موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة


لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيوني محمد الخولي


المجلد الثاني
الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء

الجزء الثاني
نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي

٥







موسوعة الدرر الزاهرة
فى الأصالة المعاصرة

لصاحبها الأستاذ الدكتور
بسيونى محمد الخولى

المجلد الثانى

الاقتصاد الإسلامى ونموذج الإسلام فى الإنماء

الجزء الثانى

نموذج الإسلام فى الإنماء الاقتصادى

٥

إشراف

أ / محمد عمر الفاروق

موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة

المجلد الثاني : الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء

الجزء الثاني : نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي

المؤلف: أ.د. بسيوني محمد الخولي

رقم الإيداع: ٩٣٨٩ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 – 5197 – 17 – 1

الطبعة: الأولى ٢٠٠٨

تصميم الغلاف: فنان تشكيلي / حسام حنيطر

الناشر: أصيلة للتصميم والنشر

٣٢ شارع د. محمد عوض – مكرم عبيد – مدينة نصر – القاهرة

ت : ٢٢٧٤٢٥٠٩ email: henetar@link.net

www.tashkila.net

1429 هـ



2008 م

البريد الإليكتروني
ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM

المحتـــــــويات

فهرس الموضوعات

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الباب الثالث

فهرس الأشكال البيانية

تمهيـــــد

في الجزء الأول من هذا المجلد تناولنا أهم موضوعات الاقتصاد الإسلامي ، ولا شك في أهمية تلك الموضوعات لمسار البحث في هذا المؤلف ، فموضوعات الاقتصاد الإسلامي غاية في الأهمية بالنسبة إلى دراسة نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، حيث أن هذا النموذج مستل أو مستنبط من تلك الموضوعات ، فهو يرتبط بها ارتباط الجزء بالكل ، فالإنماء مفردة مهمة وجزئية حيوية في كيان الاقتصاد الإسلامي ، إذا لم تكن أهم جزئية في ذلك الكيان على الإطلاق ، يرتبط بما تقدم أن تجريد النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي من إطاره العام الذي هو الاقتصاد الإسلامي ، وتناوله منفرداً ، يفرغه من الكثير من محتواه ، ويقطع أواصره ببيئته التي أفرزته ، كذلك فتناول الاقتصاد الإسلامي قبل تقديم نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، يحفظ التواصل الفكري والارتباط المذهبي بين النموذج وإطاره المرجعي .

ويعتقد الكثيرون أن عمليات الإنماء والتطوير والإحداث التي تعتري المجتمعات البشرية ، حيثما وجدت وأينما كانت ، هي عمليات حديثة ولا ترتبط إلا بفترات زمنية متأخرة ، والواقع أن هذا الاعتقاد هو وهم محض ، فالإنماء والتطوير هو سمة أساسية من سمات المجتمعات البشرية وخصّية من خصيّاتها ، مصاحبة لها منذ نشأتها الأولى ، وإلّا لما وصل المجتمع البشري في عمومه وإجماله إلى ما هو عليه الآن ، ولقد كثر الحديث خلال النصف الثاني من القرن العشرين عن عمليات الإنماء والتطوير بفعل أكثر من عامل :

أولها : التدمير والخراب الشامل الذي لحق بدول أوربا بسبب الحرب العالمية الثانية ، ورغبة هذه الدول في إعادة التعمير ، جعلها تتلمس كافة السبل والوسائل التي تمكنها من ذلك ، ومن ثم تقاطرت الدراسات والأبحاث التي ترسم خطط التنفيذ .

ثانيها : أعقب ذلك نهضة أوربية شاملة وفق المناهج التي صاغتها تلك الدراسات ، ثم وضح التباين الشديد بين دول أوربا التي طبقت تلك المناهج وبين بقية دول العالم التي لم يقدّر لها اللحاق بالدول الأوربية لأسباب عديدة ، وعندئذ تعالت النداءات التي تدعو إلى ضرورة إنماء وتطوير المجتمعات المختلفة واللحاق بالدول الأوربية أو على الأقل تقريب الهوة فيما بينهما ، ومنذ ذلك التاريخ صارت " التنمية " مادة خصبة للكتابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، ومقرراً دراسياً منهجياً ، وهدفاً حيوياً استراتيجياً للدول والحكومات ، تصاغ من أجله الخطط وتُرصد له الأموال والميزانيات ، وتعددت المناهج والمدارس التي ترسم خطط الإنماء ، وتضع وصفات التطوير لتلك المجتمعات التي ترزح تحت وطأة الجهل والتخلف .

وفي حقيقة الأمر وفي غمرة الحماس الطائش والتوق الأخاذ لهدف اللحاق بالمدنية الغربية الجوفاء والمبهرة ، اختلط الحابل بالنابل ، ولم يعد أحد يعرف على وجه التحديد والدقة ، ماذا يعني التخلف الذي أُعلنت عليه هذه الحرب الشعواء ، هل هو الفقر وانخفاض مستويات الدخل والصحة والتعليم ؟ أم هو الانحطاط القيمي والتردي الأخلاقي ، أم هو الطغيان والاستبداد والفساد السياسي والإداري ، وإزاء هذه الوعكة الفكرية والاعتلال العقيدي بات الجميع في حيص بيص أمام دعاوى وآراء لا معيارية ، تصدر عن أناس لهم قيمهم الخاصة وعالمهم الخاص ، فكيف تُستنبت تلك القيم والآراء الغربية في بيئات غير ملائمة ! ! .

وعندئذ كان لابد أمام أبناء الأمة الإسلامية من التوقف ملياً ، والبحث فيما تملك أمتهم من رصيد ثري ، ومكنون قيّم ، فيهما الغنى عن كل وارد دخيل ، وفيهما الكفاية عن كل متسلل خبيث ، وهنا آثار المجتهدون من أبناء هذه الأمة تساؤلاً محورياً وخطيراً : هل يملك الإسلام فكراً إنمائياً ؟ وهل يطرح بالتالي نموذجاً قابلاً للتطبيق في هذا الشأن ؟ ومنذ

أن طُرح ذلك التساؤل والهمم العالية لم تفتر ، والعزائم الماضية لم تثبط ، والجهود الجبّارة لم تهدأ من أجل التنقيب عن ذلك الفكر ، واستنباط ذلك النموذج من الإسلام العظيم .

ولنعلن بلغة الواثق أننا نملك نموذجاً للإنماء الاقتصادي مستنبطاً من الشريعة الإسلامية ، يحمل خصائص مميزة تنبع من خصوصية المصدر الذي يجمع بين الكمال والمثالية ، كما أن ذلك النموذج المتفرد يحدد لوجوده وحركته أهدافاً هي غاية في الاكتمال والتناسق والشمول لكل نواحي الحياة من حضارية وثقافية ومادية وروحية ، ولقد اعتمد النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي جملة من الوسائل والأدوات لتحقيق الأهداف المرصودة ، ونوّع أدواته بين الأدوات الحضارية الثقافية والأدوات الاقتصادية المادية والأدوات العقائدية الروحية ، كما استند ذلك النموذج على أكثر من وسيلة مالية لتمويل أدواته وعملياته الإنمائية : الوسيلة الأولى وهي المهمة وقد جعل لها الأولوية وهي وسيلة التمويل الذاتي ، والوسيلة الثانية وهي الأقل أهمية وهي وسيلة التمويل الخارجي ، وفي الأخير برزت عبقرية ذلك النموذج عندما فرغ إلى توزيع مقدّرات وثمار عمليات الإنماء ، حيث اعتمد على أسلوبين يسود بينهما التناسق والتكامل ، وذلك يوضح أن عمليات توزيع الغنى لا تقل أهمية عن عمليات الحصول عليه .

ولقد خصصنا هذا الجزء لدراسة وتحليل نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، وذلك من خلال الأبواب الخمسة التالية :

الباب الأول : خصائص نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي.

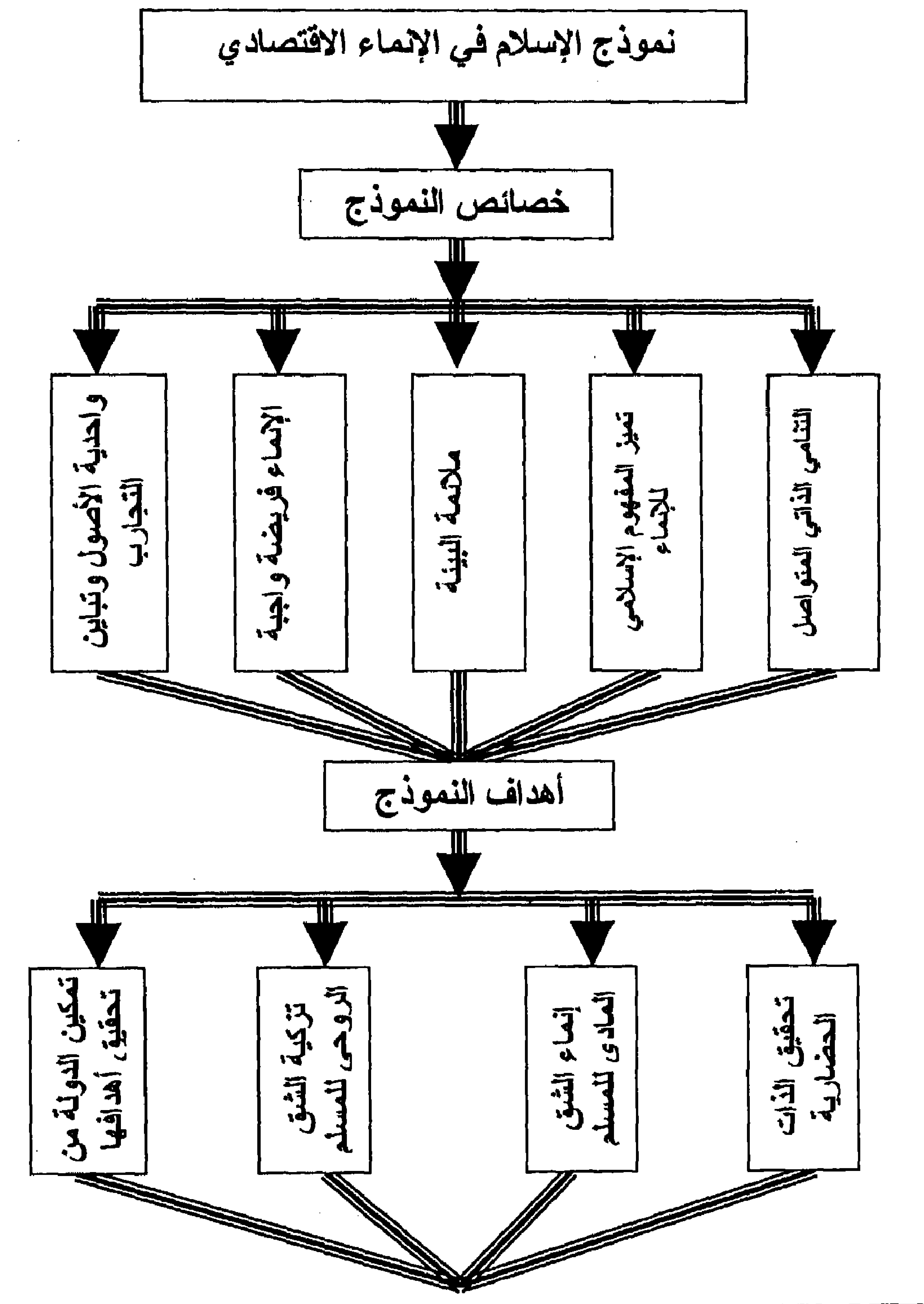
الباب الثاني : أهداف نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

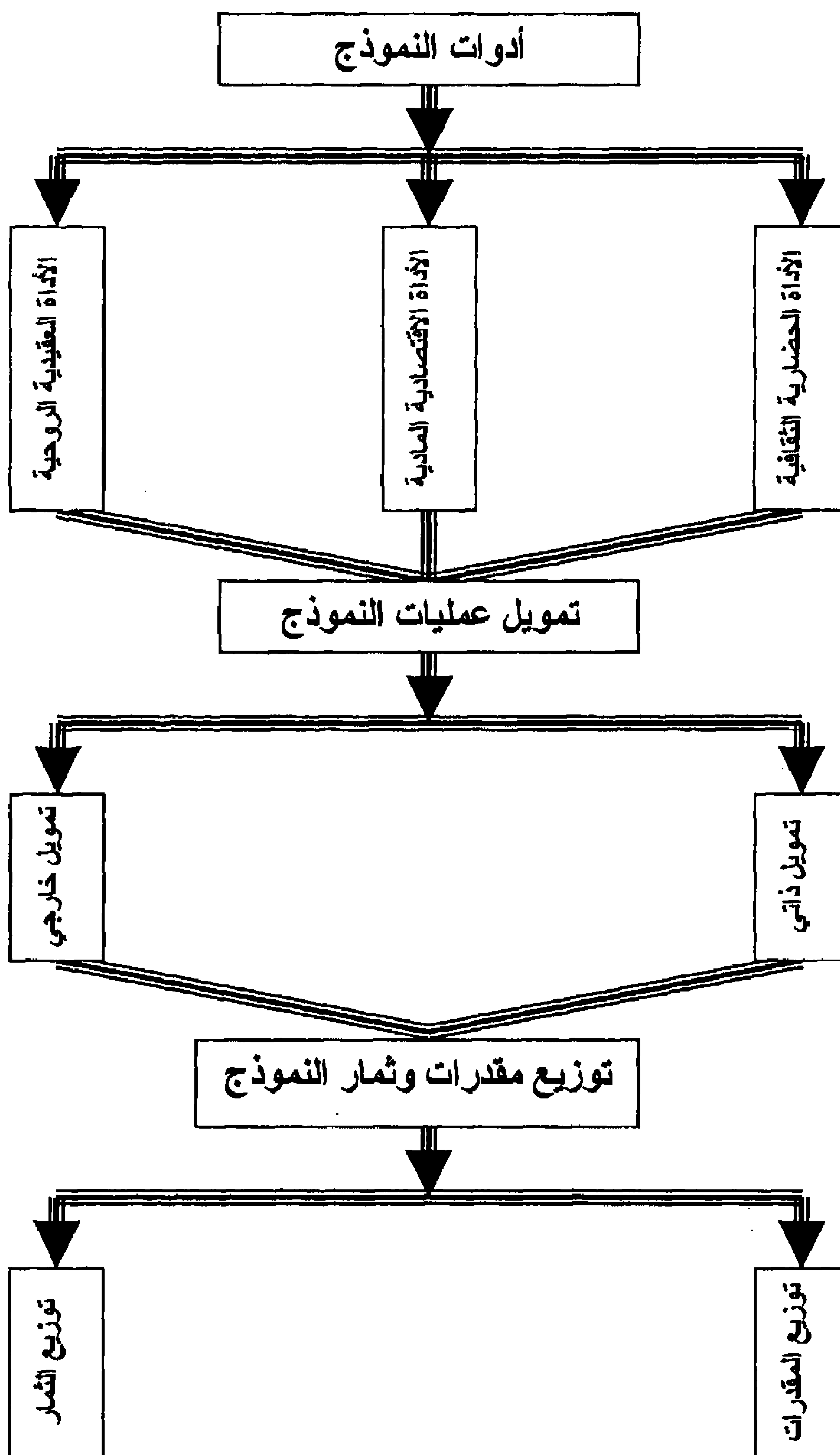
الباب الثالث : أدوات [عمليات] نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

الباب الرابع : تمويل أدوات [عمليات] نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

الباب الخامس : توزيع مقدّرات وثمار الإنماء الاقتصادي .

شكل بياني رقم (١) يوضح نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي




أدوات النموذج
الأداة العقيدية الروحية
الأداة الاقتصادية المادية
الأداة الحضارية الثقافية
تمويل عمليات النموذج
تمويل خارجي
تمويل ذاتي
توزيع مقدرات وثمار النموذج
توزيع الثمار
توزيع المقدرات

الباب الأول

خصائص نموذج الإسلام

في الإنماء الاقتصادي

خلال النصف الثاني من القرن العشرين طُرحت على الساحة الدولية عدة مناهج للإنماء الاقتصادي والإحداث السياسي والاجتماعي ، وقد كان بعض هذه المناهج مستنبطاً من تجارب واقعية ، وبعضها الآخر بدأ فكراً نظرياً ، وانتهى إلى واقع عملي ، ودخل العالم في صراع عنيف وتصادم مدمر من أجل إثبات صلاحية كل منهج من هذه المناهج وظهوره على الآخرين ، وأصبح كل حزب بما لديهم فرحون ، وتشكلت مناهج الإنماء على شاكلة الانقسام السياسي والعقيدي ، الذي بزغ بعد الحرب العالمية الثانية بين ما عُرف بالمعسكر الرأسمالي الفردي والمعسكر الاشتراكي الشمولي ، وعُرفت هذه الوضعية إعلامياً بالحرب الباردة .

وبالرغم من الاختلاف البيني والتباين النظري والتناطح الظاهري بين مناهج الإنماء التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها اشتركت في جملة من القواسم التي صبغتها جمعياً بصبغة واحدة ، وتمثلت هذه القواسم في الآتي :

– هذه المناهج لا تعدو كونها جملة من الأفكار البشرية والآراء الموضوعة ، صيغت على سبيل النكاية والكيد لأفكار وآراء أخرى مضادة ، واعتمدت لنفسها منطق المؤامرة ، وغذتها المنطلقات الصراعية والنزعات العدائية للأفكار والآراء الأخرى المضادة .

– لقد حملت تلك المناهج أفكاراً وقيماً تتناسب مع بيئات بعينها ، ولا تناسب بيئات أخرى ، وعليه فدعوى الدفع بهذه المناهج لقيادة وتنميط عمليات الإنماء في أنحاء العالم المختلفة هي دعوى داحضة ، ولا تقوى على الوقوف أمام الواقع الذي خيَّب آمال أصحاب تلك المناهج في معظم التجارب التي كانت محكاً لها .

– اتبع أصحاب تلك المناهج في الدعاية لمناهجهم أساليب الدعاية الفجة والترويج السلعي الرخيص ، فكانت تلك الأساليب أقرب إلى الأشكال السوقية الهابطة ، وصار كل فريق يعرض سلعته أو بضاعته بشكل دراماتيكي مقزز ، واشتعل الصراع العقيدي بين الدول المتسيدة للنظام الدولي ، واشتعل معه كذلك الصراع بين مناهج الإنماء .

– إزاء ما تقدم أصبح العالم غير المتكتل [ويقصد بذلك الدول خارج نطاق الكتلتين الغربية والشرقية] مسرحاً لسباق محموم بين مناهج الإنماء المتصارعة ، حيث شرعت الدولتان الأكبر في فرض عقائدها المصحوبة بمناهج إنمائية جاهزة على دول العالم غير المتكتل ، حتى ولو اقتضى الأمر استعمال العنف وتغيير أنظمة الحكم في الاتجاه الذي يواكب تلك العقائد المتنافسة .

وعندما نعود إلى الإسلام الحنيف ونغوص في أعماقه ، يمكننا استنباط نموذج فريد ومميز للإنماء الاقتصادي ، يتسم بسمات وخصيّات لا تتوفر إلا له ، فالنموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يقوم على أساس حقيقة واقعة ، تُعد هي قوام الاقتصاد الإسلامي : مفاد هذه الحقيقة أن عناصر ومقومات الاقتصاد الإسلامي في تنام مستمر ولا يتوقف ، فالتنامي خصيّة ذاتية تلقائية تميز كافة عناصر الاقتصاد الإسلامي ، ومن شأن هذه الخصيّة أن تسهل عملية الإنماء ، من خلال استنفار كافة تلك العناصر ، والوصول بها إلى وضعها الطبيعي المتمثل في التنامي الذاتي المتواصل والوصول بالجهد والعطاء إلى أقصاه .

كذلك يتميز المفهوم الإسلامي للإنماء بالخصوصية ، فالإنماء في النموذج الإسلامي يعني تحقيق ثلاثة أمور في وقت واحد :

الأمر الأول : إنماء الموارد المتاحة انطلاقاً من خصيّة التنامي الذاتي المتواصل التي سبق إيضاحها .

الأمر الثاني : اكتشاف موارد جديدة ، وإدخالها هي الأخرى حيز الإنتاج ، وفقاً لخصيّة التنامي الذاتي المتواصل .

الأمر الثالث : عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء الاقتصادي ، وهذا الأمر غاية في الأهمية ، حيث أنه يتمم عملية الإنماء ، وبدونها من الصعب الحديث عن إنماء اقتصادي حقيقي .

إن النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يرتبط ارتباطاً عضوياً لا انفكاك منه ببيئته الروحية والأخلاقية ، وهذا يبرز الخصوصية الشديدة للنموذج ، فهو لا يمكن بحال من الأحوال وضعه موضع التطبيق ، إلا في بيئة تتخذ من الإسلام ديناً ومن شريعته منظماً ومرتباً لكل شئون الحياة ، وبشكل أكثر تخصيصاً وتحديداً في بيئة تطبق نظام الاقتصاد الإسلامي ، وإن كان الأخير يستلزم تطبيق الشريعة كذلك بشكل عام .

وعلى غرار ما تقدم ثمة رابطة قوية بين الإسلام كدين وبين نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي كأداة من أدوات ترتيب وتنظيم شئون الحياة والتمكين لذلك الدين ، وتتضح تلك الرابطة من خلال ما قرره الإسلام من أن الإنماء الاقتصادي يعتبر فريضة واجبة ، والتقاعس عن الإقدام عليه والسير فيه يعرض الجماعة والمجتمع للاثم والعقاب .

الإسلام هو المصدر الوحيد للنموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي ، يستمد منه ذلك النموذج أصوله وقواعده ، إلا أنه عند تطبيق ذلك النموذج لا ضير في وجود بعض التباين أو الاختلاف بين التجارب ، وهذا الهامش من الاختلاف بين التجارب التطبيقية هو لصالح

النموذج وليس ضده ولا يقدح بأي حال في رصانته وفعاليته بل هو إثبات لعبقريته ومثاليته وصلاحه للتطبيق في كل زمان ومكان ، ويفسح المجال لاستيعاب الخصوصيات التي يتمتع بها كل مجتمع من المجتمعات الإسلامية ، وعليه فقاعدة واحدية الأصول وتباين التجارب ، هي إحدى القواعد المعتمدة لدى النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي .

في هذا الباب سنتناول كافة القضايا والحقائق التي أشرنا إليها ، من خلال الفصول الخمسة التالية :

الفصل الأول : الاقتصاد الإسلامي يحمل في ذاته خاصية التنامي الذاتي المتواصل .

الفصل الثاني : تميز المفهوم الإسلامي للإنماء .

الفصل الثالث : ملاءمة البيئة لتطبيق النموذج .

الفصل الرابع : الإنماء الاقتصادي في الإسلام فريضة واجبة .

الفصل الخامس : واحدية أصول النموذج وتباين تجاربه .

الفصل الأول

الاقتصاد الإسلامي يحمل في ذاته

خاصية التنامي الذاتي المتواصل

سبق وأوضحنا أن الاقتصاد الإسلامي هو البيئة الفكرية والروحية والأخلاقية اللازمة والضرورية لتفاعل النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي مع تلك البيئة وإفراز الإنماء وتفعيل آثاره ونتائجه ، وذلك الاقتصاد الذي يمثل البيئة يحمل من الخصائص والسمات ما يساعد على إثمار ذلك التفاعل .

ولعل أهم الصفات والخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي هي خصية أو خاصية التنامي الذاتي المتواصل ، وهذه الخصية لا تتوافر لأي اقتصاد آخر سوى الاقتصاد الإسلامي ، ومن شأن هذه الخصية أن تنعكس على النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي فيحمل نفس الصفة ، ويستمد الاقتصاد الإسلامي هذه الخصية من الأصول الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة ونموذج دولة الرسول الكريم ودولة خلفائه الراشدين .

ومفهوم التنامي الذاتي المتواصل مفهوم مذهبي ، يحمل مضموناً خاصاً لمعنى الوجود بكامله ، وموقع الإنسان في ذلك الوجود ودوره في الحياة ، فالإنسان إنما خلقه الله ليعبده سبحانه وتعالى ويقدسه ، ويعمّر الأرض ، ويتعامل ويتفاعل مع الموجودات والمخلوقات حسب قوانين الله وسننه التي وضعها في الكون ، فكل وقته بين العبادة والعمل وكلاهما قربى إلى الله ، فهو في حالة إنماء دائم متواصل لموارده ومادياته ، وكذا لدينه وروحانياته ، وهو في ذلك لا يتصرف بفعل عوامل خارجية أو مسببات دخيلة ، ولكن تلك الأفعال نابعة من ذاته ، وما يكنه من وازع ديني ومكنون أخلاقي ، وذلك هو حال المسلم طيلة حياته ، عمل دائب وعطاء مستمر .

وهذا المفهوم له نتائجه وآثاره على الحياة والمجتمع ، وعلى الفرد مادياً وروحياً ، وعلى الدين الإسلامي كذلك ، وعلى نظرة الآخرين لذلك الدين ، وتعميق فهمهم لأصوله وأحكامه ، حيث يجمع بين خيري الدنيا والآخرة .

وسوف نخصص هذا الفصل لتناول خاصية التنامي الذاتي المتواصل ، من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : مفهوم التنامي الذاتي المتواصل .

المبحث الثاني : نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل .

المبحث الأول

مفهوم التنامي الذاتي المتواصل

التنامي الذاتي المتواصل – كما سبق التنويه – مفهوم حركي ديناميكي ، يفيد الحركة الدائمة والدائبة ، من أجل الانتقال والارتقاء ، من وضعية إلى أخرى أرقى وأسمى ، والاقتصاد الإسلامي يتسم بهذه السمة التي تمد ظلالها وتترك آثارها على نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، ومعنى ما تقدم أن الاقتصاد الإسلامي يتسم بالحركية والديناميكية ، وإذا كان الاقتصاد في مجمله وكليته يتصف بهذه الصفة فإن أجزاءه تتصف بها كذلك ، فعناصر الإنتاج مثلاً تتسم بهذه السمة وطرق وأساليب التوزيع كذلك ، ويمكن تحليل عناصر هذا المفهوم من خلال الآتي :

أولاً : التنامي :

التنامي يعنى الانتقال من وضعية إلى أخرى أكثر رقياً وأفضلية في الكم والكيف ، وذلك بحكم تفاعل الأجزاء والأبعاض مع بعضها ، وهو يختلف عن النمو الذي يعني هو الآخر الانتقال من وضعية إلى أخرى في اتجاه الرقي والأفضلية ، ولكن بحكم التلقائية وطبائع الأمور .

والتنامي بهذا المعنى وبخصوصية الإسلام يحمل قيمة السمو والترقي بالنفس والروح نحو القيم والأخلاق ، ويصبح التنامي بمعنى التسامي القيمي والأخلاقي ، وكذا الوفرة المادية والاقتصادية النابغة من عمل الذات وفعل النفس ، بما يغني عن الاحتياج للآخرين والافتقار إلى ما في أيديهم .

وهذا هو منطق الاقتصاد الإسلامي الذي يتنامى قيمياً ومادياً ، ويتكامل شقّاه المعنوي والمادي ، فالاقتصاد الإسلامي لا يهتم فقط بالمادة ، ولكنه يهتم كذلك بالروح ، وهو الوحيد الذي يغلّب في كل الأحيان الروح على المادة والقيمة على الشكل .

ثانياً : التنامي الذاتي :

كذلك فالتنامي بالوصف المتقدم الذي يتسم به الاقتصاد الإسلامي ، يتم من خلال التفاعل بين قيمه ومبادئه ، فوضعية التنامي تتم بفعل قوى داخلية نابعة من ذات الاقتصاد الإسلامي ، ومن الآثار التحفيزية لتلك القيم والمبادئ ، ومن ثم فالاقتصاد الإسلامي لا يحتاج في تناميه إلى أفكار دخيلة أو آراء مستوردة .

وفي هذا الصدد ينبغي التفرقة بين النمو الذي يتم بحكم التلقائية وطبائع الأمور ، وبين التنامي الذي يتم بحكم تفاعل الأجزاء والأبعاض مع بعضها ، ومن ثم فالاقتصاد الإسلامي ينمو وفقاً لقانون التلقائية وطبائع الأمور ، ويتنامي كذلك وفقاً لقانون التأثيرات التحفيزية لقيمه ومبادئه .

ثالثاً : التنامي الذاتي المتواصل :

يتمم ما سبق أن التنامي الذاتي الذي يميز الاقتصاد الإسلامي يتسم كذلك بالتواصل والتواصل مرادف للاستمرارية والدوام ، ومفاد ذلك أن التنامي الذاتي للاقتصاد الإسلامي لا يتوقف عند حد ، ولا ينتهي عند مرحلة معينة ، فهو دائم التنامي مستمر السمو ، متواصل الترقي بالروح والمادة .

فالاقتصاد الإسلامي يُخيّب آمال المناهج الإنمائية الموضوعة ، فيخالفها إلى الأفضل ويسبقها إلى الأمثل ، فالإنماء فيه لا يُفرض من الخارج بل ينبع من داخله ، كما أن الإنماء فيه ليس مؤقتاً ولا محدداً أو مؤجلاً ، بل هو متواصل ومرتبط بالدين الإسلامي وجوداً وعدماً ، فطالما وُجد الإسلام ووقر في القلوب واعتُمد أسلوباً للحياة ، وُجد معه وبرفقته الاقتصاد الإسلامي الذي يكمن بداخله نموذج فريد ومتميز للإنماء والإحداث والتطوير .

المبحث الثاني

نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل

في المبحث السابق حللنا مفهوم التنامي الذاتي المتواصل الذي يتميز به الاقتصاد الإسلامي ، فما هي نتائج تلك الخاصية ، وما هي انعكاساتها على الدين والحياة

للخاصية المذكورة نتائج عديدة وانعكاسات شتى على الدين والحياة ، نرصد أهمها في الآتي :

أولاً : نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل على الدين :

أوضحنا أن خاصية التنامي الذاتي المتواصل تترك آثارها على الدبن قبل الحياة ومنبع ذلك أن الدين الإسلامي يقدّم الأخلاق والروح على المادة والجسد ، وبالرغم من ذلك فهو لا يهمل المادة والجسد ، بل يمنحهما الاهتمام المواتي لقدريهما والمفضي إلى حفظ النفس واستمرار الحياة ، وتبرز انعكاسات خاصية التنامي الذاتي المتواصل على الدين الإسلامي والشريعة الإسلامية من خلال الآتي :

❖ إن الإسلام لديه ما يعطيه ويقدمه للآخرين ، فهو يملك طرحاً جديراً بالتأمل وقيماً خليقة بالاستنباط ، ونموذجاً لإنماء وترقية الجانب الروحي من الإنسان حَرياً بالتطبيق ، وما من شك في أن هذه النتيجة هي إحدى الخصائص التي تفرّد بها نموذج الإسلام في الإنماء ، حيث وسَّع ذلك النموذج من مساحة اهتمامه بالشق الروحي الأخلاقي من المسلم موضع الإنماء والتطوير .

❖ إن الإسلام هو دين كل الأزمان لا يناله القِدم ، ولا يعتريه النكوص عن اللحاق بالزمن ، فهو دين ثابت الأصول والمبادئ متجدد الفروع والتجارب يواكب المتغيرات والمستجدات بالاحتواء والتطويع ، ويجابه البدع بالأصالة والرصانة .

ثانياً : نتائج خاصية التنامي الذاتي المتواصل على الحياة :

كذلك كان لخاصية التنامي الذاتي المتواصل آثار واضحة على الحياة ، فالشق الجسدي المادي له أهمية لا تُنكر في نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، فالإسلام يحث على العمل ويُعلي من شأنه ، ويحض على إشباع الحاجة والاستغناء عما في أيدي الناس ، بل ويرغب في الغنى الذي لا يُنسي طاعة الله وشكره ، ويحذر ويخوّف من الفقر الذي لا يُلجئ الإنسان إلى حمد الله وسؤاله العطاء .

الفصل الثاني

تميز المفهوم الإسلامي للإنماء

ننتقل في هذا الفصل إلى تعامل الإسلام مع مفهوم أو مدرك الإنماء من جانب المستهدَف بالإنماء ، وبعبارة أكثر دقة : من ننمي ؟ وهذا التساؤل طرحته كل المناهج الإنمائية الموضوعة المتعارف عليها ، ومعظمها أجاب على هذا التساؤل بأنه يعمد إلى إنماء ماديات الحياة وموارد الطبيعة ، وقليلها أضاف إنماء المورد أو العنصر البشري الذي هو الفرد ، وقصد من وراء ذلك تعليمه وتدريبه على كيفية الإنتاج بأقصى طاقة ، ولم تمس لديه القيم أو المبادئ ، والتي أشرنا إليها سلفاً بالجانب الروحي الأخلاقي .

ولكن النموذج الإسلامي في الإنماء كان له وجهة أخرى واضحة للمستهدَفين بالإنماء فقد بدأ النموذج بالتأكيد على إنماء الموارد المتاحة سواء أكانت هذه الموارد مادية طبيعية أو بشرية ، وذلك من خلال العمل بأقصى طاقة ، والحفاظ عليها من الإهدار والضياع ، وكذلك فالإنماء يشمل الجانب المادي والجانب الروحي .

ثم انصرف النموذج إلى التشديد على اكتشاف الموارد الجديدة الطبيعية والبشرية ، ثم العمل على إنمائها بالوسائل سابقة التبيان .

وإذا تم سحب الخصية السابقة على المفهوم المتقدم للإنماء من وجهة النظر الإسلامية فسنصبح إزاء عملية مستديمة ومتواصلة من إنماء المتاح وإضافة الجديد ، فالموارد القابلة للنضوب بالمفهوم البشري ستحل محلها موارد جديدة يتم إنماؤها من جديد ، وتستمر الدورة .

يتمم وجهة النظر الإسلامية فيما يتعلق بتميز مفهومها للإنماء أن عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء هي جزء لا يتجزأ من عمليات الإنماء ذاتها ، فثمار ونتاج عمليات الإنماء إذا لم توزَّع بشكل عادل وواقعي ومتوازن ، فإن تلك العمليات ستفقد الكثير من فعاليتها التي

يمنحها لها الفرد المسلم ، فإذا لم يستشعر المسلم نتاج وثمار الإنماء وإذا لم ينل حظه منها بشكل عادل ، فإنه سيتوقف عن تحفيز تلك العمليات وتزويدها بالقوة الدافعة اللازمة لحركتها واستمراريتها ، وعليه فالنموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي يعوّل بشكل لا مثيل له على عملية التوزيع ويعتبرها بمثابة المؤشر على نجاح عمليات الإنماء من عدمه .

ويأتي هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : إنماء الموارد المتاحة .

المبحث الثاني : اكتشاف موارد جديدة .

المبحث الثالث : عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء [إحالة] .

المبحث الأول

إنماء الموارد المتاحة

نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ينصرف إلى إنماء الموارد المتاحة أو العاملة ، الموارد المتاحة – كما سبق الإيضاح – هي كل ما منحه الله لعباده من الموجودات والمخلوقات التي تتيسر باستغلالها حياتهم وتستمر ، وينتج عنها الأرزاق والأقوات التي يعتمد عليها العباد مباشرة في معاشهم ، وتفصيل ذلك كما يلي :

أولاً : تحديد الموارد الطبيعية المتاحة :

الموارد المتاحة هي عناصر الوجود من موجودات ومخلوقات ، وقد سخرها الله سبحانه وتعالى للإنسان ، لتقوم عليها حياته وتستمر ، وتتولد الأرزاق والأقوات عن تلك الموارد المسخرة ، وتُعرف هذه الموارد بالموارد الطبيعية حيث أنها من خلق الله ولم تمتد إليها يد الإنسان بالتغيير أو التعديل ، وحتى لو امتدت إليها يد الإنسان لتهيئتها وتمهيدها للاستغلال والاستفادة تظل معروفة بالموارد الطبيعية التي توجد في الطبيعية التي خلقها الله عليها .

ثانياً : تحديد الموارد البشرية المتاحة :

الإنسان كذلك يمثل مورداً مهماً من موارد الإنتاج والعطاء ، فقد حباه الله العقل لكي يتمكن من حسن استغلال الموارد الطبيعية ، ويُعرف الإنسان بالمورد البشري ، ويحتاج هذا المورد دائماً إلى الإعداد والتدريب ، لكي يتمكن من حسن استغلال ما تحت يده من موارد طبيعية

، ومن ثم فالإنسان فيما يختص بالإنماء هو فاعل ومفعول به في وقت واحد ، فهو الفاعل الرئيسي في استغلال الموارد الطبيعية ، وهو موضع الإعداد والتدريب اللذين هما من قبيل الإنماء من أجل تمكينه من حسن استغلال تلك الموارد .

ثالثاً : عدم إهدار الموارد :

أول الوسائل التي يستخدمها النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي في إنماء الموارد المتاحة هي وسيلة عدم إهدار الموارد ، وعدم إهدار الموارد يعني الحفاظ عليها وعدم تبديدها والاعتدال في استهلاكها .

رابعاً : العمل بأقصى طاقة والاستغلال الأمثل :

يكمّل الوسيلة السابقة الخاصة بإنماء الموارد المتاحة وسيلة أخرى تتمثل في العمل بأقصى طاقة والاستغلال الأمثل لتلك الموارد ، وذلك يعني الحصول على أكبر طاقة إنتاجية ممكنة بأقل كلفة ممكنة .

ولعل هاتين الوسيلتين المتمثلتين في عدم إهدار الموارد والعمل بأقصى طاقة والاستغلال الأمثل لها تجدان أصليهما وحكميهما في : أن هناك أمراً إلهياً بعدم تبديد أو إهدار الموارد ، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، والحصول منها على أعلى معدل إنتاج بأقل كلفة ممكنة ، وفي أن هذه الموارد هي مِلك للأجيال القادمة ، ومن ثم فمن واجب الأجيال الحالية الحفاظ على هذه الموارد حتى تنتقل للأجيال المستقبلية وهي قابلة للاستغلال وجاهزة للعطاء .

كما أن إنماء الموارد المتاحة لا ينصرف إلى النواحي المادية فقط ، كما قد يتبادر إلى ذهن البعض ، ولكن إنماء الموارد المتاحة يشمل إنماء النواحي المادية والنواحي الروحية معاً ،

فمع إنماء عناصر الإنتاج وزيادة معدله وزيادة الدخل الإجمالي والفردي وزيادة معدل النمو في الاقتصاد ككل ، إلى جانب ذلك فإن نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يرمي إلى تزكية القيم والأخلاق والنواحي الروحية مثل : الاعتدال في الإنفاق ، وتقوية الميول الادخارية ، وتطبيق القواعد الإسلامية في الاستثمار والإقراض ، والبعد عن الربا في التعاملات الإسلامية ، وترسيخ القيم الإسلامية مثل : العدالة والإخاء والمساواة والتكافل الاجتماعي .. الخ ، ومما لا شك فيه أن نموذج الإسلام في الإنماء هو الذي ينفرد بهذه الازدواجية البارعة دون غيره من المناهج الإنمائية الوضعية .

المبحث الثاني

اكتشاف الموارد الجديدة

الإنماء لا يقتصر على الموارد المتاحة أو العاملة ، ولكنه يتجاوز ذلك إلى اكتشاف الموارد الجديدة واستغلالها بالوصف الذي سبق إيضاحه ، ويتم التعامل مع الموارد الجديدة من خلال المراحل التالية :

أولاً : اكتشاف الموارد الطبيعية والبشرية :

سبق لنا تعريف الموارد الطبيعية بأنها ما خلقه الله في الكون من موجودات ومخلوقات وسخرها للإنسان ، ثم مواصلة الإنسان اكتشاف للموارد بشكل مستديم ، ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يعتبر أنه من قبيل الإنماء اكتشاف موارد طبيعية جديدة ، وإدخال موارد بشرية جديدة إلى العمل والإنتاج ، وبإدخال الموارد الطبيعية والبشرية إلى حيز العمل والإنتاج يتم التعامل معها وفق المبدأين الإنمائيين اللذين سبقت الإشارة إليهما وهما : عدم الإهدار والتبديد ، والإنتاج بأقصى طاقة ، والاستغلال الأمثل ، ثم يتعامل النموذج الإسلامي مع الموارد الجديدة بنفس ازدواجية الإنماء المادي والروحي التي سبق الحديث عنها .

ثانياً : وسائل الابتكار والتطوير التقني :

يعمد نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي وهو بصدد إنماء الموارد المتاحة إلى التوصل إلى وسائل ابتكار وتطوير تقني تستهدف تطوير تلك الموارد ، وهذه الابتكارات والتطويرات التقنية يتم التعامل معها كما لو كانت موارد جديدة .

المبحث الثالث

عدالة توزيع ثمار ونتاج الإنماء [إحالة]

سبق لنا أن أوضحنا أن عملية توزيع ثمار ونتاج عمليات الإنماء تكمل تلك العمليات وبدونها تعتبر عمليات الإنماء غير مكتملة ، فما جدوى الإنماء الذي لا تصل نتائجه إلى المستهدَفين منه ، وما قيمة الإنماء الذي لم يستفد منه أحد ، ومن ثم أصبحت عملية توزيع ثمار ونتاج الإنماء من العمليات المحورية المهمة في نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، وانطلاقاً من تلك الأهمية فقد خصصنا الباب الخامس من هذا الجزء لدراسة توزيع ثمار ونتاج الإنماء في النموذج الإسلامي ، فنحيل إلى ذلك الموضع .

الفصل الثالث

العلاقة بين النموذج والبيئة

من الحقائق الاجتماعية المتعارف عليها أن الأفكار مثلها مثل النبتة ، تخرج من البيئة وترتبط بها ، وتعكس خصائصها وسماتها ، ومن ثم فالأفكار التي تخرج من بيئة معينة تجد صعوبة بالغة وربما مستحيلة في التفاعل والتعايش والنمو في بيئة أخرى مغايرة ، وفي هذا الصدد ينبغي التفرقة بين الدين وبين الفكرة البشرية ، فالدين يستقر في البيئة ويكيفها مع قيمه ومبادئه وأصوله ، ويطوع الصلب فيها ويشذب الشاذ ، ويهذب الجافي ، وبعبارة أكثر دقة فهو يصنع البيئة الملائمة له ، وعلة ما تقدم أن الدين يقدم نهجاً متكاملاً للحياة لا يترك منحاً من مناحيها إلّا ويتولاه بالتغيير والتكييف ، أما الأفكار البشرية فهي علاوة على كونها مشتملة على الكثير من المتناقضات والقصور ، فهي كذلك لا تمس إلّا بعض نواحي الحياة ، ولا يمكنها تغيير أو تعديل البيئة لصالحها ، فيحدث في كثير من الأحيان التصادم بين تلك الأفكار والبيئة ، ولا يقدر لها أن تمد جذورها في تلك البيئة ، ومن ثم تبقى بدون جذور وتكون عرضة للانحراف ثم تذهب جفاء ، ويتولد التصادم بين البيئة والأفكار الدخيلة كنتيجة منطقية للتناطح بين الأفكار المحلية المتأصلة في البيئة محل الغزو وبين الأفكار الدخيلة ، فكل بيئة مهما كانت وفي أي مكان من المعمورة توجد بها أفكار وقيم ومعتقدات ، وهذه جميعها إفراز لتلك البيئة بغض الطرف عن سموها ومثاليتها ، وهذه القيم والمعتقدات والأفكار لا تقبل من يشاركها في بيئتها ويهددها بالاجتثاث ، ومن ثم فهي تولّد أفكاراً أخرى تكسبها مناعة وحصانة ، وتستخدمها كسلاح لرد آثار الأفكار الواردة والدخيلة ، وعندئذ يبدأ الصراع بين البيئة بأفكارها وقيمها ومعتقداتها النابعة من نسيجها ، وبين الأفكار الغريبة المقتحمة لتل البيئة ، وتتوقف نتيجة ذلك الصراع على شدة وصلابة قوة الطرد التي تفرزها البيئة ومكوناتها .

ومسألة استنبات أو استزراع الأفكار من المسائل المتعارف عليها في العالم منذ أزمان غابرة ، فالحضارات المختلفة تفرز ثقافات وأفكاراً وقيماً عديدة ، وتعتقد دائماً أنها الأكثر مثالية

وصلاحاً للسيادة والسيطرة على ما تفرزه الحضارات الأخرى من ثقافات وأفكار وقيم ، ولعل نظرة الإعجاب التي تنظر بها كل حضارة إلى ثقافتها وقيمها ومعتقداتها ، مقابل نظرة الازدراء والاحتقار التي تنظر بها إلى الثقافات والقيم والمعتقدات التي تفرزها الحضارات الأخرى ، هو السبب الرئيسي وراء ما عايشه العالم وما شاهده من صراع توهم الكثيرون أنه صراع حضارات ، ولكنه في حقيقة الأمر صراع بين ثقافات الحضارات بأفكارها المتعارضة المتناقضة .

وتعددت موجات صراع ثقافات الحضارات وفق الوصف السابق ، وانصبت الموجة المعاصرة من صراع ثقافات الحضارات على التنافس حول مدى صلاحية ومثالية مناهج الإنماء والإحداث ، ولم يتصد لقيادة هذا الصراع إلا ثقافة الحضارة الغربية ذات الأصول الدينية المسيحية من خلال نماذجها التجريبية المتمثلة في دول غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

ثم برزت حزمة من الأفكار المشوشة والمتنافرة في غرب أوربا ، وانتقلت إلى روسيا القيصرية وشرق أوربا ، لتقيم نماذجها التجريبية الحضارية التي تمثلت في الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية ذات النظم الشمولية ، وتلك كانت الفكرة الماركسية أو بالأحرى الاشتراكية المادية ، واشتد الصراع بين الطرفين ، الطرف الأول يمثل ثقافة الحضارة الغربية بأصولها وجذورها ذات الصبغة الدينية ، والطرف الثاني وهو يمثل حزمة أفكار نابعة كذلك من الحضارة الغربية ولكنها وُلدت سفاحاً ، فمثلت ثقافة مرتدة ومتناقضة مع الثقافة الأم وعاقة لها ، وادعى كل طرف بأنه يقدم للعالم النموذج المثالي للإنماء والإحداث والتقدم صوب محاكاة تجربته ، وبالفعل انقسمت دول العالم بين هذين الفريقين ، منها ما أخذ بالنموذج الرأسمالي الليبرالي [الفردي] ، ومنها ما أخذ بالنموذج الاشتراكي الشمولي [الجماعي]

وتناثرت بذور هذين النموذجين في كل أنحاء العالم ، وكانت النتيجة مخيبة لآمال الفرقاء جميعاً ، ولكنها كانت خير دليل وأسطع برهان على صدق مقولة أن البيئة لا تقبل غريباً عليها ، وإذا قبلته فلكي تدفنه وتحلله وتهضمه بداخلها ، ليصبح جزئية داخل خلاياها ، وتوالت على مدى النصف الثاني من القرن المنصرم نتائج تجارب تطبيق المنهجين المتصارعين .

ومثلما حدث بالنسبة للمنهجين المتقدمين في علاقتهما بالبيئة ، نحاول في هذا الفصل مناقشة العلاقة بين نموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي والبيئة التي يحل عليها ليتفاعل معها ويفرز تجربته ، فماذا تعني البيئة بالنسبة إلى النموذج الإسلامي في الإنماء ، وما هي علاقة ذلك النموذج بالبيئة ، يمكن تحليل هذه المسائل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : المقصود بالبيئة .

المبحث الثاني : العلاقة بين النموذج والبيئة .

المبحث الأول

المقصود بالبيئة

البيئة هي الوسط أو الإطار العام الذي يضم بداخله جملة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض وتتعايش داخل ذلك الوسط ، وتشتمل البيئة على العديد من العناصر والمفردات ، كما تتعدد البيئات من الأضيق نطاقاً إلى الأكثر اتساعاً ، ويمكننا دراسة البيئة من خلال الآتي :

أولاً : البيئة الداخلية :

البيئة حسب ما تقدم هي وسط أو إطار يشتمل بداخله على عناصر ومفردات هي مكونات البيئة ، والبيئة الداخلية يقصد بها تحديداً مجتمع الدولة بمعناها الاجتماعي ومفهومها القانوني ، وتفرز البيئة العديد من العناصر والمكونات ، وتتمثل أهم تلك العناصر والمكونات في الآتي :

- ❖ النظام السياسي الذي يمثل نظام الحكم السائد في الدولة ، وما يرتبط بذلك النظام من ثقافة سياسية وقيم ومعتقدات ترتبط بذلك النظام .
- ❖ النظام الاقتصادي الذي يمثل أسلوب تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية ، ويتبعه كذلك ثقافة وقيم ومعتقدات ترتبط به .
- ❖ الثقافة والقيم والمعتقدات والأفكار العامة التي تمثل الأطر المرجعية لكل ما تقدم من أنظمة ومكونات .

إلى جانب ما ذُكر ثمة نظم أخرى عديدة تتفاعل داخل البيئة الداخلية أو المجتمع مثل النظام الاجتماعي أو النظام الإداري أو النظام التعليمي .. الخ ، وكل هذه النظم تُعرف بالنظم التابعة التي تتبع النظم الرئيسية المذكورة وتتأثر بها .

والنظم والمكونات المذكورة إما أنها إفراز طبيعي للبيئة ، فتضفي عليها صبغتها وخصائصها ، أو أنها جاءت إليها منذ أزمان طويلة ، فتفاعلت معها وأصبحت مهجّنة تحمل خصائص مشتركة ولكنها استُئنست ، وباتت أقرب إلى المحلية ، أو أنها عبرت إليها حديثاً ، ولم تتمكن من الاندماج ولم تستسغ البيئة قبولها ، فظلت قلقة وغير مستقرة .

يرتبط بما تقدم مجموعة من المتغيرات غاية في الأهمية ، أول هذه المتغيرات يتعلق بمدى استعداد البيئة لقبول الأفكار والمعتقدات والقيم الواردة ، ويتفرع عن ذلك مدى صلابة القيم والمعتقدات والأفكار الداخلية ونظرتها العدوانية لكل ما يرد إليها من الخارج ، ويمكن أن نطلق على هذه الظاهرة أو السمة " الذاتية المفرطة " حيث يبدو اعتزاز الأفكار والقيم والمعتقدات المحلية بذاتها ، وعدم رغبتها في الدخول في محاورة مع أية قيم أو معتقدات أخرى ، بل هي ترفض الوارد على طول الخط ، وقد تتسم القيم والمعتقدات والأفكار الداخلية بالاعتدال والاستعداد للتحاور والقدرة على التطويع والتكييف ، فتأخذ من الوارد ما يناسبها وتذر منه ما يشين .

ثاني هذه المتغيرات ينصرف إلى قدرة الأفكار والقيم والمعتقدات الدخيلة على التغلغل في ثنايا الأفكار والقيم المحلية والانتشار في نسيج البيئة المستقبلة ، ويرتبط بذلك طبيعة البيئة الخاصة بالأفكار الداخلية ، وهدفها من التسلل والانتقال إلى البيئة الجديدة ، وأسلوب ووسيلة الانتقال والتغلغل .

وقد يثور تساؤل محوري في هذا الصدد يمثل المتغير الثالث ، مفاد هذا التساؤل : هل للزمن أو الوقت دور حاسم في إيجاد عملية التفاعل أو التوافق بين الأفكار الواردة والبيئة المستقبلة ؟ قد يكون للوقت أو الزمن دور يُعتد به ويعوَّل عليه في إيجاد ذلك التفاعل أو التناغم بين الأفكار الوافدة والبيئة المستقبلة ، وذلك في حالة توافر عدة شروط :

- ❖ إذا كانت الأفكار والقيم والمعتقدات المحلية لا تمثل إطاراً مرجعياً نهائياً للمجتمع ، أو بعبارة أكثر دقة ليست هي ذاتها دين الجماعة ومرجعيتها النهائية .
- ❖ إذا كان دين الجماعة أو ما يمثل مرجعيتها الأخلاقية قليل التحسس ضد الأفكار والقيم والمعتقدات الواردة ، وتتعامل الجماعة مع الدين على أساس فصله عن الحياة ومجرياتها .
- ❖ إذا كانت الأفكار والقيم والمعتقدات الوافدة تمثل في حد ذاتها ديناً أو أفكاراً دينية انتقلت إلى بيئات جديدة للتغلغل والانتشار والرسوخ كعقائد .

في كل الحالات التي سبق رصدها يمكن للزمن أو الوقت أن يكون عنصراً حاسماً في تغلغل الأفكار والقيم والمعتقدات واستقرارها ورسوخها في البيئات الجديدة ، فمع مرور الوقت وطول الزمن تتحول الأفكار والقيم والمعتقدات من وافدة دخيلة إلى أصيلة راسخة .

ثانياً : البيئة الخارجية :

المجتمع المحلي أو الدولة وما تمثله من بيئة داخلية للأفكار والقيم والمعتقدات السائدة ، تشمله وتضمه هو الآخر بيئة أوسع وأشمل هي البيئة الدولية أو العالمية أو المحيط الخارجي ، الذي يتكون من كل دول العالم ، ويكتظ المحيط الخارجي بالدول والمنظمات الدولية والمنظومات الفكرية والأيديولوجيات البشرية الموضوعة ، وتُعد البيئة الخارجية بمثابة

منصات وقواعد لإطلاق الأفكار والقيم والمعتقدات على الدول والمجتمعات ، أو ما أطلقنا عليه البيئة الداخلية .

والتفاعل بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية من القضايا المهمة في مجال العلاقات الدولية وانتقال وتداول الأفكار ، وفي الأغلب الأعم تأخذ العلاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية أحد شكلين :

❖ **الشكل الأول** : التفاعل والتحاور ، حيث تنفتح البيئة الداخلية على العالم الخارجي بكل ما فيه من أفكار وقيم ومعتقدات ، وهذا الانفتاح بدوره يأخذ إحدى صورتين :

- الصورة الأولى : التفاعل والتحاور الفوقي الانتقائي ، حيث تملك البيئة الداخلية نسقاً قيمياً رفيعاً ، فتجعل منه الحكم والميزان ، فيأخذ من الخارج ما يلائمه ويرفض ما لا يلائمه ، وذلك هو شأن العالم الإسلامي كما ينبغي له أن يكون ، وفي هذه الحالة يمكن أن تكون البيئة الداخلية مصدر إرسال للأفكار والقيم والمعتقدات ، ويكون الحوار في اتجاهين : من الخارج إلى الداخل وبالعكس .

- الصورة الثانية : أن تكون البيئة الداخلية بمثابة المتلقي والمستقبل في كل الأحوال وتكون تربتها مرتعاً خصباً لكافة الأفكار ، الغث منها والسمين ، وتفتقد تلك البيئة عنصر الذاتية أو الخصوصية ، ويكون الحوار في اتجاه واحد : من الخارج إلى الداخل .

❖ **الشكل الثاني** : الغزو والتسلل المفروض ، وهنا لا تنتظر البيئة الخارجية من البيئة الداخلية أية مشاركة أو حتى رغبة في المشاركة أو التحاور ، بل تداهمها الأفكار والقيم والمعتقدات الوافدة من كل صوب وحدب ، ولا تملك البيئة الداخلية حائلذ إلا الاستجابة ، فهل تملك الصمود والتصدي ! .

ثالثاً : ظاهرة أو فكرة الدولة المؤثرة فكرياً وعقيدياً في البيئة الدولية [الخارجية] :

على مدى العصور والأزمنة تتكرر ظاهرة الدولة المؤثرة في النظام الدولي العالمي فكرياً وعقيدياً وقد تتعدد الدول التي تملك التأثير على المستوى الدولي العالمي ، وقد تكون دولـتين ، وقـد تكون دولة واحـدة ، وقـد تكـررت هـذه الوضـعيات ، وللدولـة موضـع التحليـل مواصـفات ومؤهلات خاصة ، تكفل لها القيام بدور الريادة الفكريـة والعقيديـة للعـالم أو لجـزء منـه ، وتعتبر هذه الظاهرة ذات شجون ، ودراستها تدخل بالمحلل إلى تفاصيل ودهـاليز طويلـة ، فماذا يعني التأثير الذي تباشره الدولة المؤثرة ، وهل هذا التأثير مـصحوب بـالقوة الماديـة ، أم هو تأثير فكري وقيمي ومعتقدي صرف ، ولا يتعلق بأي شكل من أشكال القوة المادية .

إن التأثير الذي تتركه الدولة صاحبة الإشعاع الفكري والقيمي ينبغي أن يكون تأثيراً مجـرداً من أية قوة مادية ، عسكرية كانت أو اقتصادية ، وتحمل تلك الأفكار والقيم والمعتقـدات في ذاتها قوة تأثيرها ، فهي مؤثرة لقيمتها وسموها ورقّيها ، واعتناقها ليس إلا لما تحملـه مـن فضائل ومثل ، وما تقدمه عملياً من تجارب ونماذج رائدة .

إن الدولة صاحبة التأثير الفكري والمعتقدي ينبغي أن تملك قوة اقتصادية لا يـستهان بهـا ، حتى تتمكن من أن تمد يد العون والمساعدة لمن يطلبها من الدول الـتي تحـاكي نموذجهـا ، وأن تضع الدولة في مصاف الدول القوية اقتصادياً ومادياً .

كذلك لا ضير في أن تمتلك الدولة صاحبة التأثير قوة عسكرية تفرض على الجميع احترامهـا وهيبتها ، وتستخدم تلك القوة في إقـرار المبـادئ والقـيم والأخـلاق ، ولابـد للدولـة صـاحبة التأثير الفكري والمعتقدي أن تمتلك طرحاً فكرياً وأخلاقياً وإسهاماً عقيدياً جـديراً بـالاحترام

والتقدير ، ويكون ذلك الرصيد بمثابة المصدر الذي تبث منه إشعاعها وتدعو إليه ، وأن تقدم نموذجاً عملياً لتطبيق النسق القيمي والأخلاقي الذي تدعو إليه .

يرتبط بما سبق أن تقدم الدولة صاحبة التأثير الفكري والمعتقدي نموذجاً للإنماء الاقتصادي والإحداث والتطوير ، وهذا النموذج هو المطلوب في العالم اليوم ، ولكن ذلك النموذج يحتاج إلى بيئة ملائمة لوضعه موضع التطبيق .

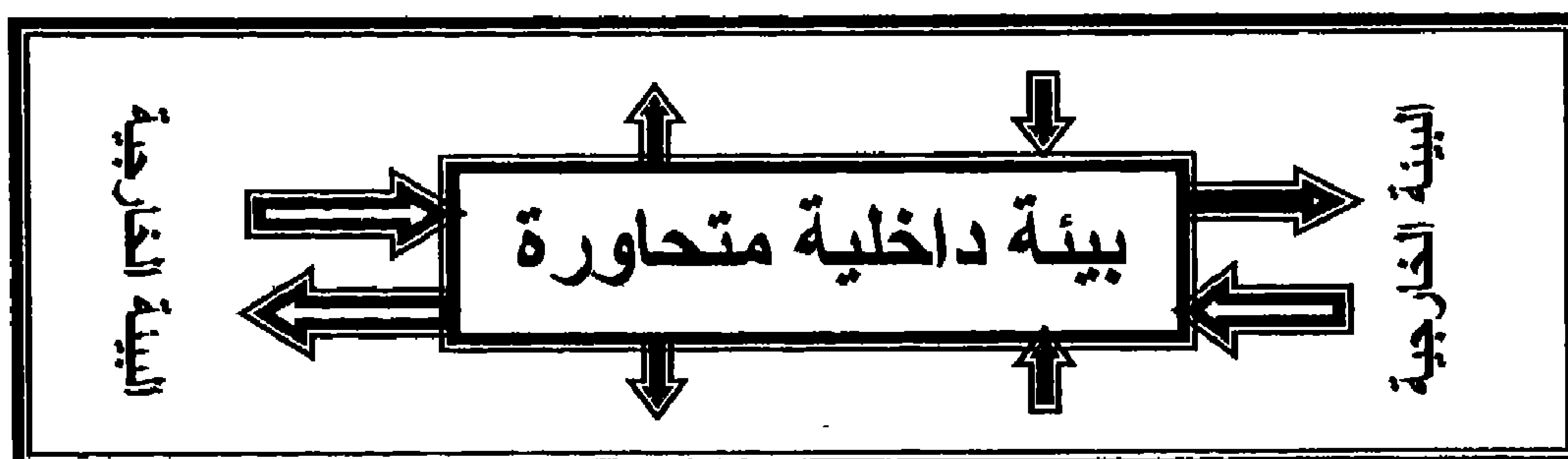
كل ما رصدنا من مؤهلات ومقدرات لا ينبغي أن تستخدم في فرض النموذج القيمي والمعتقدي الذي تملكه الدولة المؤثرة ، ولكن ينبغي أن تكون تلك المؤهلات بمثابة القوة المساندة لتعزيز مقدرة الدولة على مساعدة من يعتنق تلك القيم والمعتقدات .

وأخيراً قد يعن تساؤل مفاده : هل يمكن لدولة تمتلك طرحاً قيمياً وإسهاماً معتقدياً وأخلاقياً جديراً بالتقدير ، ونموذجاً معتبراً للإنماء الاقتصادي والإحداث ، ولكنها لا تمتلك أي مؤهل من مؤهلات القوة المادية والاقتصادية والعسكرية التي سبقت الإشارة إليها ، هل يمكن لتلك الدولة أن تكون مؤثرة فكرياً ومعتقدياً وأخلاقياً وتبث نموذجها للإنماء الاقتصادي بشكل فعال ؟ .

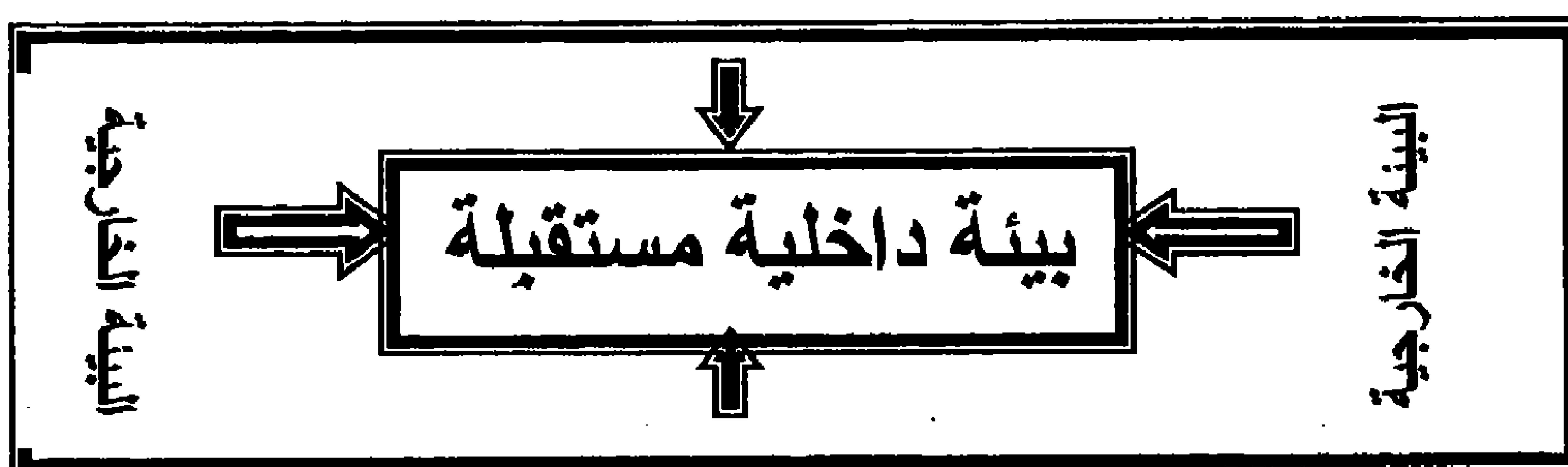
إن التجارب الواقعية تجيب على التساؤل ، فالرصيد القيمي والطرح المعتقدي الأخلاقي والنموذج المنبثق عنهما للإنماء والإحداث لا تكفي بدون مؤهلات مساندة : مثل القوة الاقتصادية والمادية والعسكرية ، ليس لفرض النسق القيمي وإجبار الآخرين على اعتناقه ، ولكن لمساندة الذين يعتنقونه بمحض إرادتهم وبكامل قناعتهم .

شكل بياني رقم (٢) يوضح نماذج العلاقة بين البيئة الداخلية والخارجية

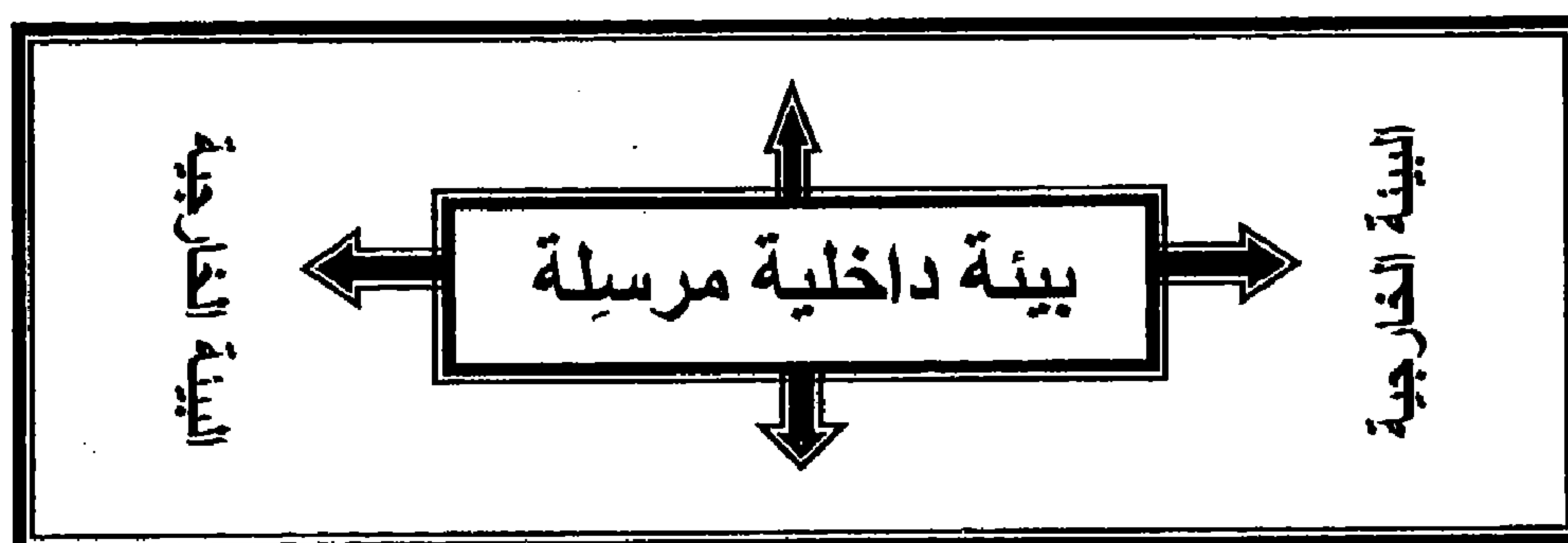
نموذج (١) البيئة المتحاورة



نموذج رقم (٢) البيئة المستقبلة



نموذج رقم (٣) البيئة المرسِلة



المبحث الثاني

العلاقة بين النموذج والبيئة

أسهبنا بعض الشيء في الحديث عن البيئة بشقيها الداخلي والخارجي ، وخلصنا إلى ضرورة التواؤم بين البيئة ونموذج الإنماء المزمع الأخذ به ، وفي هذه الجزئية ننتقل من التعميم إلى التخصيص ، ما هو واقع الحال بين نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي وبين البيئة التي يمكن أن يوضع فيها موضع التطبيق ، عن العلاقة بين النموذج والبيئة ، يمكن أن نقدم الآتي :

أولاً : تمهيد البيئة لاستقبال النموذج :

أول مراحل العلاقة بين النموذج والبيئة تتمثل في تمهيد البيئة لاستقبال النموذج وذلك التمهيد يتم عبر أكثر من إجراء :

❖ **الإجراء الأول** : التأكد من رغبة المجتمع الإسلامي حكومة وشعباً في النهوض بنفسه والسير في طريق الإنماء والتطوير ، ولا شك في أن كافة المجتمعات الإسلامية تعتبر الإنماء والتطوير هدفاً استراتيجياً لا ينازعه هدف آخر .

❖ **الإجراء الثاني** : قبول النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي منهجاً ورائداً لعملية إنماء المجتمعات الإسلامية وتطويرها ، والقبول ينبغي أن يصدر عن الدولة ونظامها السياسي ، وكذا عن أفراد المجتمع ، وصور هذا القبول عديدة ، والتعرف على هذا القبول والحصول عليه أمر ميسور .

❖ **الإجراء الثالث** : التخطيط لاستقبال النموذج وتطبيقه ، وذلك من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور وشئون المجتمع ، ثم تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ، وهكذا تكون البيئة مهيأة لتطبيق النموذج الإسلامي في الإنماء .

ثانياً : وضع النموذج موضع التطبيق :

يأتي نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي بصحبة وفي ثنايا الاقتصاد الإسلامي ، ويوضع موضع التطبيق بمجرد شروع الدولة في تطبيق الشريعة والأخذ بالنظام الاقتصادي الإسلامي ، وثمة مؤشرات لنجاح النموذج في أداء مهامه ومنها :

❖ التفاعل بين النموذج والبيئة ، التفاعل الذي يتم بين النموذج والبيئة والذي يتمثل في قبول المجتمع والدولة بالعمل وفقاً للشريعة الإسلامية والنظام الاقتصاد الإسلامي ، يعني أن إمكانيات نجاح النموذج في تحقيق أهدافه واردة بقوة .

❖ النتائج المبدئية ، كذلك تصدر عن علاقة النموذج بالبيئة نتائج مبدئية تؤشر إلى إمكانية نجاح النموذج في بيئته الجديدة ، ومن هذه النتائج : السلاسة في التعاملات التي تتم بين الفعاليات الاقتصادية وفقاً للنموذج ، وكذلك قلة حالات ووقائع الانحراف والخروج عن قواعد وأصول النموذج .. الخ .

مما أسلفنا يمكن استخلاص نتيجة نهائية مؤداها أن نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي لا يطبق إلا في مجتمع يتخذ من الإسلام ديناً ومن الشريعة الإسلامية قانوناً وضابطاً لكل نواحي الحياة والتي منها الناحية الاقتصادية .

شكل بياني رقم (٣) يوضح علاقة الإنماء بالبيئة

نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي

⇩

رغبة المجتمع الإسلامي في الإنماء

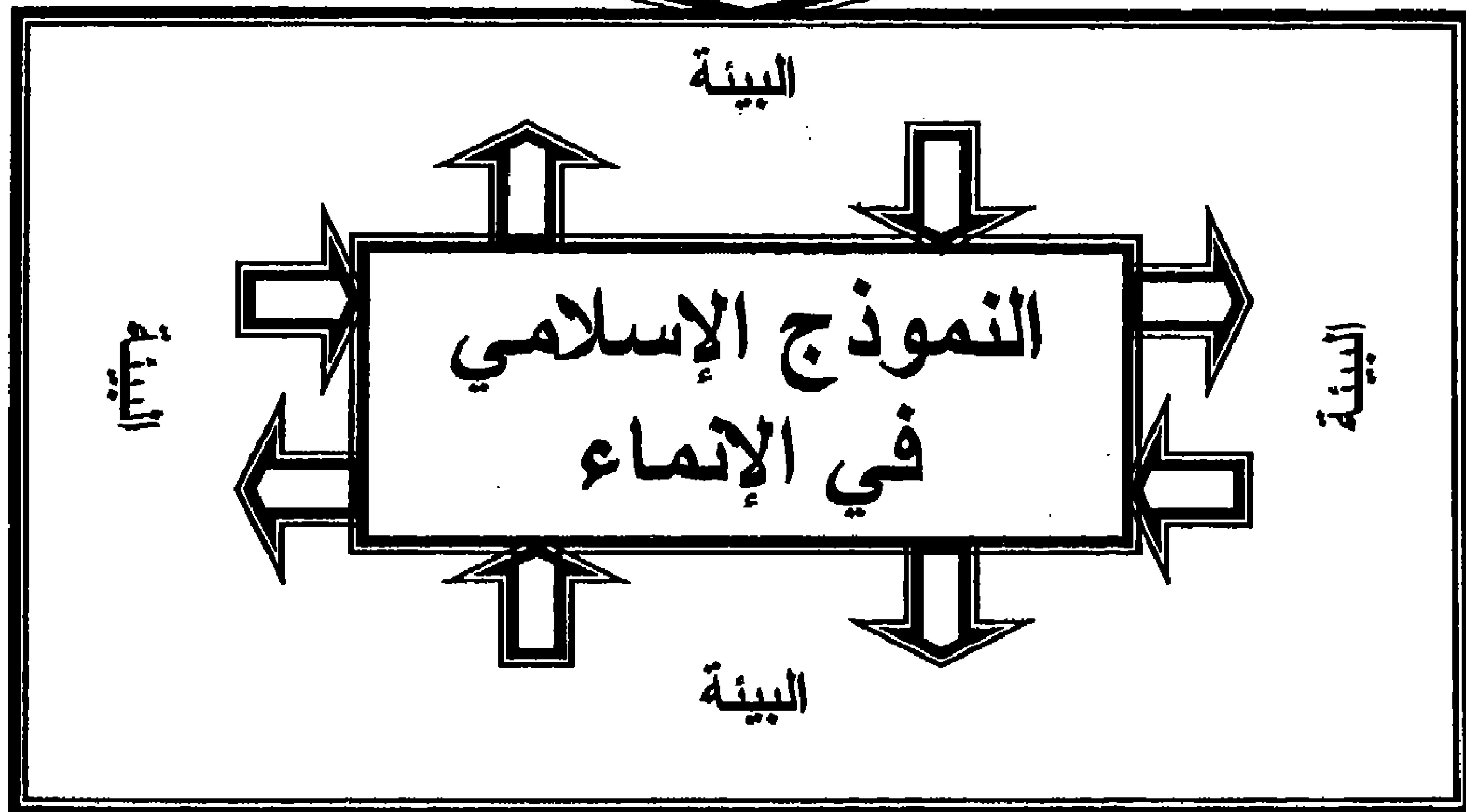
⇩

التخطيط لاستقبال النموذج الإسلامي

⇩

قبول نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي

⇩



الفصل الرابع

الإنماء الاقتصادي في الإسلام فريضة واجبة

الإنمــاء الاقتــصادي في الإســلام كعمليــة سـلوكية تحتــوى علــى أفعــال وتــصرفات ، ينشطر إلى شطرين :

الشطر الأول يتم بفعل الطبيعة الخاصة لقيم ومبادئ الدين الإسـلامي فكـراً وعمـلاً ، حيـث تؤدي في ذاتها ومن تلقاء نفسها إلى الحث على الإنماء وانتهاجه فالمسلم بمجرد انخراطه في حظيرة الإسلام وتخلقه بأخلاقه وإتباعه لقيمه ومبادئـه تجـده يـسلك سـلوكاً تلقائيـاً ينـشد العمل والعطاء والإحسان ، وهذا هو الإنماء ذاته ، ولقد سبق وفصلنا ذلـك في أول خـصائص نموذج الإسلام في الإنماء ، وهي خصية التنامي الذاتي المتواصل ، ومفاد ذلك أن قيم الـدين الإسلامي نفسها ومبادئها تحث على الإنماء وتشجع عليه ، وتستمد ذلك من إرادة ومـشيئة الشارع الذي وضعها وشرعها لعباده .

الشطر الثاني يتم بفعل الوازع الديني لدى المسلم ، حيث تتولد لديـه مـن ذلـك الـوازع قـوة تحفيزية توجه سلوكه نحو الإنماء ، وتضبط تصرفاته على طريـق العطـاء والإحـسان ، وهـو في جزء من سلوكه هذا مأمور وفي جزء آخر مختار .

وخلاصة ما سلف أن القيم الإسلامية والمبـادئ الـشرعية تتكـاتف وتتـضافر مـع التوجهـات والسلوكات الفردية لكي تجعل من الإنماء الاقتصادي فريضة واجبـة يـسعى المـسلم لأدائهـا لأنها صلب حياته وقوام دينه .

ولكن من أين استمد الإنماء قوته التي دفعت بـه إلى حـد الفريـضة الواجبـة ، فالفريـضة لا يفرضها إلا الشارع ، ومصدر التشريع في الإسلام القـرآن الكـريم والـسنة النبويـة المطهـرة ، فهل أوصلت الشريعة الإسلامية الإنماء إلى منزلة الفريضة الواجبة ؟ .

ولعل من أخص خصوصيات نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي صلته العضوية بالشريعة الإسلامية فهي الدافعة إليه والحاثة عليه والموجبة له وجوب الفريضة ، والفريضة هي وسيلة لغاية ، والغاية هي ما يُرسّخ الدين ويثبته في القلوب ، ويجعل من العمل والسلوك مصدقين له وشاهدين عليه .

كذلك فالإنماء يهدف إلى تحقيق الحياة الطيبة للمسلم ، والحياة الطيبة مطلب شرعي أرشدت إليه الشريعة وأوجبته ، فالشريعة الإسلامية لا تؤسس مجتمعاً من الفقراء والمعدمين ، ولكنها تنشد مجتمعاً من العاملين المبدعين الذين يسألون الله الغنى والكف عن سؤال الغير .

وعليه فالإنماء فكر مفروض وعمل واجب ، يجد أسانيده الشرعية ، وموجباته الدينية في الطرح الإسلامي المتعلق بتنظيم وترتيب النواحي والشئون الاقتصادية ، ويمكن توضيح ذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الإنماء ترسيخ للإيمان في القلب والعمل .

المبحث الثاني : الإنماء تحقيق للحياة الطيبة الواجبة .

المبحث الأول

الإنماء ترسيخ للإيمان في القلب والعمل

الإنماء تربطه بالشريعة علاقة الجزء بالكل ، فرضته وأوجبته ، لأنه يؤدي إلى إقرارها في قلوب المسلمين ، وتنعكس على أعمالهم وسلوكياتهم ، وهذه العلاقة التبادلية الحميمة بين الإنماء والشريعة الإسلامية يمكن إيضاحها من خلال الآتي :

أولاً : الشريعة تفرض الإنماء لأنه يرسخ الإيمان في القلب والعمل :

هل تفرض الشريعة الإنماء ؟ وهل سبب ذلك أنه يرسخ الإيمان في القلب والعمل ؟ الإجابة على هذين السؤالين توضح العلاقة بين الشريعة وبين الإنماء ، ويمكن الإجابة عليهما من خلال الآتي :

❖ كيف تفرض الشريعة الإنماء ؟ :

الشريعة الإسلامية – كما سبق وأشرنا – تعتبر الإنماء الاقتصادي وسيلة ولغاية نهائية هي توحيد الله وعبادته وإقامة شرعه ، ومن ثم فهي تفرض ذلك الإنماء وترشد إليه عبر وسائل عديدة ، نمر عليها في هذا الموضع مرور الكرام على أمل أن نتولاه في مواضع متقدمة بالتفصيل والإسهاب ، وهذه الوسائل هي :

– استخلاف الله للناس في الأرض واستعمارهم فيها يفيد الطلب ، حيث يطلب الله من الناس أن يخلف بعضهم بعضاً ، وأن يعمروا الأرض ويملئوها بالحركة والنشاط والنماء ، والطلب من قِبل المولى عز وجل يعني وجوب ما يطلب ، وفرض ما يريد ،

قـال تعـالى ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾.[1]

وقـال تعـالى ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾.[2]

– أوجب الله على ولي الأمر أو الحاكم ومن ثم الدولة القيام بمهمة الإنماء والإعمار وحث الناس على القيام بها ودفعهم إلى ذلك دفعاً ، قال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾[3] ، وينصرف مقصود هذه الآية إلى الحاكم أو ولي الأمر ، وعمارة الأرض سواء عن طريق الدولة أو عن طريق حث الناس عليها وتشجيعهم ، هي من قبيل الأمر بالمعروف الذي يوجبه الله على ولي الأمر وعلى الناس عن طريقه .

– يتمم ما تقدم حث الشريعة الإسلامية وتشديدها على قيمة العمل الذي هو أساس الإنتاج والإنماء ، وقد سبق لنا في مواضع شتى تناول قيمة العمل كأحد أهم عناصر الإنتاج والإنماء الاقتصادي في نفس الوقت ، وسوف نتناولها مرة أخرى في أجزاء لاحقة من هذا الجزء .

❖ كيف يرسّخ الإنماء الإيمان في القلب والعمل ؟ :

من ناحيته يؤدي الإنماء إلى ترسخ الإيمان في قلب المسلم وفي سلوكياته وفي تصرفاته مع الآخرين ، فنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يخصص جهداً وفيراً للشق الروحي في

[1]. سورة النور : ٥٥ .
[2]. سورة هود : ٦١ .
[3]. سورة الحج : ٤١ .

حياة المسلم ، حيث يزكي لديه القيم الإيمانية والأخلاقية ، وهنا تتضح العلاقة التبادلية بين الإنماء والشريعة الإسلامية كما يرد في الشكل البياني رقم (٤) فالثابت أن الشريعة الإسلامية تفرض الإنماء الاقتصادي وتحض عليه ، والإنماء في ذات الوقت يرسّخ الإيمان في قلب المسلم وعمله ، ويمكن زيادة الإيضاح من خلال الآتي :

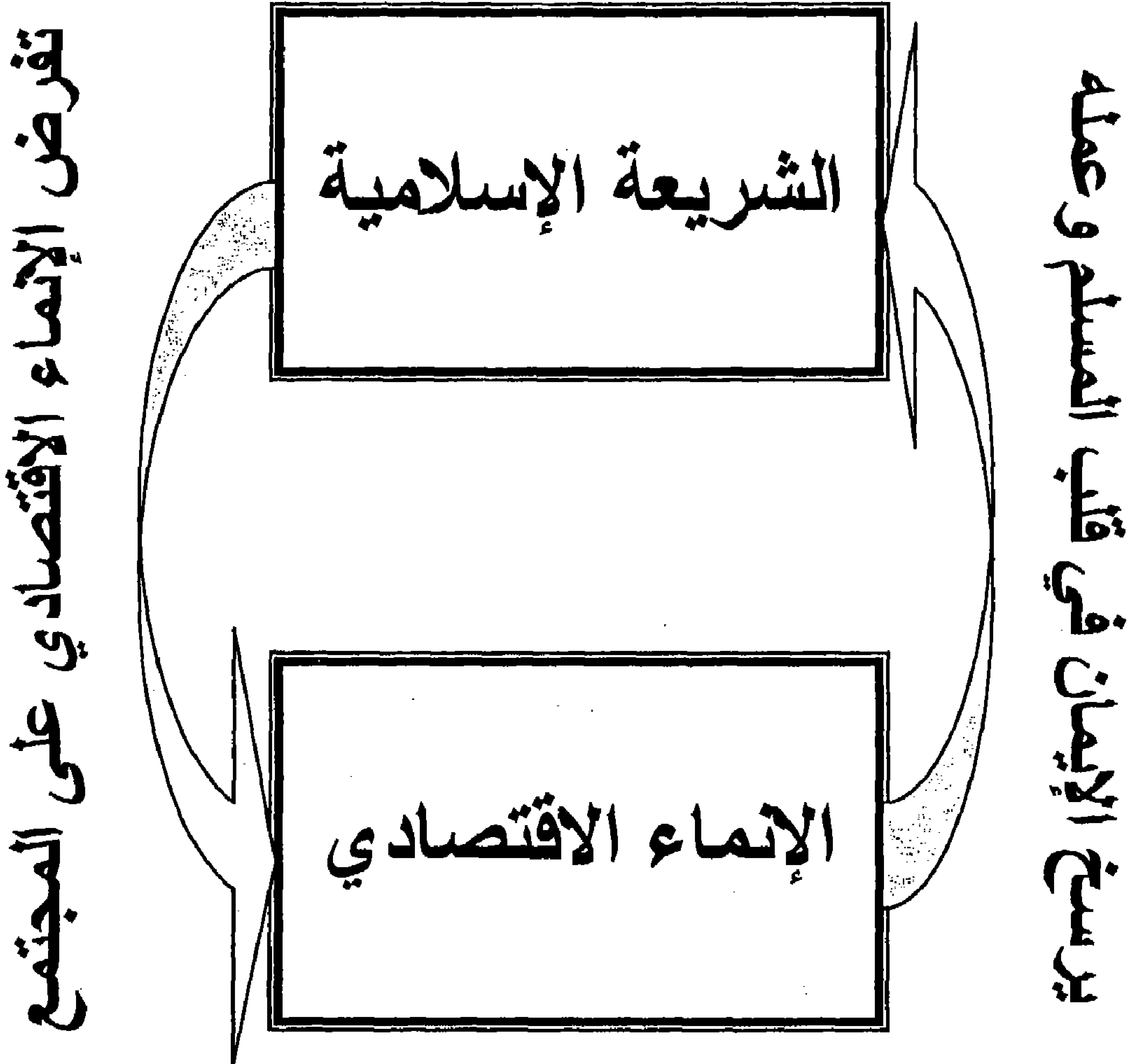
- الإنماء وسيلة لعبادة الله وتوحيده ، فهو لا يهدف إلى الارتقاء بالنواحي المادية فقط ولكنه يعمد إلى الترقي بالروح ، وتعميق معاني الطاعة والخضوع لله سبحانه وتعالى ، فتوفير مقدرات الحياة ومقومات المعيشة يعين على العبادة ويساعد على مواصلة الطاعة ، كما أن العمل الذي هو قوام الإنماء عبادة في ذاته ، وقد سبق لنا إيضاح ذلك في مواضع شتى .

- الإنماء كذلك وسيلة للعمل بكتاب الله وتطبيق شرعه في التعاملات والعلاقات الاقتصادية والمادية وما يتعلق منها بالعلاقات الاجتماعية .

ثانياً : الإنماء الاقتصادي ترسيخ للشريعة في التعامل والسلوك :

التأثير الأعظم للإنماء ينصب على الحياة الاقتصادية بعلاقاتها ومفرداتها وتداخلاتها وهذه الشبكة من العلاقات والتعاملات يطبق عليها نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي أحكام الشريعة الإسلامية عبر صياغة القوانين والتشريعات التي تنظمها وتقننها ، ومرة أخرى تتضح العلاقة التبادلية بين الإنماء والشريعة ، فالإنماء يتطلب بيئة إسلامية ملائمة له ، والبيئة الإسلامية تعني ترتيب الأنشطة الاقتصادية وفق أحكام الشريعة ، ثم هو بدوره يدرب الفعاليات الاقتصادية على التصرف وفق أحكام الشريعة ، واعتياد ذلك إلى أن يصبح سلوكاً تلقائياً مباشراً .

شكل بياني رقم (٤) يوضح كيف أن الإنماء في الإسلام فريضة واجبة



المبحث الثاني

الإنماء تحقيق للحياة الطيبة الواجبة

الإسلام يوجب الإنماء الاقتصادي ويفرضه سعياً وراء تحقيق الحياة الطيبة لأفرد المجتمع ، لأن في الرفاهة تمكيناً للشريعة ، وإعمالاً لأحكام الشرع دون دعاوى باطلة مغرضة بعدم إمكانية تطبيق الشريعة ، نظراً لما شاع وساد من انحرافات تجد مبرراتها في ذيوع الحاجة والعوز وانتشار الفقر والفاقة ، وكما وجد الإنماء الاقتصادي أسانيد فرضه ووجوبه في أسانيد شرعية ، يجدها كذلك في أسانيد اقتصادية مادية ، ونوضح ذلك في الآتي :

أولاً : الإنماء والقضاء على الفقر :

الإسلام يرى أن القضاء على الفقر واجب ، ومن ثم فقد فرض الله الزكاة والصدقة والميراث والعمل والتكافل الاجتماعي بين الأفراد والضمان الاجتماعي من الدولة ، وكل ذلك بهدف العدل في توزيع ثروة المجتمع ونشر الغنى والقضاء على الفقر .

وقد قال تعالى ﴿ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[1] ، وتنبه هذه الآية الكريمة إلى أن الشيطان يدخل إلى الإنسان من مداخل كثيرة ، كي يبعده عن فعل الخير ويجره إلى فعل الشر ، فالشيطان يخوّف الإنسان من الفقر ، لكي يمسك ما بيده فلا ينفق في مرضاة الله ، ويدل ذلك على أن الفقر وضع مخيف ، يفزع منه الإنسان ويخشى أن يؤول حاله إليه ، وقد أكد ذلك ما جاء في الآية من وعد الله تعالى للناس بالفضل وهو العطاء الواسع المغدق في مقابل ما خوفهم الشيطان من الفقر ،

[1]. سورة البقرة : ٢٦٨ .

وكذلك وصف الحق تبارك وتعالى لنفسه في عجز الآية بالسعة والعلم ، حتى يطمئن الإنسان إلى ما عند الله تعالى .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" اللهم إني أعوذ بك من الكسل والهرم والغرم ، ومن فتنة القبر وعذاب القبر ، ومن فتنة النار وعذاب النار ، ومن شر فتنة الغنى ، وأعوذ بك من فتنة الفقر ، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال ، اللهم أغسل عني خطاياي بالماء والثلج والبرد ، ونق قلبي من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وباعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب " ، وفي هذا الحديث استعاذ الرسول الكريم من الفقر .

وفي حديث آخر استعاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفقر وعدله بالكفر ، فعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" اللهم إنى أعوذ بك من العجز والكسل والجبن والبخل والهرم والقسوة والغفلة والعيلة والذلة والمسكنة وأعوذ بك من الفقر والكفر والفسوق والشقاق والنفاق والسمعة الرياء ، وأعوذ بك من الصمم والبُكم والجنون والجذام والبرص وسيئ الأسقام " ، وعندما سُئل الرسول الكريم : أيعدلان ؟ أي أن الفقر يعدل الكفر ، قال : نعم .

وفي مقابل ذلك كان الرسول الكريم يسأل الله الغنى ويقرنه بالهدى والتقى والعفاف فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" اللهم إنى أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى " .

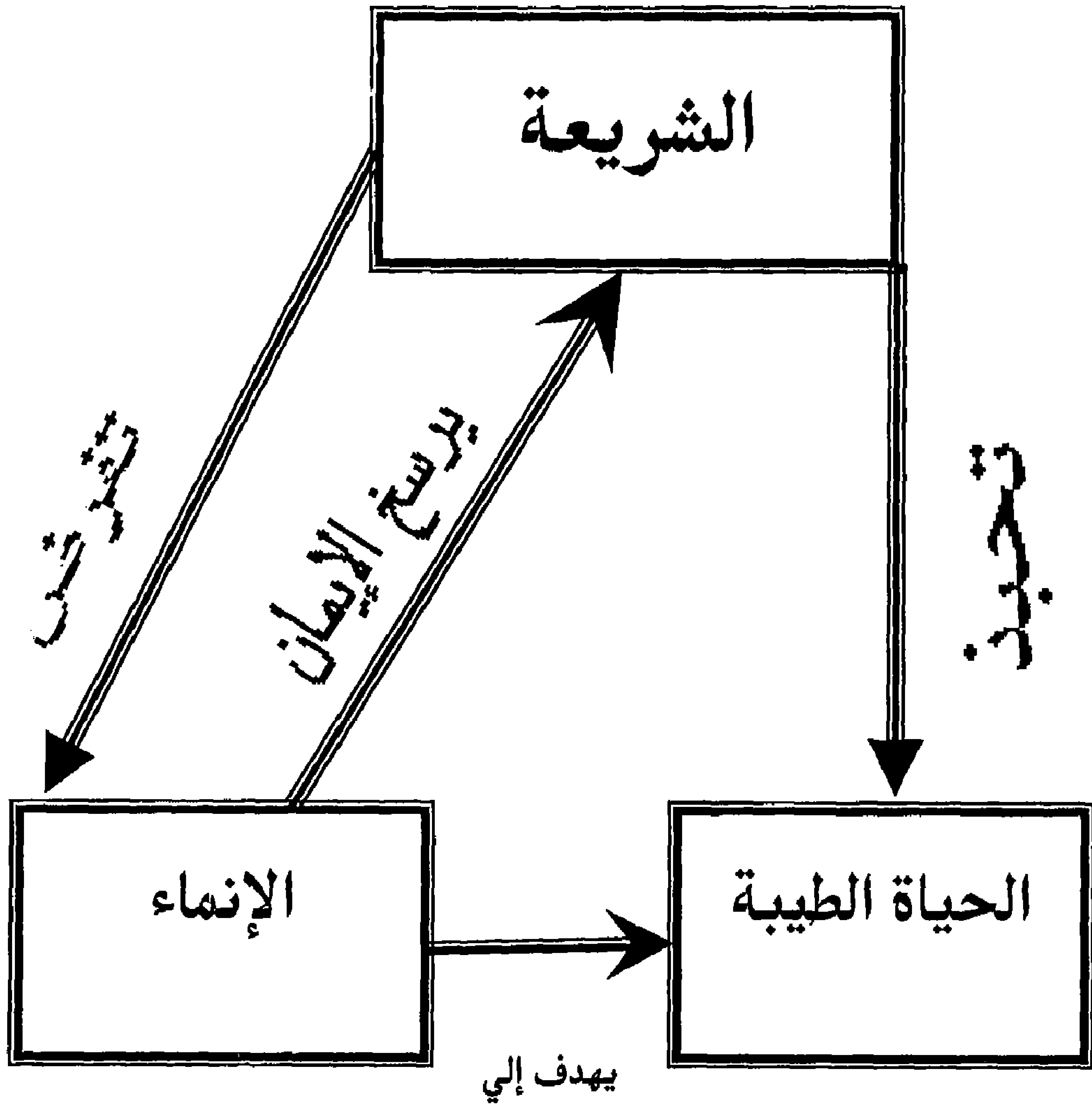
اتضح مما تقدم كيف أن الشرع الحنيف يدعو إلى محاربة الفقر والقضاء عليه ، وإحلال الغنى والسعي إليه عبر الطرق الشرعية التي بيّنها الحق تبارك وتعالى لعباده المؤمنين ، ولا

تتوفر إلا من خلال نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي الذي يحارب الفقر والجهل والتخلف ، ومن ثم فالتخلص من التخلف وتحقيق الإنماء الاقتصادي أمر واجب ومفروض من لدن الشارع العظيم .

ثانياً : التضامن بين الأجيال :

فكرة التضامن بين الأجيال واردة في الشريعة الإسلامية ، فالإنماء الاقتصادي فريضة واجبة يقتضيها مبدأ التضامن بين الأجيال المسلمة ، فعلى كل جيل أن يترك للجيل الذي يليه أوضاعاً اقتصادية ميسرة ، تكفل له حياة كريمة ، وتمكنه من أن يضيف إليها ويزيد الرخاء والنماء .

شكل بياني رقم (٥) يوضح علاقة الشريعة بكل من الإنماء والحياة الطيبة



الفصل الخامس

واحدية الأصول وتباين التجارب

في هذا الفصل نتناول خصية أخيرة من خصائص نمـوذج الإسـلام في الإنمـاء الاقتـصادي ، وهي تتعلق بميزة فريدة تتميز بها الشريعة الإسلامية وطروحاتها في نواحي الحيـاة ، فلكـل منهج من المناهج الإنمائية التي برزت خلال العقد المنصرم أصول نبع منها ، وأسس تمركـز عليها ، وقواعد منها انطلق ، أما نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي فقد وُجد مع الشريعة الإسلامية منذ البعثـة المحمديـة ، وتجـسدت أصـوله وأسسه وقواعـده في عقيـدة التوحيـد والشريعة الإسلامية ، وقد ازدهر وأينع ، ورسَّخ عناصره التجريبية ، ونموذجه التطبيقي في عهد الرسول الكريم وخلفائه الراشدين ، وبذا فهو قرين تلك الشريعة ، ومنها يستمد أصوله ، وفيها تترسخ أسسه وقواعده ، وهذه الأصول والقواعد واتساقاً مع مصدرها ، فهي لابد أن تتصف بنفس صفاتها ، فهي غير قابلة للتعديل أو التغيير ، خالدة أبديـة إلى أن يـشاء الله منشئها وبارئها .

ما تقدم هو عن أصول نموذج الإنماء الإسلامي ، فماذا عن التجـارب المعاصـرة الـتي ستنـشأ وفقاً لتلك الأصول ، إن المنطق يفترض أن التجارب التي تنطلـق مـن أصـول وأسـس واحـدة ينبغي أن تكون متشابهة بل متطابقة ، ولكن هـل يمكـن أن يكـون ذلـك هـو واقـع الحـال بالنسبة إلى التجارب الإنمائيـة المنبعثـة مـن نمـوذج الإسـلام في الإنمـاء الاقتـصادي المـستل والمستنبط من الشريعة الإسلامية ؟ إن الإجابة على ذلك السؤال ترد في شكلين :

الشكل الأول للإجابة يصدر عن العارفين بالإسلام وطروحاته تجاه عناصـر وأشـكال الوجـود الإنساني معرفة سطحية ضحلة ، فهم يرون بحتمية التطابق بين التجربة والنموذج ، مهمـا اختلفت مواقع وبيئات تلك التجارب ، وحجتهم في ذلك المنطق والعقل بأحكامـه الظاهريـة وإسقاطاته الشكلية الميكانيكية ، فكل ما نتج عن أصل واحد لابد أن يتطابق ويتماثل بغـض الطرف عن بيئته وموقعه .

الشكل الثاني للإجابة على ذلك التساؤل يصدر عن الراسخين في العلم ، المتعمقين في الإسلام ، المتوغلين في طروحاته وإسهاماته ، فيما يتعلق بعناصر الوجود وأشكال النشاط الإنساني ، وهم ينطلقون في إجابتهم من استيعاب تام للشريعة الإسلامية وفهم كامل لطبيعة أحكامها ، ومن ثم فهم يرون أن نموذج الإسلام في الإنماء يتسم بالواحدية ، وكذلك أصوله وأسسه وقواعده ، أما التجارب التي هي تطبيقات ذلك النموذج فقد تتباين وتختلف ، والاختلاف ليس في الجوهر والمضمون ، ولكن في الشكل والقالب ، وهم يدركون تمام الإدراك أن هذا التباين لا يمثل قصوراً يصيب الشريعة أو خللاً يلحق بنموذج الإسلام في الإنماء ، ولكن ذلك من قبيل الحكمة البالغة والقدرة الفائقة التي تسمو على العقل البشري ، فهذا الهامش من التباين والاختلاف هو مقصود لإحداث فراغ يستوعب الاختلافات بين المجتمعات وبعضها البعض ، فلكل مجتمع خصائص عرقية ونفسية تختلف عن المجتمعات الأخرى ، وحيث لا يمكن استيعاب تلك الخصائص فيما يتعلق بالأصول والأسس والقواعد فيمكن استيعابها عند التطبيق ، فلو افترضنا إحكام النموذج أصلاً وتطبيقاً ، لقادت تلك الاختلافات إلى حدوث خلل وصدع لا يكتفي بالتجارب التطبيقية فقط بل يتجاوزها ليصيب الأصول والأسس .

وعليه فمعاينة بعض الاختلافات الشكلية الفرعية بين تجارب الإنماء الاقتصادي التي تأخذ بالنموذج الإسلامي ، لا يمثل قدحاً في الشريعة ولا في أصول النموذج وقواعده ، بل يعتبر ميزة تميز ذلك النموذج وتميز تلك الأصول والقواعد .

ويمكن تفصيل النقاش حول هذه المسألة من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : واحدية أصول نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .

المبحث الثاني : التباين في التجارب التطبيقية .

المبحث الأول

واحدية أصول نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي

أصول نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي تنبع من مصدر واحد يتمثل في عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ، وهذا المصدر ينقسم إلى قسمين : قسم عقيدي مرجعي وقسم آخر تجريبي تطبيقي ، ويمكن تناول هذين القسمين من خلال الآتي :

أولاً : المصادر العقيدية المرجعية :

الأصول العقيدية المرجعية لنموذج الإسلام في الإنماء هي ذاتها الأصول العقيدية للدين الإسلامي في شموله وعموميته ، وهذه الأصول تنبع من مصدرين :

❖ المصدر الأول : عقيدة التوحيد :

عقيدة التوحيد هي المصدر الأول للدين الإسلامي ، بل هي مصدر كل الرسالات الإلهية التي جاءت من عند الله لإفراده بالألوهية والربوبية ، والتوحيد هو اصل الوجود وأساس الحياة ، والإسلام يجد أصله الأول والأساسي في التوحيد ، وكل ما يتصل بالإسلام من شريعة ومنهاج يرتبط هو الآخر بعقيدة التوحيد ، وإذا كان نموذج الإسلام في الإنماء مستل ومستنبط من الشريعة ، فهو كذلك وطيد الارتباط بالتوحيد .[1]

[1]. يمكن الرجوع إلى المبحث السادس من الفصل التمهيدي من الجزء الأول من هذا المجلد .

❖ المصدر الثاني : الشريعة :

تقوم الشريعة على أساسين : القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ويمثل هذان الأساسان المصدر الثاني لنموذج الإسلام في الإنماء ، وقد سبق لنا في موضع سابق تناول هذين الأساسين .[1]

ثانياً : المصادر التجريبية التطبيقية :

إلى جانب الأصول العقيدية المرجعية لنموذج الإسلام في الإنماء ثمة أصول أخرى تجريبية تطبيقية ، تتمثل في التجارب التي وضعت ذلك النموذج على أرض الواقع وتعتبر في ذات الوقت مصدراً له ، ولعل أهم التجارب التي يعوَّل عليها في هذا الخصوص ما يلي :

❖ دولة الرسول الكريم :

هي التطبيق الأول والنموذج المثالي للدولة الإسلامية ، ساسها وصاغ تشريعها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وهو المشرّع الثاني بعد الله سبحانه وتعالى ، وهذه الدولة تمثل المصدر الأول للشق التطبيقي في نموذج الإسلام في الإنماء .

❖ الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين :

المصدر الثاني للشق التطبيقي في نموذج الإسلام في الإنماء يتمثل في الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين .

---

[1]. المرجع السابق .

ولعل هذين النموذجين التطبيقيين كافيان لاعتبارهما المادة الخصبة التي نستخلص منها العناصر الحركية والمقومات العملية لنموذج الإسلام في الإنماء ، والاكتفاء بهذين النموذجين يجد مبرراته في الآتي :

– إن أحد النموذجين وهو دولة الرسول الكريم يمثل الانعكاس المباشر للدولة الإسلامية التي صاغ وحي السماء مباشرة عناصرها الحركية ومقوماتها العملية ، فكثير من السلوكات والتصرفات كانت تتم عن طريق الوحي ، وما لم يتم عن طريق الوحي ، فهو بإقرار أو فعل من الرسول الكريم ، وما لم يتم عن طريق الوحي ، أو فعل الرسول ، أو إقراره ، فهو صحيح ومقبول لسكوت مصادر التشريع عنه ، ومعنى ذلك أن الاستخلاص والاستنباط من هذا النموذج هو استخلاص من نموذج الدولة الإسلامية كما أرادها الله ورسوله .

– إن النموذج الثاني المتمثل في الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين ، يعتبر هو الآخر الأكثر مثالية وصلاحاً ، للاعتماد عليه في استنباط الأصول واستخلاص القواعد الخاصة بنموذج الإنماء الإسلامي ، وذلك لأن الخلفاء كانوا يمثلون المرتبة الثانية بعد الرسول الكريم في السمو والمعرفة بالشرع والغيرة على أحكامه ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي " وقال عليه الصلاة والسلام :" أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " .

المبحث الثاني

التباين في التجارب التطبيقية

كما سبق وألمحنا ، نصادف بعض التباين والاختلاف بين التجارب الإنمائية التي اتخذت من النموذج الإسلامي في الإنماء نموذجاً لها ، أو التي تقدم على ذلك مستقبلاً ، فكيف تتم معالجة هذه المسألة التي يمكن أن تُلحق بالنموذج الإسلامي الكثير من التشويه ، نتيجة حملات التشكيك التي يشنها أعداء الإسلام مستغلين هذه المسألة ؟ إن معالجة هذه المسألة تتطلب فهم واستيعاب النموذج الإسلامي ، أصوله ومصادره التي سبق تناولها ، ثم فهم واستيعاب طبيعة التجارب التي تقوم بتطبيق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، ولما كنا قد تناولنا أصول ومصادر النموذج ، فعلينا هنا أن نتناول ماهية ذلك التباين وأسبابه وطبيعة التجارب التي يبدو بها ، ويمكن القيام بذلك من خلال الآتي :

أولاً : ما المقصود بالتباين والاختلاف ؟ :

التباين والاختلاف الذي يحدث بين التجارب التي تقوم بتطبيق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ليس تبايناً أو اختلافاً في جوهر النموذج المستخدم ، ولكن التباين يكون في مسائل فرعية أو شكلية تتعلق بخصوصيات المجتمعات التي تطبّق ذلك النموذج .

فالإسلام ونظامه الاقتصادي ونموذجه الإنمائي يوجد في مجتمعات عديدة ، تختلف وتتباين في أمور وشئون كثيرة ، وهذه الاختلافات والتباينات لا تمس صميم التجربة ولكنها تتعلق ببعض شكلياتها وفروعها ، فمثلاً بعض الدول الإسلامية يرفض مواطنوها تقاضي أية عوائد على ودائعهم لدى البنوك خوفاً من الانجراف إلى كبيرة الربا ، وهذا السلوك ناتج عن عدم

فهم للبديل الإسلامي الصحيح للفائدة ، وذلك الجهل بالدين هو الذي قاد إلى ذلك السلوك السلبي من قِبل المواطنين خوفاً من الوقوع في المحذور ، وهذا وإن كان يمثل قصوراً في بعض نواحي التجربة ، إلا أنه لا يقدح في رصانة النموذج ولا يشكك في مثاليته وصدقية أصوله ومصادره التي لا تختلف من مكان لآخر ، ولعل الأمثلة على ما قدمنا كثيرة .

ثانياً : أسباب تباين التجارب الإنمائية :

إن التباين الذي قد يحدث بين بعض التجارب التي تأخذ نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ينشأ عن عدة أسباب منها :

❖ أن كافة التجارب التي أخذت بنموذج الإسلام في الإنماء ، لم تبدأ كلها في وقت واحد ، بل بدأت في حقب زمنية مختلفة ، ومن ثم فقد حدث تفاوت بين تلك التجارب ، من حيث النضج ورسوخ النموذج لدى التجارب الأقدم على عكس التجارب الأحدث .

❖ إن للقيم السائدة في المجتمعات التي شرعت في الأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي دوراً يعتد به في التأثير على سرعة وعمق استيعاب تلك المجتمعات لقيم ومبادئ النموذج ، فقد نجد أن بعض المجتمعات تأخذ بالنموذج كاملاً ، ولا تفرّط في تطبيق أية جزئية من جزئياته، في حين تعمد بعض التجارب الأخرى إلي الأخذ بالنموذج مع تخفيف حدة التركيز على بعض عناصره وجزئياته التي يمكن تأجيل الآخذ بها مؤقتاً .

❖ بعض الخصائص العرقية والنفسية لأفراد المجتمعات الذي تأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، يكون لها دخل وتأثير على قبول المجتمع لذلك النموذج ، مما يُلحق بعض القصور بالتجربة الإنمائية لبعض الوقت .

❖ الظروف الاقتصادية الطبيعية لبعض الدول قد تؤثر تأثيراً فعالاً على تطبيق تلك الدول لنموذج الإسلام في الإنماء ، فوفرة الموارد المعدنية والثروات الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية العالية تؤدي إلى زيادة فرص نجاح النموذج ، على عكس الدول التي تعاني من شحة تلك الموارد .

❖ النظم السياسية في كثير من الدول التي تأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء ، وكذا القيادات الإدارية والاقتصادية التي تتولى وضع النموذج موضع التطبيق ، يكون لها دور يعتد به ويعوَّل عليه في جدية تطبيق النموذج ونجاح التجربة .

كل ما تقدم من أسباب قد يؤدي إلى حدوث بعض التباين والاختلاف بين التجارب التي تأخذ بنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، يحسب لها النموذج حسابها ويأخذها في حسبانه ، كما أن أصول النموذج ومصادره تترك هي الأخرى هامشاً لتلك التباينات والاختلافات التي تكمن وراءها الأسباب المرصودة أعلاه ، وتعتبر أن ما لا يمس الأصول والأسس والقواعد لا يُخشى منه ، وهو مقبول طالما أنه يتمشى مع الاتجاه العام لتلك الأصول ولا يعارضها وسيتغير مع الزمن .

الباب الثاني

أهداف الإنماء الاقتصادي

في الإسلام

أوضحنا أن عملية الإنماء في الإسلام تحمل مواصفات خاصة ، وهذه المواصفات هي إحدى أهم مميزات النموذج الإسلامي في الإنمء بل والدين الإسلامي ككل ، وإذا كان التميز هو سمة النموذج ككل ، فهو كذلك سمة جزئياته ومفرداته ، فأهداف النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي تتميز وتنفرد عن أية أهداف خاصة بنماذج أخرى ، فأهداف النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي تتسم بالعمومية والشمول ، فهي لم تستهدف الإنماء الاقتصادي بمعناه المادي فقط ، بل تستهدف كل أوجه الحياة وكافة أشكال النشاط الإنساني ، وهذه السمة من الصعب الحصول عليها في أية نماذج إنمائية أخرى .

البعد الحضاري في الإسلام من القضايا المحورية والحساسة التي ينبغي التنبيه إليها وتكثيف الأضواء عليها ، ولم تجد الاهتمام اللازم والاكتراث الواجب من أبناء الإسلام أنفسهم ، في الوقت الذي يعتبر هذا البعد واجهة الإسلام على العالم ، ومدخله الواسع ومنطلقه القوى إلى الحضارات الأخرى ، ذلك البعد بوصفه السابق يجد مساحة رحبة في بؤرة اهتمام النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي ، فماذا يستهدف النموذج فيما يتعلق بالبعد الحضاري للإسلام ؟ .

وفيما يخص الشق المادي من الحياة وهو الهدف الأساسي لكافة النماذج الإنمائية المتعارف عليها ، كان للنموذج الإسلامي موقفاً خاصاً تجاه هذا الهدف ، حيث اهتم بوسائل تحقيقه ، وأمعن في انتقاء تلك الوسائل ، فلم يعمد إلى تحقيق الحياة الطيبة عبر وسائل حسابية شكلية لا تعبر عن الواقع ، ولكنه انتقى الوسائل التي تنصرف إلى رصد ما يصل فعلياً من الإنتاج المادي للإنماء إلى الأفراد ، وكان ذلك هو معيار النموذج في قياس نتائج الإنماء المادي وبالتالي الحكم على كفاءته وفعاليته .

أما البعد الروحي من الحياة أو الشق الروحي للمسلم فقد نال حظاً وافراً من اهتمامات النموذج الإسلامي في الإنماء ، والبعد الروحي يشمل الفكر والعقل والروح وهو يشمل المعتقد والمبدأ والقيمة والمثل ، وكل هذه المدركات الفكرية التي عالجها النموذج الإسلامي بوصفها منظومة فكرية متكاملة ، وجعل ترقيتها أحد أهم أهدافه لم تخطر ببال أي نموذج إنمائي آخر ، ولعل أبعد ما وصل إليه النموذج الرأسمالي الفردي في الإنماء فيما يتعلق بالجانب غير المادي من الحياة أو الشق غير المادي للفرد تمثل في تعليم الفرد وتدريبه ، حتى يتمكن من العمل بكفاءة من أجل زيادة الإنتاج ! ولم يستهدف الترقي بالروح والعقل .

نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي عبارة عن أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف وسيطة تستهدف غايات مُثلى ، فالأداة هي نموذج الإنماء ، والهدف الوسيط هو الإنماء ، والغاية المثلى هي تمكين الدولة الإسلامية من تحقيق أهدافها التي أهمها التمكين للدين داخلياً وخارجياً ، فمما لا شك فيه أن كل نتائج الإنماء الحضارية والمادية والروحية تصب في نهاية المطاف في مجمع مقدرات وإمكانات الدولة الإسلامية التي توقف كل جهودها على خدمة الإسلام داخلياً وخارجياً .

إن إبداع النموذج الإسلامي في الإنماء يبدو حتى في ترتيبه لأهدافه ، فهو لا يرصد أهدافاً ثم يعمل على تحقيقها دون ترتيب أو تنظيم ، ولكنه يقيم بناءً فكرياً بديعاً من تلك الأهداف ، تبدأ بالهدف السامي الرفيع وهو إبراز وتحقيق الذات الحضارية للإسلام ، وأنه يملك منطقاً خاصاً في التعامل مع عناصر ومكونات الوجود الإنساني ثم ينطلق بعد ذلك إلى تحقيق النواحي المادية في الحياة في ترابط وتزامن مع تحقيق النواحي الروحية ، وفي النهاية تصب الأهداف الثلاثة في هدف نهائي هو تحقيق الأهداف العليا للدولة الإسلامية ، والشكل البياني رقم (٦) يبين ترتيب تلك الأهداف في منظومة أهداف النموذج الإسلامي في الإنماء .

وسوف نتناول أهداف النموذج الإسلامي في الإنماء الاقتصادي حسب ترتيبها في منظومة أهداف النموذج من خلال الفصول الأربعة التالية :

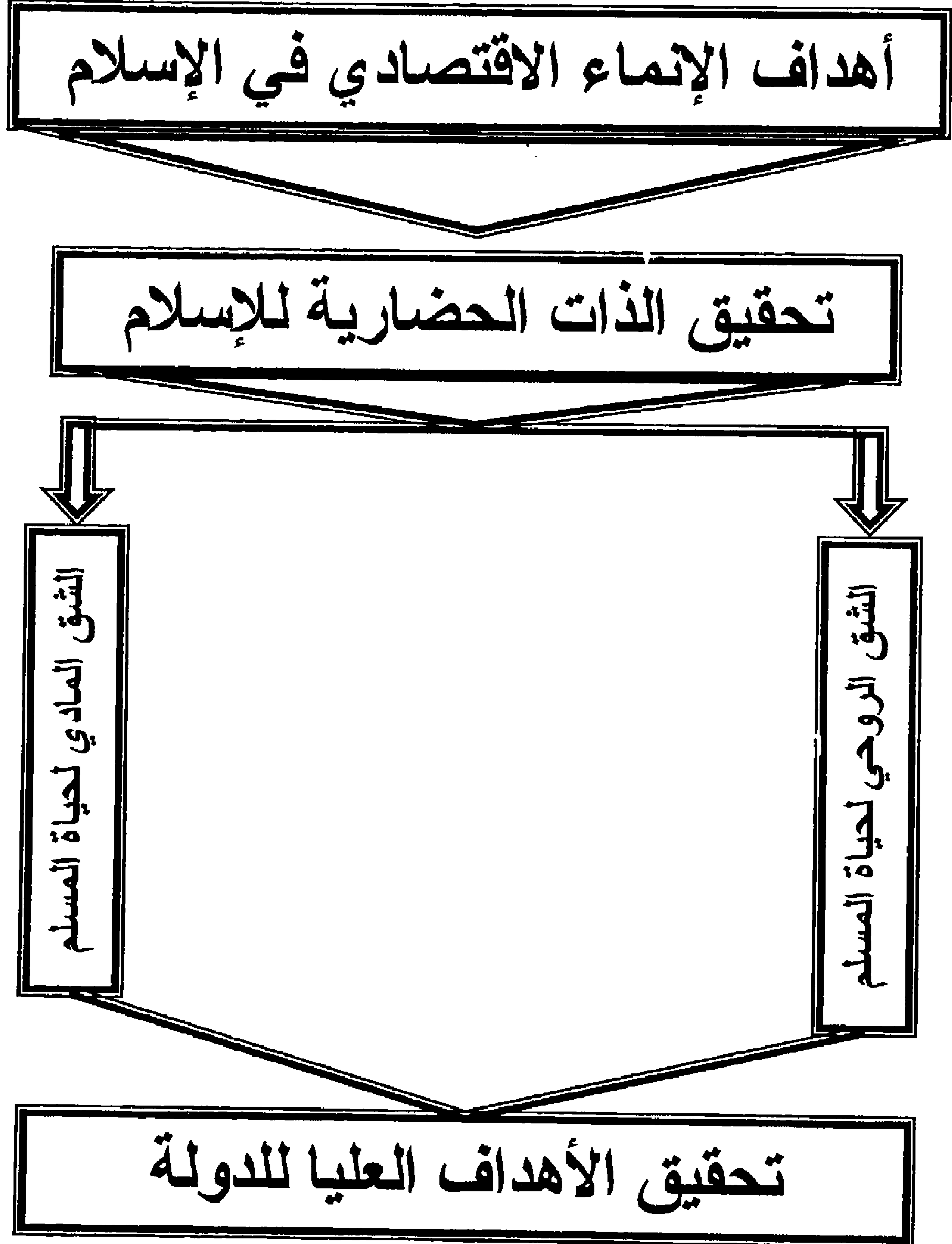
الفصل الأول : تحقيق الذات الحضارية للإسلام .

الفصل الثاني : تحقيق الشق المادي في حياة المسلم .

الفصل الثالث : تزكية الشق الروحي في حياة المسلم .

الفصل الرابع : تحقيق الأهداف العليا للدولة الإسلامية .

شكل بياني رقم (٦) يوضح ترتيب أهداف
نموذج الإنماء الاقتصادي الإسلامي



الفصل الأول

تحقيق الذات الحضارية للإسلام

تعددت وجهات النظر إلى الإسلام من داخله ومن خارجه ، بشكل يعكس عدم فهم هذا الدين وعدم استيعاب طبيعته التي تجعله يتجاوز حدود الشعيرة والنسك إلى آفاق أرحب لتشمل كل الحياة ، فالدين الإسلامي يحوي شقين :

❖ **الشق الأول** : يتعلق بعلاقة الإنسان بخالقه ، وهذه العلاقة تشمل العبادات والشعائر ، ويُعرف هذا الشق بالشق النسكي التعبدي في الإسلام .

❖ **الشق الثاني** : ويتعلق بعلاقة الإنسان بغيره من الأفراد الذين يعيشون معاً في مجتمع واحد ، وكذا بعلاقة الإنسان بالموجودات والمخلوقات التي خلقها الله تعالى في هذا الكون ، والعلاقة الأولى هي علاقة المعاملات ، والعلاقة الثانية هي علاقة الإبداع والإحسان .

والنظرة السوية للإسلام تنظر إليه من خلال شقيه معاً ، فلا تُقدّم أحدهما على الآخر فعلاقة الإنسان بمجتمعه لا تستوي ولا تستقيم إلا بعلاقته القويمة مع خالقه ، كما أن نظرة الإنسان الإبداعية البناءة للكون ولمخلوقات الله فيه لا تكون كذلك إلا إذا كانت علاقته بربه تظللها الطاعة ويكللها الإيمان ، وبالمقابل فإن الإنسان الذي دمر علاقاته بأقرانه وبموجودات الكون لا يُنتظر منه علاقة طيبة بخالقه .

مما يتقدم يتضح أن الإسلام لا ينظر إلى الإنسان مجرداً ، ولكن في إطار كلية الوجود الإنساني ، ولا انفصال بين الدين كعبادة ونسك وبين الدين كعلاقات ومعاملات بين الناس ، وبينهم وبين مشتملات الكون .

ولقد نظر البعض إلى الإسلام بوصفه ديناً وشعيرة وعبادة ، وقصروه على ذلك ، ثم عزلوه عن أمور الحياة وشئون الوجود ، في الوقت الذي نظر بعض آخر إلى الدين بوصفه أقرب إلى

دين الحياة والحركة والوجود ، وأبعدوه عن العبادة والشعيرة والنسك ، واعتبروها معوقاً من معوقات حركة الكون .

إن الإسلام يملك أدوات التعامل مع عناصر الوجود الإنساني ، من خلال ما يمنحه للمسلم من قواعد وأحكام ، وهو يتعامل مع عناصر الطبيعة ومكونات الوجود ، وهذه القواعد والأحكام تنظم سلوك المسلم والجماعة المسلمة تجاه مواردها وثرواتها الطبيعية ، فتستخدمها في تشييد المدنيات الزاهرة ، وهكذا قُدِّر للإسلام أن يخلف وراءه في كل مجتمع مدنيات لا تزال شاهدة على تفوقه ليس كدين فقط ولكن كحضارة كذلك .

أيضا يملك الإسلام منطقاً خاصاً ونظرة ذاتية تجاه أوجه النشاط الإنساني ، ظهرت في شكل طروحات متميزة ، تتناول جميع نواحي الحياة من سياسية واقتصادية وثقافية وإدارية .. الخ ، وتُعرف هذا الطروحات بالثقافة الإسلامية .

وفي هذا الفصل نتناول أول أهداف نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، ذلك المتمثل في تحقيق الذات الحضارية للإسلام ، وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الإسلام يملك أدوات التعامل مع عناصر الوجود الإنساني .

المبحث الثاني : الإسلام يملك منطقاً خاصاً في التعامل مع أوجه النشاط الإنساني .

المبحث الأول

الإسلام يملك أدوات التعامل مع عناصر الوجود الإنساني

قليل من الفلسفات البشرية هي التي تمتلك نظرة شاملة إلى الكون وعلاقة الإنسان به أما الإسلام فمنذ ظهوره وهو يمتلك تلك النظرة في شمولية وتكامل ، ويحدد للإنسان موقعه الصحيح في ذلك الكون وعلاقته بموجوداته تحديداً قاطعاً لا ريب فيه ، وهذه النظرة الإسلامية إلى الكون أضافت للإسلام كدين أبعاداً أخرى ، وسّعت من إطار الإسلام ، وخرجت به من دائرة الدين كعبادة ونسك إلى الدين كعبادة ونسك ومرشد وموجه للتعامل مع أغيار الكون .

ويحتوى الكون الذي وُجد فيه الإنسان على عناصر وجوده ومقدرات تعامله معه ، فالكون لو لم يؤهل ويُمهد لاستقبال الإنسان واستقراره لَما قُدِّر له أن يعيش فيه ، وتتعدد عناصر وجود الإنسان في الكون وتتوزع إلى ثلاثة أقسام من العناصر :

أولاً : القسم الأول : عناصر طبيعية لا يمكنه المساس بها لتعديلها وتكييفها ، بل يكيف هو نفسه للتعامل معها ، مثل : الشمس والقمر والنجوم والمطر والهواء والرياح والبحار والليل والنهار .. الخ ، وهذه العناصر مسخرة من الله سبحانه وتعالى لخدمة الإنسان في هذا الكون .

ثانياً : القسم الثاني : عناصر طبيعية يمكن للإنسان أن يتناولها بالتعديل والتكييف حسب ظروفه وأحواله ، مثل : الأرض والأنهار والجبال والنبات .. الخ ، وهذه العناصر مسخرة كذلك ولكن الإنسان يمكنه التأثير فيها بشكل أو بآخر .

ثالثاً : القسم الثالث : عناصر طبيعية قد يتمكن الإنسان من تناولها بالتكييف ، وقد لا يتمكن من ذلك ، فيضطر إلى تعديل وتكييف نفسه للتعامل معها ، ويتمثل هذا القسم من العناصر في كافة المخلوقات الحية .

قال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾.[2]

ثم خلق الله الإنسان في ذلك الكون الفسيح ، وفي وسط تلك العناصر التي لابد له من أن يستمد منها أسباب وجوده واستمراره ، ليؤدي ما خلقه الله من أجله ، وعند ذلك كان لزاماً عليه أن يتعامل ويتفاعل مع تلك العناصر ، ولتمكينه من القيام بذلك التفاعل وهبه الله ما يلي :

أولاً : تسخير تلك العناصر ، فلا تعتو عليه ولا تتمرد .

ثانياً : العقل ، ليبادر بالتفكير في التعامل مع تلك العناصر .

ثالثاً : أدوات الإرشاد والتوجيه ، وتأتي في صورتين :

❖ **الصورة الأولى** : أن يُترك الإنسان في هذا الكون ، يلتقط بالصدفة أو حيلة العلم تلك الأدوات [وذلك هو شأن الإنسان غير المسلم] .

❖ **الصورة الثانية** : تقديم تلك الأدوات إلى الإنسان عبر الرسالات الإلهية التي أهمها الإسلام [حيث يستنبط المسلم تلك الأدوات من كتاب الله وسنة رسوله] .

---

[1]. سورة لقمان : ٢٠ .
[2]. سورة الجاثية : ١٣ .

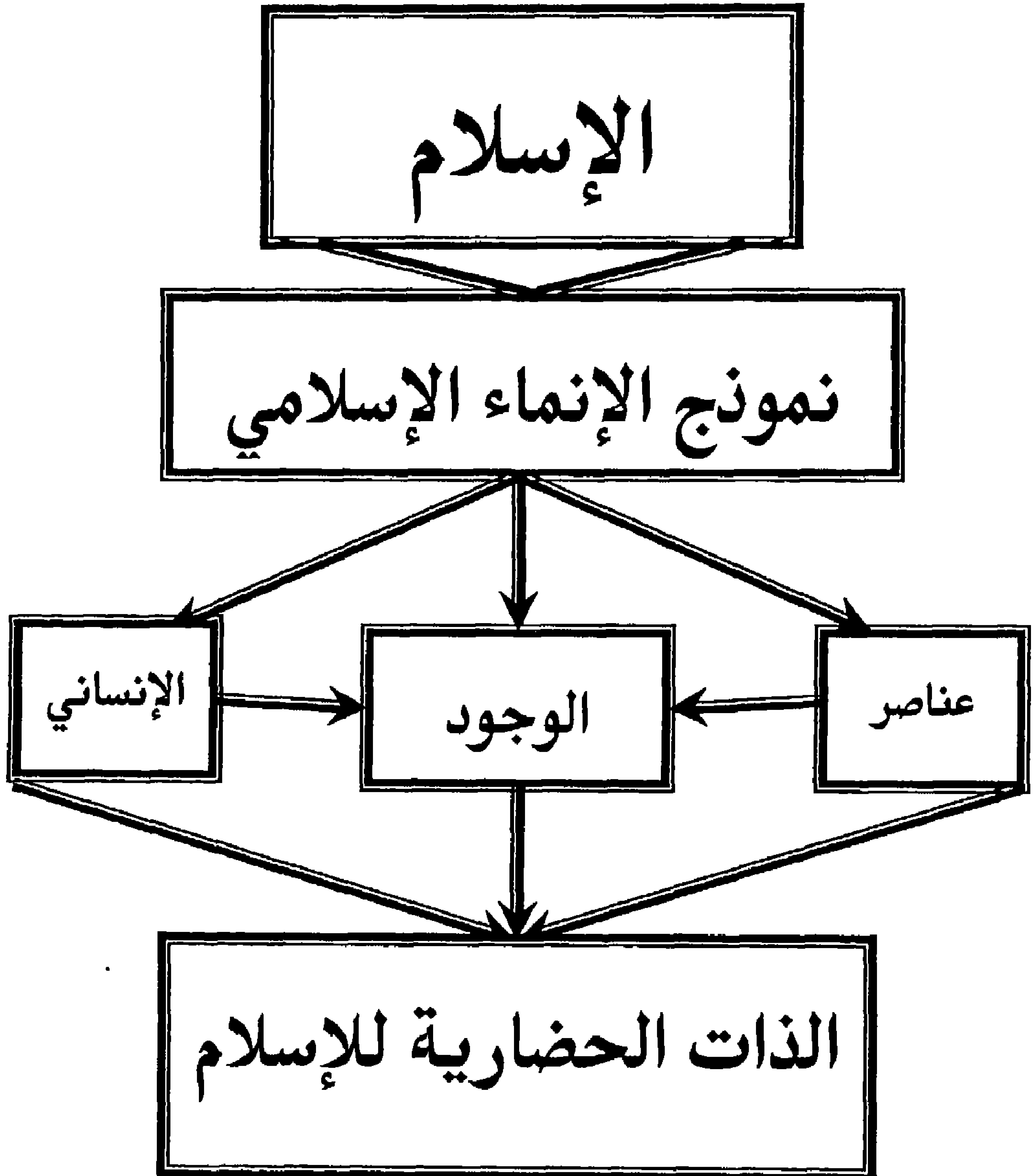
وإذا كان الإسلام يملك أدوات التعامل مع عناصر الوجود الإنساني ، فهو يمد بها المسلم لكي يتمكن من خوض مضمار ذلك التعامل ، ولكن ما هي نتيجة ذلك التعامل مع عناصر الوجود الإنساني ؟ ينتج عن التعامل والتفاعل بين الإنسان وبين عناصر الوجود الإنساني نتائج عدة تتمثل في الآتي :

- **اكتشاف عناصر جديدة أو التوصل إلى عناصر مساعدة .**
- **اكتشاف علاقات جديدة للعناصر ببعضها البعض .**
- **تسخير تلك العناصر في خدمة الإنسان في كافة الأنشطة والمجالات .**

من جماع هذه النتائج وغيرها تنشأ الحضارة ، وعليه فالحضارة هي نتاج للتفاعل والتعامل بين الإنسان وعناصر الوجود الإنساني في الكون ، وإذا كان الإسلام يملك أدوات التعامل والتفاعل مع عناصر الوجود الإنساني ، فإنه يمتلك ذاتاً حضارية متميزة تميز تلك الأدوات .

ودور الإنماء في هذا الصدد أنه يطور علاقة الإسلام بعناصر الوجود ، وذلك من خلال أدوات وآليات معينة ، يترتب عليها تحقيق وتأكيد الذات الحضارية للإسلام ، وفي هذا الصدد تبدو أدوات وآليات التعامل والتفاعل بين الإسلام وعناصر الوجود هي الأساس في تحديد صلب وقوام الذات الحضارية للإسلام ، وانطلاقاً من أهمية تلك الأدوات وعلاقتها الوطيدة بالإنماء نفرد لها باباً مستقلاً من هذا الجزء .

شكل بياني رقم (٧) يوضح كيف يحقق الإنماء الذات الحضارية للإسلام



المبحث الثاني

الإسلام يملك منطقاً خاصاً في التعامل مع أوجه النشاط الإنساني

منذ أن خُلق الإنسان على ظهر الأرض وهو لا يكف عن التفكير والحركة ، والتفكير والحركة هما قطبا النشاط الإنساني ، والنشاط الإنساني بقطبيه قد يوجه نحو عناصر الوجود — كما سبق الإيضاح — فتتولد الحضارة ، وقد يوجه نحو النشاط الإنساني أيضاً بقطبيه التفكير والحركة نحو ذاته ومجتمعه فتتولد الثقافة ، ومفاد ما تقدم أن الثقافة تشمل كافة نواحي الحياة حيث يفكر الإنسان وينقل تفكيره إلى أرض الواقع فيتولد عن النشاط الإنساني المجتمع ككيان مادي ، ثم يتولد عنه الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة .. الخ كفكر ، ومن ثم فالثقافة هي نتاج تفاعل وتعامل النشاط الإنساني مع نفسه ومجتمعه .

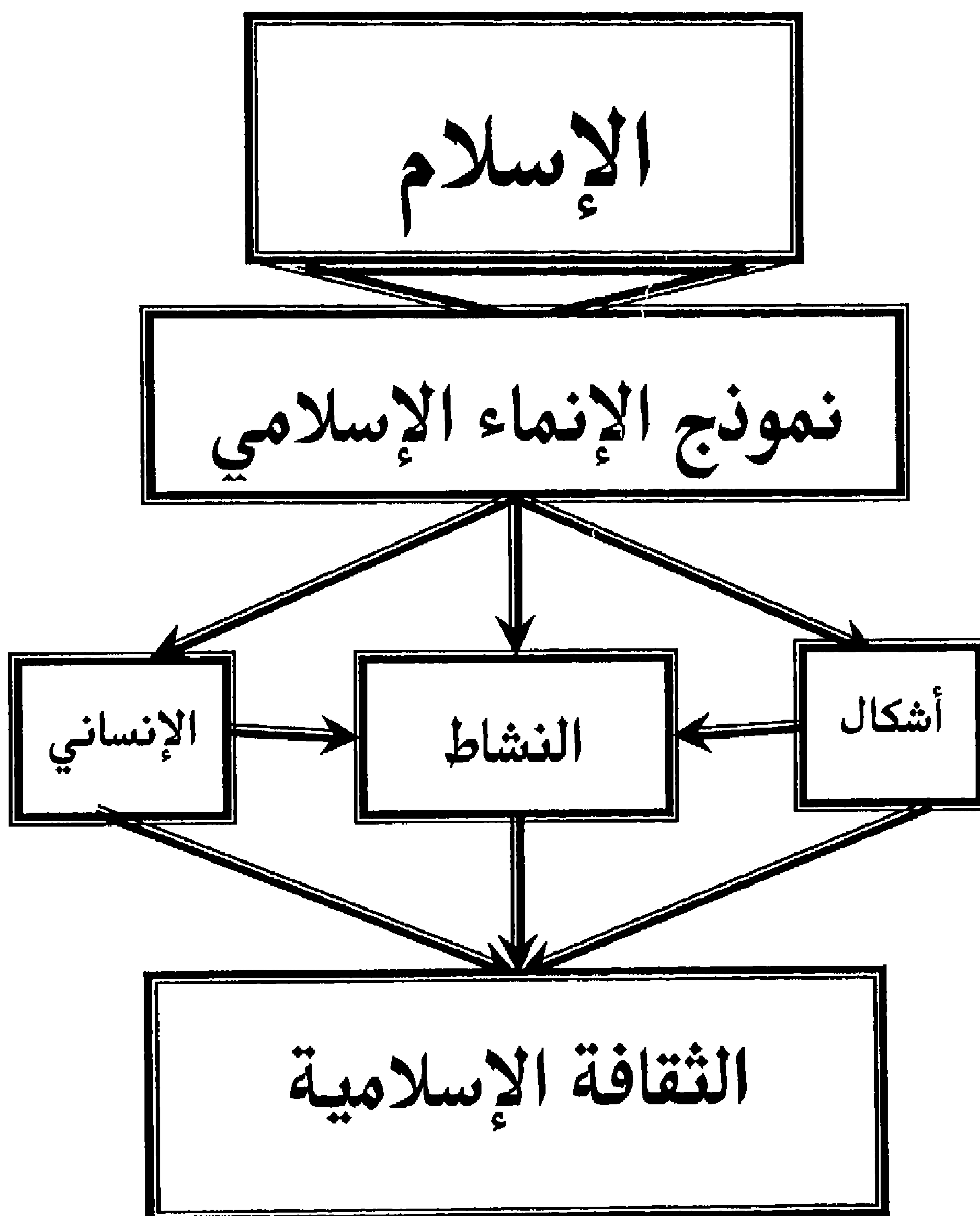
والإسلام يملك منطقاً خاصاً تجاه الإنسان وتجاه المجتمع ، ويفرز لنا هذا المنطق طرحاً مميزاً ومتفرداً ، يُعرف بالثقافة الإسلامية ، التي لا تعدو أن تكون تعبيراً عن وجهة نظر الإسلام تجاه الإنسان والمجتمع .

والثقافة الإسلامية بطبيعتها ذات طبيعة مزدوجة ، حيث تجمع بين ديمومة واستمرارية المصادر والأصول ، وتجدد ومعاصرة التناول والتعاطي ، فالثقافة الإسلامية مصدرها عقيدة التوحيد والشريعة ، وهذان المصدران لا يتغيران ولا يتبدلان ولكن هذه الثقافة من سماتها أنها لا تكف عن متابعة المتغيرات ، ومواكبة المستجدات بحيث تتولاها بالتطويع والتحوير وفق أصولها ومنابعها ، وعليه فالثقافة الإسلامية هي الأصيلة الثابتة في منابعها وأصولها ، المتجددة في متابعتها وأدوات تعاملها مع الطارئ والمتغير ، وفي طروحاتها التي تستوعب

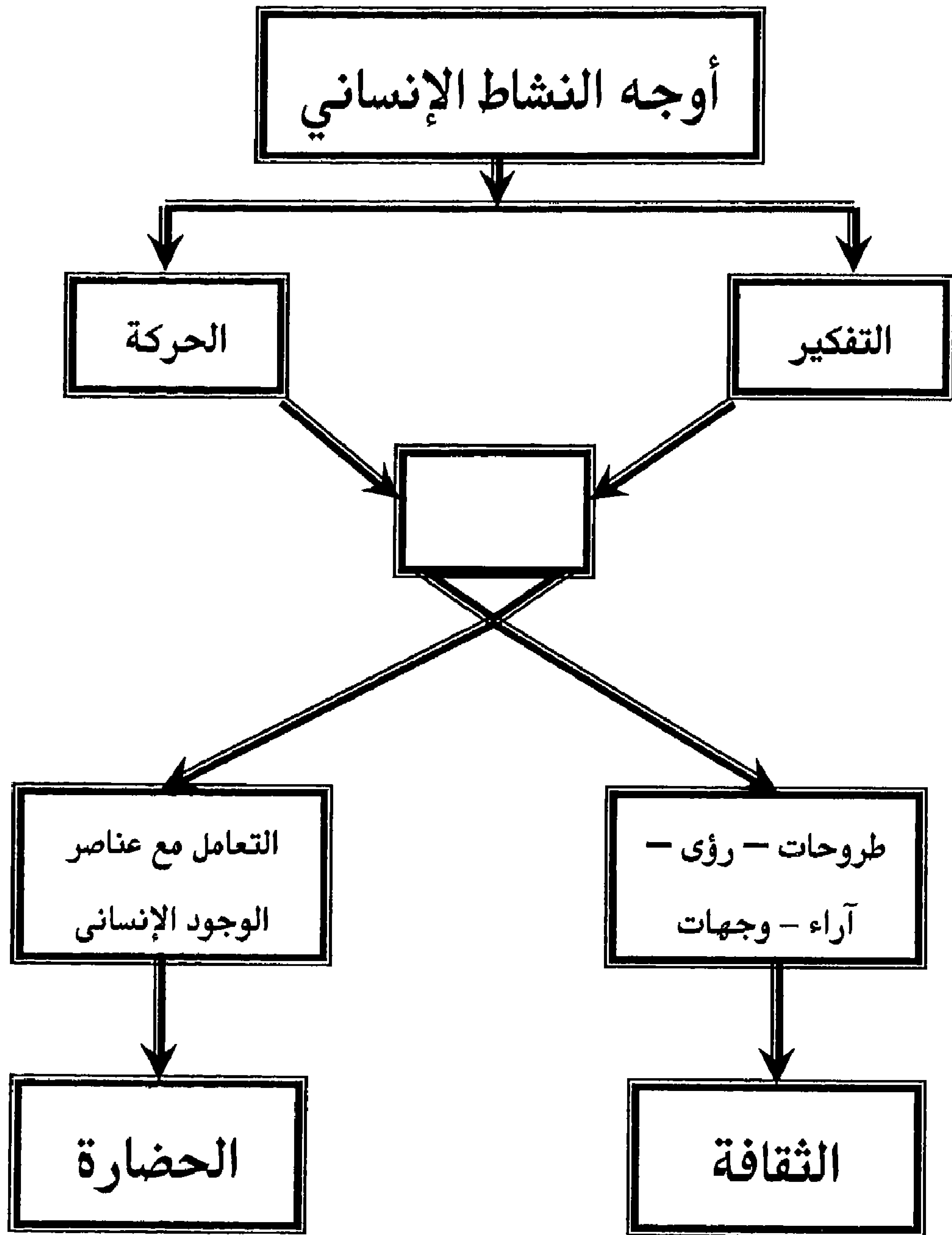
المتغيرات ، وتحتوي المستجدات وتكتنف الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، وفي تكيفها مع الزمان ، وتأقلمها مع المكان .

مما تقدم نتوصل إلى أن منطق الإسلام الأصيل المتجدد تجاه أوجه النشاط الإنساني الموجهة للإنسان ومجتمعه ، يحتاج دوماً إلى تشكيل وصياغة ، لكي يواكب التطورات ، وهذا التشكيل يتم من خلال نموذج الإنماء الإسلامي ، فهو الذي يتولى هذا التشكيل عبر أدوات خاصة سيتم تناولها في الباب التالي .

شكل بياني رقم (٨) يوضح كيف يشّكل الإنماء الثقافة الإسلامية



شكل بياني رقم (٩) يوضح العلاقة بين الحضارة والثقافة



الفصل الثاني

بناء الشق المادي لحياة المسلم

بناء الشق المادي لحياة الفرد تعتبره المناهج الإنمائية الموضوعة أهم ما لديها ، وإن أضافت إلى ذلك وأمعنت ، فهي تدعو إلى تنمية عقل الإنسان المقصود بالإنماء ، لكي يتمكن من العمل بكفاءة لزيادة الإنتاج ، فحتى الاهتمام المتواضع بعقل الفرد وفكره في هذه المناهج هدفه ومقصده مادي بحت .

وفي نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يحتل الشق المادي في حياة الفرد المسلم مساحة واسعة في بؤرة اهتمام ذلك النموذج ، ولكنه ليس هو الهدف الوحيد والأهم للنموذج ، وبناء هذا الشق من حياة المسلم وفقاً للنموذج الإسلامي لا يماثل ما يحدث في المناهج الأخرى التي تعتمد على عمليات حسابية شكلية لا تعبر عن واقع الحال بالنسبة لكافة أفراد المجتمع ، فالدخل الفردي وفق تلك المناهج مثلاً يقاس بقسمة الدخل الإجمالي على عدد السكان ! وعليه يسود اعتقاد خادع بأن كل فرد في المجتمع يتحصل على دخل يساوي خارج قسمة العملية الحسابية المذكورة ، والواقع غير ذلك تماماً .

ولكن الوضع في النموذج الإسلامي للإنماء جد مختلف ، فالفرد الذي يتحصل على أقل دخل في المجتمع المسلم هو محور اهتمام النموذج ، حيث يوضع هذا الفرد موضع اختبار ودراسة ، فهل هذا الدخل يمثل لذلك الفرد نطاق الغنى ، أي يكفيه لأن يعيش عيشة كريمة ، ويلبي كافة احتياجاته ، بحيث يخرجه من دائرة الفقر والحاجة والعوز ، ويضعه على بداية دائرة الغنى والاستغناء عن سؤال الناس والاكتفاء بما لديه ، وذلك ليس لفترة محددة بل طيلة حياته .

إن بناء الشق المادي لحياة الفرد وفقاً لنموذج الإنماء الإسلامي لا يتم وفق اجتهادات شخصية أو مبادرات فردية ، ولكنه يتم وفق قواعد وأصول شرعية يستنبطها النموذج

الإسلامي في الإنماء من مصادر ثابتة ، هي في الأساس مصادر النموذج ذاته ، وهي الشريعة الإسلامية .

واستهداف نموذج الإسلام الإنمائي بناء الشق المادي من حياة المسلم لا ينصرف بشكل ساذج وبسيط إلى توزيع المبالغ المالية على الأفراد ، وتحويل المجتمع إلى جماعة من المقعدين ، والدولة إلى دار للرعاية الاجتماعية ، بل يستهدف النموذج بناء الشق المادي للفرد المسلم عبر أدوات وآليات تسمو بالفرد وبمكانته في المجتمع ، وتحوله إلى طاقة عاملة ومنتجة .

في هذا الفصل سنتناول بناء الشق المادي من حياة الفرد المسلم ، كأحد أهداف نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : المقصود ببناء الشق المادي .

المبحث الثاني : تفوق نموذج الإنماء الإسلامي في معالجة الشق المادي لحياة المسلم .

المبحث الأول

المقصود ببناء الشق المادي

بناء الشق المادي يقصد به عدم الاكتفاء بالعطاء ، ولكن ينصرف المفهوم إلى تأسيس وترسيخ عقيدة ثابتة لدى المسلم ، بأن ما يأتيه من دخل لابد أن يكون مقابل سعي وجد وطلب للرزق ، فنموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يتولى الجانب المادي من حياة الإنسان بالتنظيم والترتيب على أسس راسخة وقويمة ، فترتيب الجانب المادي من حياة المسلم لا يتم من خلال أن تشمله مظلة الضمان الاجتماعي ، أو أن يتلقى دعماً من جهة من الجهات ، ولكن المقصود ببناء الشق المادي هو إيجاد ترتيب معين لحياة الفرد المادية ، يأخذ شكل بناء منطقي الترتيب والتركيب ، يتشكل في الشكل التالي :

أولاً : أن يكون المسلم قوة منتجة :

يقوم نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي وهو بصدد بناء الشق المادي لحياة المسلم على جعل الفرد المسلم قوة منتجة دائب العمل دائم العطاء ، يعطي مجتمعه قدر استطاعته ، لا يبخل بما يملك من مقدرات ، هدفه وغايته صالح مجتمعه .

ويقترن ما تقدم من جعل المسلم قوة منتجة ، أن تتوفر له فرص وظروف الإنتاج والعطاء ، وهذه الظروف والفرص تتنوع وتتواءم مع طبيعة ما يملكه الشخص من مقدرات ومؤهلات ، والسؤال الآن ، على مَن تقع مسئولية توفير فرص الإنتاج والعطاء ، هل يوفرها الشخص بنفسه لنفسه ؟ أم توفرها الدولة للفرد ، إن نموذج الإسلام في الإنماء يرتب هذه المسألة على أساس الاستطاعة ، فإذا استطاع الفرد أن يوفر فرص العمل والإنتاج بنفسه لنفسه فذلك

خير ، وإذا استطاع أن يوفر بعضها أو جزءاً منها ، فعلى الدولة توفير الجزء الذي عجز عن توفيره ، وإذا لم يستطع كلية توفير فرص العمل والعطاء ، فعلى الدولة أن تتحمل عنه ذلك ، وتوفر له فرص العمل والإنتاج ، بأن توفر له ذلك في قطاع الدولة أو القطاع العام ، أو تقدم التسهيلات للقطاع الخاص ، لكي يوفر فرص العمل لأعداد كبيرة من الأفراد .

يضاف إلى ما تقدم ، أن الدولة قد تقدم للفرد عناصر الإنتاج أو جزءاً منها ، فقد تقدم للفرد الأرض ، أو رأس المال ، أو المواد الخام بسعر رمزي ، أو على سبيل الإعانة والمساعدة .

ثانياً : وضع الفرد على بداية دائرة الغنى :

على ولي الأمر أو الحاكم وجهاز الدولة وهم بصدد بناء الشق المادي لحياة الإنسان أن يتحروا الدقة والموضوعية فيما يتعلق بدخول أفراد المجتمع ، فإلى جانب توفير فرص العمل والإنتاج ، ينبغي الوقوف على قيمة هذه الدخول ، وهل هي كافية لتسيير حياة الفرد وتلبية احتياجاته بالشكل المقبول ، ويحدد نموذج الإنماء الإسلامي شرطين لتحقق هدف وضع الفرد على بداية دائرة الغنى :

❖ **الشرط الأول** : أن يكفل له دخله الحياة الكريمة المقبولة ، حسب زمانها وعصرها ، ومن ثم فلابد من وضع مقاييس كمية وكيفية لقياس طبيعة الحياة التي يتعين على دخل الفرد أن يوفرها له .

❖ **الشرط الثاني** : أن يغنيه دخله عن الاحتياج للآخرين ، فلا يسأل الناس ، ولا يطلب العطاء ، فقد استغنى بنفسه وبجهده ، وتجاوز ذلك إلى إعطاء الآخرين .

ثالثاً : أن يجد الرعاية حال مرضه أو عجزه :

إذا كان المسلم وفقاً لنموذج الإنماء الإسلامي حال صحته وقوته منتجاً ومعطاءً ، فهـو جـدير بكل رعاية واهتمام حال تقاعده أو عجزه أو مرضه ، فإنتاجه وعطاؤه وقت الصحة والرخـاء يُلزم الآخرين برعايته وقت الشدة ، ويتوزع هـذا العـبء علـى المجتمـع والدولـة ، فـأفراد المجتمع يتحملون تبعاتهم تجاه أخيهم ، إعمالاً لمبدأ الإخاء والتكافل الاجتماعي ، والدولة تتحمل تبعاتها تجاه مواطنيها إعمالاً لسياسة الضمان الاجتماعي .

استخلاصاً مما قدمنا فإن بناء الشق المادي من حياة المسلم ، وفقاً لنموذج الإسلام في الإنمـاء الاقتصادي ، تعني إيجاد ترتيـب منطقـي معـين للحيـاة الماديـة للمـسلم ، يـأتي في ثلاثـة خطوات :

- **الخطوة الأولى** : جعل المسلم قوة منتجة .
- **الخطوة الثانية** : وضع الفرد على بداية دائرة الغنى .
- **الخطوة الثالثة** : أن يجد لرعاية حال مرضه أو عجزه .

المبحث الثاني

تفوق نموذج الإنماء الإسلامي في معالجة الشق المادي لحياة المسلم

لقد أثبت نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي تفوقه على ما عداه من نماذج أخرى ، ويمكن رصد جملة المحاور التي تفوق فيها النموذج الإسلامي في الآتي :

أولاً : يعلي من شأن الفرد ويحترم مقدراته :

فالنموذج الإسلامي يقف موقفاً وسطاً تجاه الفرد ذاتاً ومقدرةً ، فهو يحترم ذاته ويعلي من شأنه ، ويهتم بمقدراته ويقدرها حق قدرها ، فيتيح له فرص العطاء والإنتاج حتى يفيد مجتمعه ، وبذلك يتحقق التوازن بين الفرد والمجتمع ، فلا يعتبر الفرد مطلق الحرية ، تطغى حريته على كل ما عداه ، ولا اعتبار للمجتمع أو الجماعة في مقابل الفرد ، وهذا هو ما ذهب إليه المذهب الفردي ، أو أن يذوب الفرد داخل الجماعة ، ولا تكون له أية قيمة أو وجود في مقابل الجماعة ، وهذا هو ما أخذ به المذهب الشمولي .

ثانياً : يهتم بالدخل الفعلي لا بالدخل الحسابي الشكلي :

كذلك فالنموذج الإسلامي في الإنماء يحرز تقدماً لا نظير له ، عندما يهتم بالدخل الفعلي الذي يتحصل عليه الفرد ، ولا يلقي بالاً لما يعرف بمتوسط الدخل الفردي الناتج عن عمليات حسابية وهمية بعيدة تماماً عن الواقع .

ثالثاً : يلزم الدولة بعدم التخلي عن أفرادها :

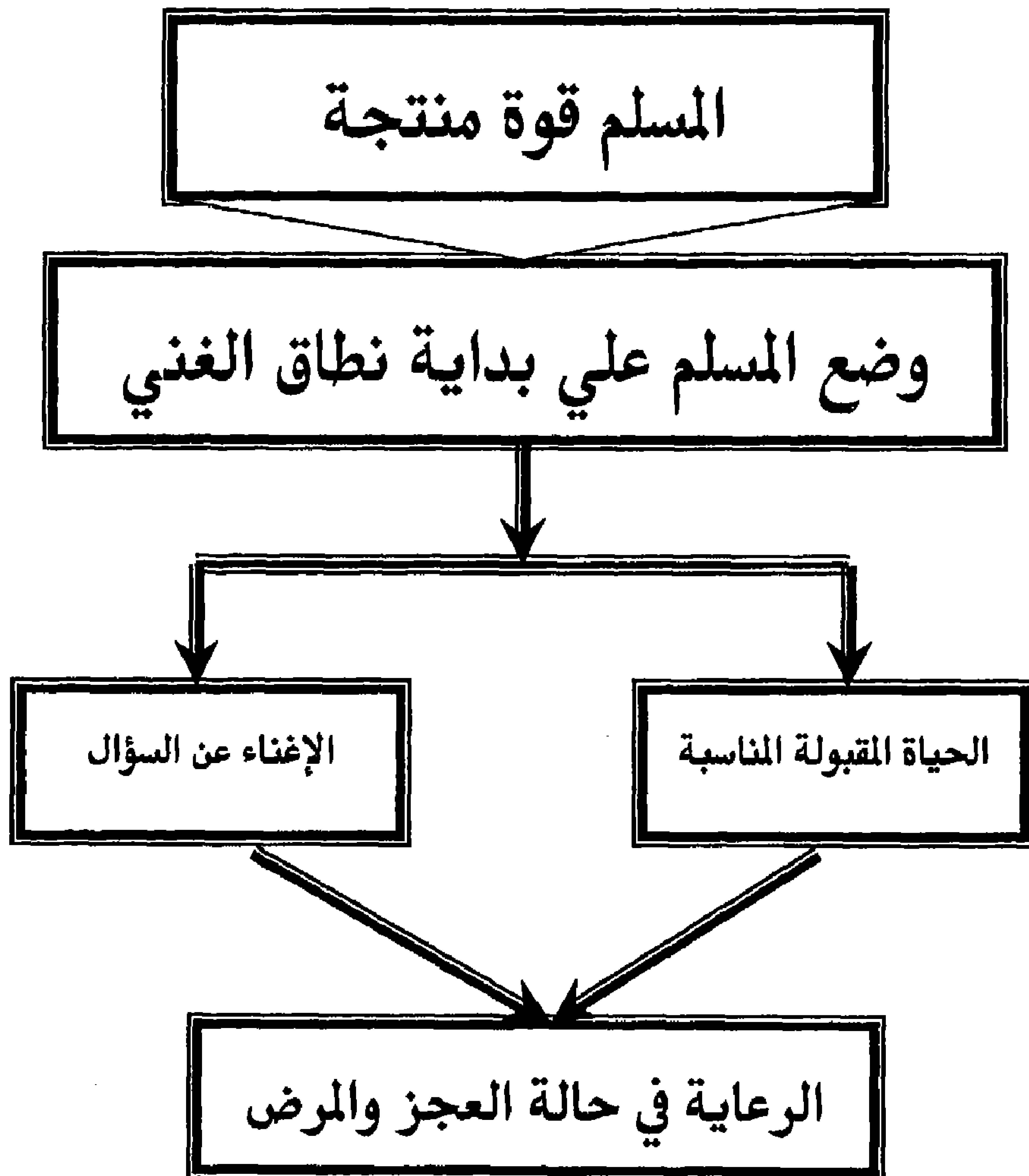
نموذج الإسلام في الإنماء يتعامل بمثالية واضحة فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالأفراد ، فهو يُلزم الدولة بالتدخل دائماً لصالح الفرد ، وليس بالتدخل في شئونه للحد من قدراته وتقييد طاقاته وإمكاناته ، فالدولة ملتزمة بمساندة الفرد في توفير فرص العمل والإنتاج ، وملزمة كذلك بمساندة الفرد حال عجزه ومرضه — كما سبق الإيضاح - ويتجلى هنا مرة أخرى مبدأ الوسطية في تدخل الدولة ومسئوليتها ، فهو التدخل المجدي الفعال ، وليس التدخل المحبط المعوق .

رابعاً : يقوى الروابط بين أفراد المجتمع :

يسمو النموذج الإسلامي في الإنماء بشكل غير معهود بالروابط والقيم الاجتماعية مثل الإخاء والتكافل الاجتماعي ، فيجعل لها دوراً ملموساً في ترتيب وبناء الشق المادي من حياة الفرد المسلم ، فالفرد يستشعر أنه سيكون محل اهتمام ورعاية إخوانه من أفراد المجتمع إذا نزلت به نازلة أو أقعده عجز أو مرض، .

شكل بياني رقم (١٠) يوضح بناء نموذج الإنماء الإسلامي

للشق المادي في حياة المسلم



الفصل الثالث

تزكية الشق الروحي من حياة المسلم

الشق الروحي في حياة المسلم موجود ومتأصل لديه ، ومن ثم فهو لا يحتاج إلى بناء وإعادة ترتيب مثل الشق المادي ، بل يحتاج إلى تزكية وترسيخ ، والشق الروحي كهدف من أهداف نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يميز هذا النموذج ، حيث ينفرد بمعالجة هذا الشق ، ولا يفعل ذلك سواه .

ولا تقتصر أهمية تزكية الشق الروحي في حياة المسلم على تفرد نموذج الإنماء الاقتصادي الإسلامي به دون غيره من النماذج الأخرى ، ولكن أهمية تلك التزكية تنصرف كذلك إلى حيوية الشق الروحي للشق المادي من حياة المسلم وكذا لكافة أهداف النموذج .

فالبعد الروحي دائماً ما يظلل علاقة المسلم بكافة الأهداف الأخرى الخاصة بنموذج الإنماء الاقتصادي الإسلامي ، فتحقيق الذات الحضارية للإسلام ، تتطلب أول ما تتطلب قوة إيمان واتصالاً مباشر بمنابع ومصادر العقيدة الإسلامية ، أما الهدف الخاص بتمكين الدولة الإسلامية من تحقيق أهدافها ومهامها العليا ، فيحتاج هو الآخر إلى قوة الجانب الروحي لدى المسلم ، فهو اللبنة الأولى والوحدة الأساسية نحو تكوين مجتمع قادر على إقامة شرع الله في الداخل ، والدعوة لدين الله في الخارج ، وقضاء مصالح وحوائج أفراد المجتمع وتصريف شئونهم .

وسوف نتناول هذا الفصل في المبحثين التاليين :

المبحث الأول : أهمية تزكية الشق الروحي في حياة المسلم لنموذج الإنماء الإسلامي .

المبحث الثاني : تفرد نموذج الإنماء الإسلامي بالاهتمام بالشق الروحي في حياة المسلم.

المبحث الأول

أهمية تزكية الشق الروحي في حياة المسلم لنموذج الإنماء الإسلامي

سبق الإيضاح في أكثر من موضع أن نموذج الإنماء الإسلامي يهتم بالبعد الروحي في حياة المسلم ، ويعوّل عليه في تحقيق كافة الأهداف ، فالإسلام لا يهتم بالحياة المادية الصرفة ، بل يعتبر أن ماديات الحياة أداة للترقي بالنفس والروح ، ومدخل الإسلام إلى الحياة يمر عبر الروح وترقيتها ، وتمهيد البيئة لاستقبال الإسلام كثقافة وكحضارة لابد أن يبدأ بالمعتقد والفكرة ، وعلى وجه التخصيص فإن تطبيق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي يتطلب تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي ، والأخير تتغلب فيه الروح على المادة والقيم والأخلاق على الكسب والإنتاج .

وصفوة القول أن الدين الإسلامي في كافة طروحاته وإسهاماته ، يبدأ من تزكية القيم وترسيخ المعتقدات وتقعيد المبادئ والمثل .

وإذا كان نموذج الإنماء الاقتصادي في الإسلام يهدف إلى تزكية الشق الروحي في حياة المسلم ، فإنه يستخدم من أجل ذلك وسائل عديدة وأدوات شتى ، ويجد النموذج في الشريعة الإسلامية ما يحث على ذلك ويرشد إليه ، فيتخذ من ذلك منطلقاً له ، ومن شأن تحقيق هذا الهدف أن يسهل وييسر تحقيق بقية الأهداف ، فلا إنماء ولا إحداث بدون تزكية النفس وترقية الروح ، حتى تكون مهيأة وممهدة لاستقبال المنهج الإلهي ، والسير في طريق الله ، وإتيان كل ما فيه الخير والصلاح لدين الله ومجتمع المسلمين .

قال تعالى ﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۗ إِنَّمَا تُنذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِ ۚ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾.[5]

وقال تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾.[6]

---

[1]. سورة البقرة : ١٢٩ .
[2]. سورة البقرة : ١٥١ .
[3]. سورة آل عمران : ١٦٤ .
[4]. سورة الرعد : ١١ .
[5]. سورة فاطر : ٣٥ .
[6]. سورة الجمعة : ٢ .

وقال تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾.[2]

فتزكية النفس وتطبيبها وتهذيبها لاستقبال منهج الله هو المدخل إلى كل عمل صالح وفعل مفيد وسلوك فعال ، تنعكس آثارها على كل شئون الحياة فترقي وتسمو ، ويدخرها الله عنده ليوم الدين ، فتصير منفعة للدنيا وذخراً للآخرة ، فالعلاقة إذن تبدو تبادلية بين نموذج الإنماء الإسلامي وبين تزكية الشق الروحي في حياة المسلم كهدف من أهداف ذلك النموذج ، فإذا كان نموذج الإنماء الإسلامي يهدف إلى ترسيخ وتقوية المعتقدات والمبادئ الإسلامية في نفوس المسلمين ، فإن ذلك سيؤدي بدوره إلى تفعيل النموذج والإسراع بتحقيق أهدافه في كافة المجالات والمناشط الأخرى فهو إذن هدف ووسيلة في آن واحد .

[1]. سورة الأعلى : ١٤ .
[2]. سورة الشمس : ٩ .

المبحث الثاني

تفرد نموذج الإنماء الإسلامي بالاهتمام بالشق الروحي في حياة المسلم

يستمد نموذج الإنماء الإسلامي اهتمامه بتزكية وترسيخ الجانب الروحي في حياة المسلم من الشريعة الإسلامية ، فالحق تبارك وتعالى لم يرسل الرسل ، ولم ينزل الكتب ، إلا لتزكية النفس وتأهيلها لاستقبال منهج الله وأحكام شرعه ، وعلى نفس المنوال كان نموذج الإنماء الإسلامي فريداً متميزاً عن سواه ، حيث أعطى كل الاهتمام ووجه كل التوجيه لترسيخ الدين الإسلامي في النفوس ، حتى يصبح الطريق ممهداً للسير في طريق الإنماء والإحداث .

إن ريادة وتفوق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي مستمدة من ريادة وتفوق الإسلام الذي يعد المصدر الأوحد والنبع الأصيل لذلك النموذج ، فالإسلام هو الدين الذي ارتضاه الحق تبارك وتعالى لعباده المتقين ، ومن ثم فالنموذج المستمد من ذلك الدين هو النموذج الرائد والقائد .

قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾.[2]

[1]. سورة آل عمران : ١٩ .
[2]. سورة آل عمران : ٨٥ .

وقال تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُوا۟ بِٱلْأَزْلَٰمِ ۚ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ۗ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ ۙ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.[١]

وقال تعالى ﴿ فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.[٢]

وقال تعالى ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾.[٣]

[١]. سورة المائدة : ٣ .
[٢]. سورة الأنعام : ١٢ .
[٣]. سورة الزمر : ٢٢ .

الفصل الرابع

تمكين الدولة الإسلامية

من تحقيق أهدافها العليا

كافة أهداف نموذج الإنماء الإسلامي تصب في نهاية المطاف في مخزون القوة الدافعة التي تمكن الدولة الإسلامية من تحقيق أهدافها العليا ، والتي أشرنا إليها في مواضع شتى على أنها :

- ❖ إقامة شرع الله والعمل بكتابه .
- ❖ تصريف شئون الناس وعمارة الأرض .
- ❖ الدعوة إلى دين الله والدفاع عن الإسلام ضد الاعتداءات الداخلية والخارجية .

ولعل أهداف الإنماء الاقتصادي في المعتاد لا تغفل هدف تمكين الدولة من تحقيق أهدافها العليا ، والتي يطلق عليها البعض المصالح الاستراتيجية ، والمتأمل لأهداف الدولة العليا المذكورة أعلاه سيلحظ بسهولة التطابق أو التقارب الشديد بين الأهداف العليا للدولة الإسلامية وبين أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، وذلك يفيد أن أهداف الدولة قد تكون في معظمها أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، وعليه يصبح من المنطقي القول بأن تحقيق نموذج الإنماء الإسلامي لأهدافه فيه تمكين للدولة من تحقيق أهدافها ، إذا لم يكن هو فعلاً تحقيق مباشر لأهدافها .

وبالنسبة إلى أهداف الدولة الإسلامية ، فإنها تتمتع بطبيعة خاصة تميزها عن أهداف الدول الأخرى ، ومرد ذلك أن أموراً شتى أساسها طبيعة الدولة الإسلامية ذاتها ، فهي دولة لا انفصال فيها بين الدين والدنيا ، ولا مجال أصلاً للحديث عن هذا الفصل .

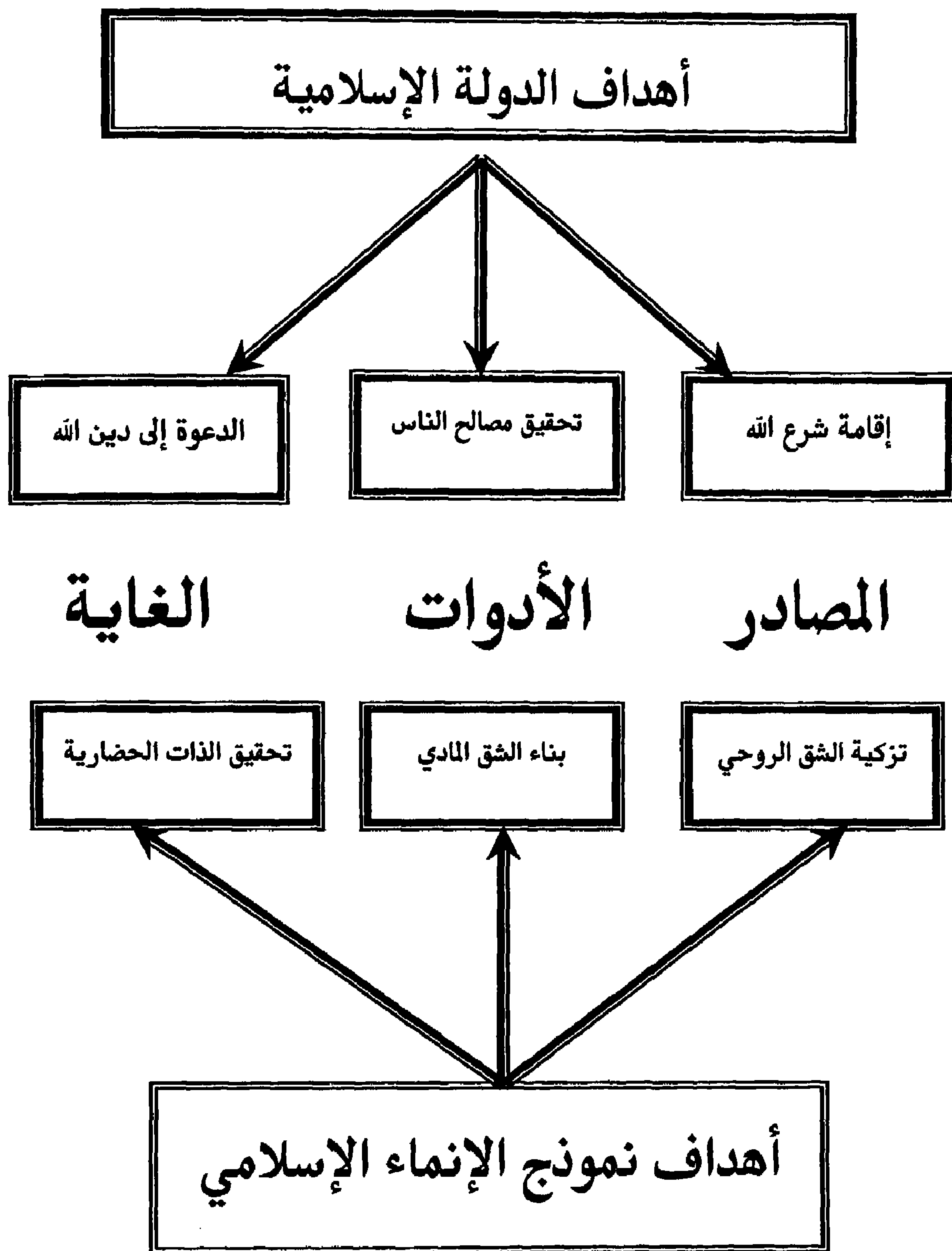
ومن ثم فإن أهداف الدولة لابد وأن تلتقي بالضرورة مع أهداف الدين ، والدين الإسلامي ينشد الفضيلة ويسمو بالروح ، وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق ذلك ، فهي إذن تنطلق من الإسلام ، ثم تهدف إلى ترسيخه وتقويته في النفوس .

في هذا الفصل نتناول بالدراسة والتحليل الهدف الأخير من أهداف نموذج الإسلام في الإنماء الاقتـصادي ، وهـو المتمثـل في تمكـين للدولـة مـن تحقيـق أهـدافها ، وذلـك مـن خـلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : الطبيعة الخاصة لأهداف الدولة الإسلامية .

المبحث الثاني : التلاقي بين أهداف الدولة وأهداف نموذج الإسلام في الإنماء .

شكل بياني رقم (١١) يوضح التلاقي بين أهداف الدولة الإسلامية وأهداف نموذج الإنماء الإسلامي



المبحث الأول

الطبيعة الخاصة لأهداف الدولة الإسلامية

أهداف الدولة الإسلامية تستمد خصائصها من طبيعة نشأة الدولة في الإسلام ، فالدولة كيان ذو طبيعة خاصة ينشأ مرتبطاً بتحقيق أهداف خاصة ، تتحدد سلفاً وتنبع من الدين الإسلامي الذي هو منبع الدولة ومصدر شرعيتها ، وكما أن الدولة كيان ذو طبيعة خاصة ، فإن أهدافها كذلك ذات طبيعة خاصة ، ويمكن تناول وجه الخصوصية في أهداف الدولة الإسلامية من خلال الآتي :

أولاً : أهداف الدولة حددتها الشريعة سلفاً :

الدولة في الإسلام تحددت أهدافها سلفاً من خلال الشريعة الإسلامية ، حيث لا تخرج أهداف الدولة عن الأهداف الثلاثة الأساسية التالية :

- **إقامة شرع الله ، شعائرً وأحكاماً ، عبادات ومعاملات ، حيث لا مجال مطلقاً للحديث عن الفصل بين الدين والدنيا أو ما شاكل ذلك .**
- **تحقيق مصالح الناس الدنيوية وعمارة الأرض ، عن طريق الدولة مباشرة أو عن طريق الناس وبمساعدة الدولة .**
- **الدعوة إلى دين الله من خلال الوظيفة الإتصالية للدولة ، والدفاع عن الإسلام .**

والأهداف المذكورة في عمومها حددتها الشريعة من خلال كتاب الله المبين ، وبالتالي فاجتهاد الناس تجاه هذه الأهداف ، لا يكون إلا في أضيق الحدود ، وفيما يتعلق

بالفرعيات والثانويات ، أما الأهداف الأساسية الأصلية المذكورة ، فلا ينبغي أن يمسها تبديل أو تعديل ، ونفصّلها فيما يلي :

❖ إقامة شرع الله [1] :

الهدف الأول من أهداف الدولة الإسلامية يتمثل في إقامة شرع الله والعمل بكتابه ووفق أحكامه ، قال تعالى ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ ٱللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ۚ وَمَآ أُو۟لَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٣﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُۥ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾.[2]

وقـال تعـالى ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴿٤٨﴾ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن

[1]. موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، المبحث الأول .
[2]. سورة المائدة : ٤٣-٤٥ .

يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَٰسِقُونَ ﴿٤٩﴾ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾).[1]

❖ تحقيق مصالح الناس وعمارة الأرض[2] :

كذلك حدد الشارع العظيم الهدف الثاني من أهداف الدولة وهو المتمثل في تحقيق مصالح الناس ، وهذه المصالح تشمل كافة ما يتطلبه المجتمع من عمارة الأرض ، وتسيير مصالح وشئون أفراده ، حتى يتمكنوا من القيام بما خلقهم الله من أجله ألا وهو عبادته وتوحيده .

قال تعالى (ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْاْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ).[3]

وقال تعالى (وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ).[4]

❖ الدعوة إلى دين الله[5] :

الهدف الثالث من الأهداف العامة والأساسية للدولة يتمثل في الدعوة إلى دين الله ، والدعوة إلى دين الله واجب على كل مسلم وعلى الدولة من باب أولى ، والدعوة مفادها التبليغ والإعلام والإحاطة ليتدبر أولو النهي ، ويؤمن من آمن عن بينة ، ومن ثم فإيمان الناس

---

[1]. سورة المائدة : ٤٧-٥٠ .
[2]. موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، المبحث الثاني .
[3]. سورة الحج : ٤١ .
[4]. سورة النور : ٥٥ .
[5]. موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الأول ، الجزء الثاني ، الفصل الثاني ، المبحث الثالث .

بالإسلام واعتناقهم له ليس واجباً أو فريضة على الداعية أو المبلغ ، بل أمر الإيمان متروك إلى الله ، فهو ولي ذلك والقادر عليه ، والدعوة تكون باللسان وحسن البيان ، وتكون كذلك بتقديم النموذج والقدوة الحسنة ، قال تعالى ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ لِّكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنسَكًا هُمْ نَاسِكُوهُ فَلَا يُنَٰزِعُنَّكَ فِى ٱلْأَمْرِ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ إِنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُّسْتَقِيمٍ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾.[5]

وقال تعالى ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهَٰذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾.[6]

---

[1] سورة النحل : ١٢٥ .
[2] سورة الحج : ٦٧ .
[3] سورة القصص : ٨٧ .
[4] سورة الشورى : ١٥ .
[5] سورة يونس : ٩٩ .
[6] سورة الكهف : ٦ .

وقال تعالى ﴿ لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴾.[1]

ثانياً : أدوات تحقيق الأهداف محددة وشرعية :

وبالنسبة إلى أدوات تحقيق الأهداف — التي سبق تناولها — ، فهي تابعة للأهداف في خصائصها وصفاتها ، فالشريعة الإسلامية عندما حددت أهداف الدولة الإسلامية حددت كذلك أدوات تحقيقها ، وأضفت عليها صبغة الشرعية ، فلا يجوز إحراز أي هدف من الأهداف السابقة بطرق غير شرعية ، فإجبار الناس على اعتناق الإسلام غير وارد في الشريعة الإسلامية ، فقد قال تعالى ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَاۚ وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ بِئۡسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتۡ مُرۡتَفَقًا ﴾.[3]

كما أن إقامة شرع الله والعمل بكتابه يتطلب العدالة والمساواة ، فلا يحكّم الشرع على قوم ويعطّل عن الآخرين ، أو تقام الحدود على أناس ويعفى منها غيرهم ، أو تطبق الشريعة في فترة ويتم إيقافها في فترة أخرى .

قال تعالى ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا ﴾.[4]

---

[1] سورة الشعراء : ٣ .
[2] سورة البقرة : ٢٥٦ .
[3] سورة الكهف : ٢٩ .
[4] سورة النساء : ٥٨ .

وأخيراً ينطبق ما قدمنا على الهدف الأخير من أهداف الدولة الإسلامية وهو تحقيق مصالح المجتمع وعمارة الأرض ، فيتعين على أداة تحقيق الهدف أن تكون في حدود ما أحل الله وما شرع .

ثالثاً : أهداف الدولة أبدية خالدة :

تكتسب أهداف الدولة صفتي الأبدية والخلود من مصادرها ومنابعها الأصلية ، وهي الشريعة وعقيدة التوحيد ، وهذه الأهداف لا تتغير ولا تتبدل في عمومها ، وإن كانت أدوات تحقيقها يمكن أن تتواءم مع التطورات والمتغيرات والمستجدات .

المبحث الثاني

التلاقي بين أهداف الدولة وأهداف نموذج الإسلام في الإنماء

أهداف الدولة الإسلامية بوصفها السابق تلتقي مع أهداف نموذج الإنماء الإسلامي في أكثر من ملتقى ، على الوجه التالي :

أولاً : الالتقاء في الأصل والمنبع العقيدي :

فكل من أهداف الدولة الإسلامية وأهداف نموذج الإسلام في الإنماء يلتقيان في الأصل والمنبع العقيدي ، الذي هو الشريعة الإسلامية وعقيدة التوحيد ، فكل منهما يستمد أصوله من هذين المصدرين الخالدين ، فأهداف الدولة أوضحنا أنها تحددت وتبلورت من الشريعة الإسلامية ، وكذلك أهداف النموذج الإسلامي في الإنماء مستنبطة ومستلة من الشريعة الإسلامية .

ثانياً : التلاقي في الأدوات والوسائل :

إذا انتقلنا إلى أدوات ووسائل تحقيق أهداف الدولة الإسلامية وأدوات ووسائل تحقيق أهداف نموذج الإسلام في الإنماء ، للاحظنا أن كليهما يحمل صفات وخصائص قد تكون واحدة ، كما أن بعض الأدوات والوسائل هي ذاتها التي تستخدم في تحقيق العصبتين من الأهداف ، مثل الأداة الحضارية الثقافية والأداة الاقتصادية المادية .

ثالثاً : التلاقي في الهدف والغاية النهائية :

في نهاية المطاف نلاحظ التلاقي بين أهداف الدولة الإسلامية ، وأهداف نموذج الإسلام في الإنماء حول الهدف والغاية النهائية التي ينتهي إليها كل منهما ، وتتبلور تلك الغاية النهائية في النهوض بالإسلام وظهوره على الدين كله ، وعليه تصبح أهداف الدولة وأهداف نموذج الإسلام في الإنماء بمثابة أهداف وسطية تفضي إلى الغاية النهائية المذكورة ، وقد سبق لنا أن أوضحنا ذلك في الشكل البياني رقم (١١) .

الباب الثالث

أدوات تحقيق الإنماء الاقتصادي

في الإسلام

تناولنا في البابين السابقين خصائص نموذج الإنماء الإسلامي ، ثم أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، وننتقل في هذا الباب إلى دراسة أدوات تحقيق الإنماء الاقتصادي في الإسلام ، وتحقيق الإنماء وفقاً للنموذج الإسلامي لا يعتمد على أداة واحدة ، بل يعتمد على أكثر من أداة ، وذلك ناتج عن تعدد وتشعب مجالات الإنماء ، حيث يحتاج كل مجال في المعتاد إلى أداة ترتبط به وتلائمه ، والقول بأن نموذج الإنماء الإسلامي يحتاج إلى أكثر من أداة لتحقيق أهدافه التي سبق أن ذكرناها ، يؤكده تشعب أهداف ذلك النموذج وكذا شموله لكافة جوانب الحياة ، وهذه أهم خصائص النموذج كما سبق وأوضحنا .

والأداة عبارة عن آلية تقوم بنقل الهدف من إطاره النظري الذي لا يتجاوز كونه رغبة إلى الواقع الملموس ، حيث يصبح فعلاً وسلوكاً وحركةً ، والأداة لابد أن تتلاءم مع الهدف من حيث الحجم والموضوع .

ومسألة التلاؤم لا تنصرف إلى العلاقة بين الهدف والأداة فقط ، بل تنصرف كذلك إلى العلاقة بين النموذج الإنمائي ذاته وبين أهدافه وأدواته ، فكما لكل نموذج إنمائي أهدافه له كذلك أدواته التي يحددها تحديداً دقيقاً لتحقيق أهدافه ، ولعل معظم الأخطاء والمثالب التي تعتري نماذج الإنماء المختلفة تكون في العادة ناتجة عن غياب التلاؤم المذكور بين النموذج وبين أدوات تحقيق أهدافه ، فقد يختار النموذج الإنمائي أداة غير فعّالة لتحقيق هدف استراتيجي ، فتتقاعس الأداة عن تحقيق هذا الهدف ، ويُتهم النموذج بالقصور ويُصاب بالإخفاق ، ويُرمى بعدم الصلاح .

يضاف إلى ما تقدم مسألة أخرى تتعلق بالرقابة والتقييم المستمر لأدوات تحقيق الأهداف ، فهذه الأدوات في احتياج دائم إلى الرقابة والتقييم المستمر لنتائج الإنجاز وسرعة التحرك وتعديل المسار في حالة الانحراف أو القصور ، ويُستحسن أن يلحق بكل أداة جهاز للتقييم

المستمر والرقابة وتعديل المسار ذاتياً ، وذلك أدعى للسلاسة والسرعة في تدارك الأخطاء وتصحيحها ، وأبعد عن الأساليب الروتينية الطويلة التي تُعدد الإجراءات ، وتطيل الوقت ، وغالباً ما تكون بعيدة عن مجريات الأحداث فتكوّن نظرة غير صائبة .

إن ثمة تساند وتعاضد قوي بين أدوات تحقيق أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، فكل أداة ترتبط بالأداتين الأخريين ارتباطاً عضوياً ، فهي ضرورية لعمل وحركة الأخريين ، فلا يُتصور عمل الأداة الثقافية الحضارية بمعزل عن الأداة الاقتصادية المادية أو الأداة العقائدية الروحية ، ولا يتصور كذلك عمل إحدى الأدوات وتوقف الأخريين أو إحداهما ، فذلك يصيب النموذج على الفور بالخلل والتوقف .

وتعد الأداة الثقافية الحضارية هي أول أدوات نموذج الإنماء الإسلامي لتحقيق أهدافه والأداة الثقافية الحضارية تستهدف كما سبق التبيان تحقق الذات الحضارية والثقافية للإسلام ، وبعبارة أخرى تستهدف أن تعلن على العالم أن الإسلام يملك نظرة خاصة للوجود وللكون وعناصره ، ومنطقاً ذاتياً فيما يتعلق بالمعارف والعلوم الخاصة بالإنسان والمجتمع والطبيعة ، وهي عندما تعلن ذلك على العالم تقرن الإعلان بتقديم طروحات معرفية وأنظمة وقوانين ، وعندئذ تتحدد مهمة الأداة بشكل واضح في تجهيز وإعداد تلك الطروحات والأنظمة والقوانين والدفع بها إلى العالم لكي تخوض غمار النزال الفكري في ساحة الحوار الحضاري .

بعد ذلك تأتى الأداة الاقتصادية المادية التي تستعير الطروحات والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالنواحي الاقتصادية والمادية والتي أعدتها الأداة الحضارية — كما سبق الوصف — ثم تعمل على تفعيلها وتحويلها إلى نماذج تجريبية للممارسة والحركة حيث تعمد من خلالها إلى تحقيق هدف بناء الشق المادي للإنسان المسلم .

وفي الأخير تأتى الأداة العقائدية الروحية لتستهدف تزكية القيم الإنمائية والروحية في حياة المسلم عن طريق سياسات التعليم والتثقيف المختلفة .

في هذا الباب نتناول أدوات تحقيق أهداف نموذج الإنماء الإسلامي من خلال الفصول الثلاثة التالية :

الفصل الأول : الأداة الثقافية الحضارية .

الفصل الثاني : الأداة الاقتصادية المادية .

الفصل الثالث : الأداة العقيدية الروحية .

الفصل الأول

الأداة الثقافية الحضارية

تمارس الأداة الثقافية الحضارية مهمتها من أجل تحقيق هدف نموذج الإنماء الإسلامي المتعلق بالثقافة والحضارة الإسلامية من خلال بناء فكري تتدرج فيه الممارسات المعرفية عبر منطلقات متتابعة تبدأ بالارتقاء بالفكر الإسلامي ، وتنتهي بالإعلام الذي يدفع بالطروحات الإسلامية إلى المعترك الدولي حيث تلتقي بالطروحات الثقافية والحضارية من كل صوب وحدب ، وتكون النتيجة النهائية ، إما تنافر وتباعد وربما صراع وتناطح ، وإما تحاور ثم تفاعل فتلاقي .

تبدأ الأداة الثقافية الحضارية منطلقاتها نحو تحقيق الذاتية الحضارية للإسلام من خلال الارتقاء بالفكر الإسلامي إلى مستوى الإسلام ، الأصل والمنبع ، العقيدة والشريعة ، النموذج والممارسة ، وهذه المرحلة في منتهى الأهمية والخطورة ، فكل المراحل الأخرى ستترتب عليها ، وهي تمثل الضرورة الملحة في الوقت الراهن لتفعيل هذه الأداة بل وتفعيل الأدوات الأخرى .

ويعقب ذلك بالتتابع استنباط الأصول والقواعد فيما يتعلق بالعلاقة بين النشاط الإنساني المتمثل في الفكر والحركة وبين عناصر الوجود من جهة وبين الإنسان والمجتمع من جهة أخرى .

والأصول والقواعد تمثل العصب والقوام للطروحات المعرفية المتعلقة بعناصر الوجود من ناحية ، والمرتبطة بالإنسان والمجتمع من ناحية أخرى ، والطروحات المعرفية تجر في ركابها التصنيفات الثقافية في كل المجالات والأنشطة .

ومن الطروحات المعرفية والإسهامات الثقافية يمكن صياغة الأنظمة والقوانين التي على أساسها ترتكن نماذج الممارسة والحركة أو ما يعرف بالنظم أو الأنساق في كافة المجالات والأنشطة .

وهذا البناء الفكري المتناسق البديع يحتاج إلى من يقدمه ويعرضه للآخرين عبر قنوات عديدة ، ومن ثم تبدأ مرحلة العالمية والانتشار ، ويتسنى للإسلام أن يثبت ذاته كرسالة خالدة أبدية وثقافة إنسانية وحضارة عالمية ، ونتائج ذلك الخروج والانتشار قد تكون تنافراً وصراعاً ، وقد تكون تحاوراً وتفاعلاً وتلاقياً ، إلا أنها في كل الأحوال لصالح الإسلام ، فهو لا محالة سيؤكد منطقه الثقافي وذاته الحضارية رغم أنف المكابرين .

وعليه نخصص هذا الفصل لتفصيل المفردات السابقة الخاصة بالأداة الثقافية الحضارية وذلك من خلال المباحث الخمسة التالية :

المبحث الأول : الارتقاء بالفكر الإسلامي .

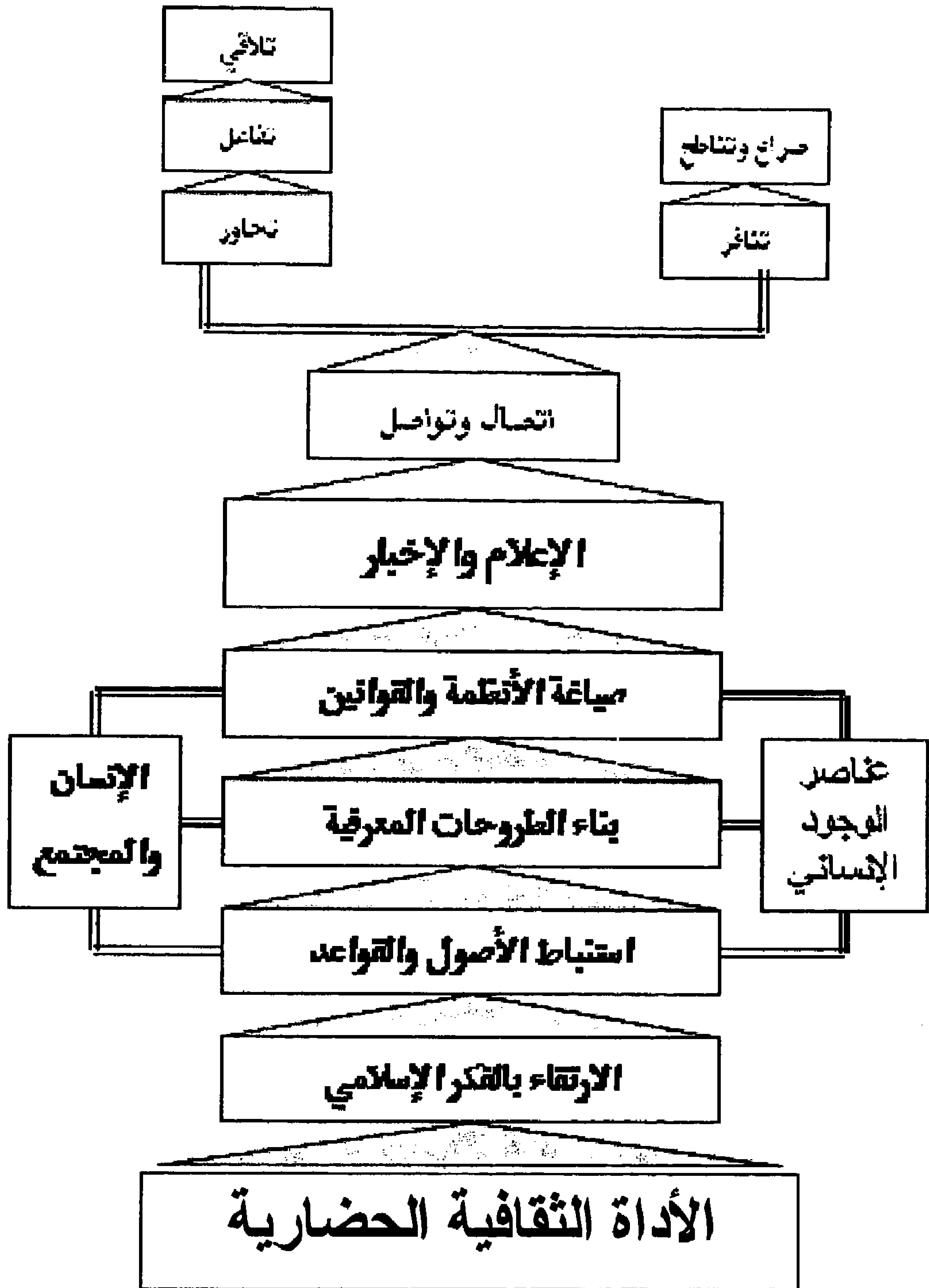
المبحث الثاني : استنباط الأصول والقواعد .

المبحث الثالث : بناء الطروحات المعرفية .

المبحث الرابع : صياغة الأنظمة والقوانين .

المبحث الخامس : الإعلام والإخبار .

شكل بياني رقم (١٢) يوضح طريقة عمل الأداة الثقافية الحضارية



المبحث الأول

الارتقاء بالفكر الإسلامي

يمر العالم ومعه مسيرة الفكر البشري ، بمنعطف حاد وخطير ، يُتوقع له أن يؤثر على تلك المسيرة خلال القرن الجديد ، ولقد مرت الإنسانية بمنعطفات شبيهة طيلة تاريخها الممتد ، وهي دائماً كانت تخرج من تلك المنعطفات ، مرات بمكاسب ، ومرات بخسائر ، وثمة علاقة ارتباط عضوي بين التطورات المادية ، والحركات الفكرية في التاريخ الإنساني ، والتقييم الموضوعي لحركة التاريخ الإنساني ، يُنبئ عن تلك العلاقة العضوية ، ويؤكد على أن تلك العلاقة ليست في اتجاه واحد ، بل هي تتم في اتجاهين متضادين ، فالتطورات المادية كانت دائماً نتيجة لحركات وانتفاضات فكرية ، كما كانت الأخيرة في ذات الوقت نتيجة لفورانات مادية جارفة وهكذا كان التاريخ الإنساني ، حلقات مترابطة ، تأخذ من بعضها لتعطي البعض الآخر ، في حركة دائبة .

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم ، برزت حزمة من المستجدات ، كانت بمثابة التحديات التي دفعت بالعالم إلى تعاريج ذلك المنعطف ، وتتمثل تلك المستجدات في الآتي :

أولاً : التطورات التقنية المتلاحقة :

بالفعل هناك نشاط ملحوظ في الابتكارات والاختراعات ذات الطابع التقني ، ويمكن القول بأن تلك التطورات ، هي المحور الرئيسي والمحرك الأساسي ، لدفع البشرية في اتجاه المنعطف الذي وصلت إليه في الوقت الراهن ، وقد سحب ذلك التطور التقني والتقدم العلمي

سماته على هذه الحقبة من التاريخ البشري ، فنصبح على ثورة الاتصالات ، ونمسي على ثورة المعلومات ، ونبيت على شبكات الاتصالات ، والمعلومات العابرة للقارات .

ثانياً : طوفان المعلومات :

تولّد تلقائياً عن التطورات التقنية المتلاحقة ، طوفان جارف من المعلومات ، منها القيّم ومنها الغث ، وبات الناس في حيرة من أمرهم ، كيف يُقدّر لهم ملاحقة تلك التطورات ، ومتابعة المجريات ، وانشغل البال وشرد الفكر .

ثالثاً : اختراق الحدود ، وسيولة الإعلام :

طوفان المعلومات الجارف ، نتج عنه فيضانات عارمة من العلوم والمعارف والفنون والأخبار ، اجتاحت السدود ، واخترقت الحدود ، ولم يعد في استطاعة أية دولة أن تقيم بين مواطنيها وبين تلك الفيضانات حواجز أو جسوراً ، وأصبح المواطن في نهاية المطاف ، بما يملك من قدرات عقلية ، وتكوينات فكرية ، هو المعيار الوحيد للحكم على تلك المعلومات ، وبالتالي قبولها من عدمه .

رابعاً : انهيار الأيديولوجية الشيوعية :

تصادف أن زامن هذه التطورات العلمية في حقل الاتصال ، تطور سياسي عالمي خطير ، لعله الأخطر بعد الحرب العالمية الثانية ، هو انهيار ما سمي تجاوزاً بالأيديولوجية الشيوعية ، التي كانت خليطاً غير متجانس من أفكار إلحادية شاردة لماركس وإنجليز ، ومن جاء بعدهما مثل لينين وتابعيه ، وعليه ولأسباب عديدة — لا مجال للخوض فيها —

انتهت نظرياً تلك الأيديولوجية ، التي لم توضع أبداً على أرض الواقع ، وتحوّلت إلى تراث فكري مشوّه ، يدرّس كجزء من تاريخ الفكر الإنساني .

خامساً : انهيار النظم الشمولية في الاتحاد السوفياتي ، وشرق أوربا :

وعلى المستوى النظمي ، انهار الاتحاد السوفياتي ومعه النظم الشمولية في شرق أوربا التي اعتبرت تطبيقاً للأيديولوجية الشيوعية ، وكان ذلك يعني الكثير ، على مستوى العلاقات الدولية والنظام الدولي العالمي ، والصراع السياسي والفكري بين دول العالم .

تطورات تقنية متلاحقة ، تشقي الإنسان بقدر ما تسعده ، ووفرة بل تخمة من معلومات ، معظمها تافه مبتذل ، وقليلها قيم محترم ، ووسائل اتصال متطورة ، اخترقت الحدود وتجاوزت خصوصية القيم وذاتية المبادئ والمثل ، وانهارت معها نظريات السيادة البائدة ، وفلسفات تتهاوى ، وأفكار تتبخر ، ونظم تنهار ، وحكومات تتصدع ، وصرنا نرقب في ذهول ، لا نكاد نرى شيئاً ، فلقد ذهبت الألوان مع حاسة الفرز البصري ، ونسترق السمع ، فلا نكاد نسمع شيئاً ، واختلطت الأصوات ، ولم تعد تجدي حاسة الاستشعار والتمييز السمعي ، فليس هناك إلا صوت واحد ، هو هتاف أصحاب العولمة ، والمعجبين بالكلمة في كل أنحاء العالم .

لقد كانت نتائج ما تقدم مفزعة ، مخيفة ، فالمتأمل لتلك التطورات ، البصير بعواقبها ، عكف على رصد العواقب ، والتحسب للنتائج ، ولكن ماذا كانت النتائج ! .

سادساً : طغيان الفكر المادي ، والترويج للصراع الاقتصادي الشرس :

لقد كانت النتيجة المفزعة المتوقعة ، هي طغيان الفكر المادي ، ومفاد ذلك الفكر وخلاصته ، هو التخطيط لزيادة ثروة الغني ، ومواصلة تقدمه وتطوره ، حتى ولو كان على حساب الفقير الذي يزداد فقراً وتخلفاً ، وتمثلت أهم آليات هذا الفكر في ما عرف بتحرير التجارة ، وإزالة الحدود والقيود المفروضة على المنتجات والسلع ، ومن نتائج ذلك أن تزداد الدول الصناعية ذات القلاع الإنتاجية العملاقة ثراءً ونفوذاً وفي المقابل تتوقف معظم المصانع القائمة بالدول المتخلفة ، لعجزها عن تصريف منتجاتها حتى في بلادها ، بالإضافة إلى الصراع والتنافس المتوقع بين الدول الصناعية الغنية ، على الأسواق لتصريف منتجاتها ، ولسوف يكتوي العالم مرة أخرى بنيران هذا التنافس الشرس ، الذي يعيد إلى الأذهان المد الأوربي والخروج العظيم الذي حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

سابعاً : اتهام كل من لا يشارك في هذه الفوضى الفكرية بالتخلف :

لقد اعتاد المروّجون لأفكار العولمة وما صاحبها ، اتهام كل من لا يشارك في التطورات الأخيرة ، ويزكيها ويثني عليها ، بأنه متخلف ، وغير مواكب لركب الحضارة والتقدم ! وهناك الكثيرون الذين عكفوا على دراسة التطورات الأخيرة وتمحيصها ، ومما لا شك فيه أن هذه التطورات — وكما سبق الإيضاح — ستحقق مصالح كثير من الدول ، وستُلحق الضرر بدول أُخرى ، ومن ثم فهي تطورات ليست إيجابية في كليّتها ، وليست سلبية في كليتها .

ثامناً : اكتساب الفلسفة الفردية بريقاً زائفاً وجاذبية كاذبة :

اعتبر البعض ، أن انهيار الأيديولوجية الاشتراكية ، والنظم السياسية المطبّقة لها في الاتحاد السوفياتي ، ودول شرق أوربا ، انتصاراً للفلسفة الفردية ، ونظمها السياسية في الولايات المتحدة ودول غرب أوربا ، ولكن الأمريكيين والأوربيين الذين يتحرّون الدقة والموضوعية في تقييم التطورات الأخيرة ، يوقنون أن الأمر ليس كذلك ، انطلاقاً من علمهم اليقيني بأن فلسفتهم مصابة بعاهات مزمنة لا يفلح معها علاج ، ونظمهم السياسية موبوءة ، ولن يجدي معها تعقيم ، وبالرغم مما تقدم ، فإن الرائج لدى العامة والمتعلمين ، أن الفلسفة الفردية ، قد قهرت الفلسفة الشمولية ، عدوها اللدود ومن ثم فقد أصبحت أكثر بريقاً وجاذبية ! .

تاسعاً : انتعاش ظاهرة التغرّب :

انطلاقاً من البريق والجاذبية ، التي اكتسبتهما الأيديولوجية الفردية ، نظريةً ونظاماً ، تسنّى لها استقطاب عقول وأفئدة الكثير من أدعياء الفكر ، الذين هجروا بيئاتهم الفكرية ، وانجرفوا إلى تلك الأيديولوجية مبهورين ، وأصبح من المعتاد أن نجد فلسفات بدون فلاسفة ، وعقائد بدون معتنقين ، وازدهرت ظاهرة التغرّب مرة أخرى ، وتبارت الأقلام وتنافست في سبيل نقل فلسفات الغرب ، وأنماط سلوكهم ، وطرق معيشتهم ، فهي الطريق لمن أراد أن يتقدم أو يتطور ! .

ولم نكن نحن المسلمين بمنأى عن هذا المنعطف الخطير ، فقد انغمس كثير من مفكرينا في هذه الفوضى الفكرية ، والمعارف اللامعيارية ، وتمرّدنا على تراثنا الفكري وماضينا الحضاري ، ولم يتورع البعض في أن يجعل من ذلك التراث الفكري ، والماضي الحضاري

مادةً للتندّر ومثاراً للسخرية ، ولم يكن ذلك التراث الخصب عقيماً أو معيباً ، ولكن كان العيب فينا ، فلم نقدّر تراثنا حق قدره ، ولم نحترمه كما ينبغي ، ولم نحافظ عليه ، بالتجديد والتطوير ، ومواكبة العصر ، وسبب ذلك أننا لم نعد نفهم ذلك التراث ، الذي أصبح بالنسبة للغة عصرنا – السطحية الضحلة – أعجمياً ! .

والآن ، ليس أمامنا إلاّ أمرين :

❖ **الأمر الأول :** أن نرتقي بمستوى تفكيرنا ، وننتشله مما انجرف إليه ، وتورط فيه من فكرٍ دخيل ، أنسانا ماضينا ، وأفسد علاقتنا به ، وجعله غريباً علينا ، ونحن عليه دخلاء ، ونعدّ تفكيرنا ونؤهّله للخوض مرةً أخرى في الفكر الإسلامي ، أصلنا الثابت .

❖ **الأمر الثاني :** أن نعمد إلى تطوير فكرنا الإسلامي ، وننقيه مما يحول بينه وبين التعامل مع الحياة العصرية ، بتفاعلاتها وتداخلاتها ومستجداتها ، والقفز إلى حلبة الصراع الدائر بين الأفكار ، ودحض تلك الأفكار الهشّة .

إن الأمرين ، لابد أن يلتقيا في نقطة بينهما ، وهذه النقطة هي منطلق الفكر الإسلامي المعاصر إلى السيادة والازدهار .

كيف تفاقمت أزمة الفكر الإسلامي ؟ في حياة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، اكتمل واجتمع عنصري الدين الإسلامي ، كتاب الله [القرآن الكريم] وسنة رسوله الأمين [السنة النبوية المطهرة] وخلال هذه الفترة العظيمة من التاريخ الإسلامي ، لم يكن " للاختلاف أو التعارض في المسائل الدينية مجال، مادام الأصل الذي يُرجع إليه عند التحاكم معلوماً "[1] ،

[1]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الأول ، ص ص ٨-٩ .

وقـد قـال الله تعـالى ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[1] ، وقـال الله تعـالى " ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ ﴾[2] ، كما قال الله تعـالى ﴿ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ ﴾[3] ، وقـال الله تعـالى ﴿ مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖۚ ﴾[4] ، وقـال الله تعـالى ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾[5] ، وقـال الله تعـالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ ﴾[6] ، وقـال الله تعـالى ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ ﴾[7] ، وقـال الله تعـالى ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ﴾.[8]

على هدي الرسول الأعظم ، سار خلفاؤه الراشدون من بعده " ومن بعدهم من القرون المشهود لها بالخير والصلاح ، ولم يقع بينهم اختلاف ، إلاّ في مسائل معدودة ، كان مرجعه التفاوت في فهم النصوص ، وأن بعضهم كان يعلم منها ما يخفى على البعض الآخر " .[9]

وفي مرحلة تالية ، أُغلق باب الاجتهاد ، وألف الناس التقليد والمحاكاة ، وفقدوا الاهتداء بالكتاب والسنة " وصارت الشريعة هي أقوال الفقهاء ، وأقوال الفقهاء هي الشريعة ، واعتُبر كل من يخرج على أقوال الفقهاء مبتدعاً ، لا يوثق بأقواله ، ولا يعتد بفتاويه "[10] ، واتسمت هذه الفترة بثلاثة خصائص ، تمثلت في الآتي :

---

[1]. سورة النساء : ٥٩ .
[2]. سورة الشورى : ١٠ .
[3]. سورة النحل : ٨٩ .
[4]. سورة الأنعام : ٣٨ .
[5]. سورة النحل : ٤٤ .
[6]. سورة النساء : ١٠٥ .
[7]. سورة المائدة : ٣ .
[8]. سورة النساء : ٦٥ .
[9]. السيد سابق ، فقه السنة ، مرجع سابق ، المجلد الاول ، ص٩ .
[10]. المرجع السابق ، ص ١٠ .

❖ العكوف على التقليد والمحاكاة .

❖ فقدان الهداية بالكتاب والسنة .

❖ إغلاق باب الاجتهاد .

وترتب على المرحلة السابقة ، بخصائصها الثلاثة ما يلي[1] :

– تفرّق الأمة الإسلامية إلى شيَع وأحزاب .

– انتشار البدع ، واختفاء معالم السنن ، وجمود الحركة العقلية ، ووقف النشاط الفكري وضياع الاستقلال العلمي .

– ضعف شخصية الأمة ، وإفقادها الحياة المنتجة ، والقعود بها عن السير والنهوض .

– تسلل الدخلاء إلى صميم الإسلام .

وهكذا فقد " انتهى الأمر بالتشريع الإسلامي الذي نظم الله به حياة الناس جميعاً ، وجعله سلاحاً لمعاشهم ومعادهم ، إلى أن أصبح الاشتغال به مفسدة للعقل والقلب ومضيعة للوقت ، لا يفيد في دين الله ، ولا ينظم من حياة الناس " .[2]

توقف العطاء والاجتهاد في الإسلام عند هذا الحد ، وكفّ الفكر الإسلامي عن التعامل والتفاعل مع الحياة ، التي تعجّ بالحركة والنشاط من حوله ، في ذات الوقت كانت أوربا قد بدأت تفيق من سباتها العميق في عصورها الدامسة [العصور الوسيطة] وبدأت عصور نهضتها وتقدمها ، والتي أُطلق عليها فعلاً [عصر النهضة] وأطلقت العنان لفكرها الذي

---

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ظل مكبلاً لمدة ألف عام ، فانطلق نهماً شغوفاً ينشد التطور ، ويتوق إلى التقدم ، وقد كان لذلك الفكر ما أراد ، وولج بأوربا إلى عالم جديد في فكره وحياته .

وعندما تيقظ المسلمون ، وقع بصرهم على ما وصلت إليه أوربا ، وما حققته من تقدم وتطور ، فانبهروا بما شهدوا ، وأخذهم ما رأوا ، وانقسم المسلمون على أنفسهم فريقين :

❖ **الفريق الأول** : انطلقوا دون روية ، واندفعوا دون تعقل ، آمّين مجتمع أوربا الجديد " يسلكون سبيله ، ويقلدونه في خيره وشره ، وحلوه ومره "[1] ، ولم يتوان أعضاء هذا الفريق عن العمل على نقل الأفكار والفلسفات والتشريعات والنظم وأنماط الحياة بكل ما لها وما عليها ، ولم تلبث أنماط الحياة الغربية ، أن هيمنت على كافة نواحي الحياة في المجتمعات المسلمة ، وبدأت تلك المجتمعات تعاني الأمرّين وكادت صلاتها بماضيها تتبدد وروابطها بتراثها تتقطع .

❖ **الفريق الثاني** : تجمدوا في مكانهم ، " وانطوا على أنفسهم "[2] ، وعكفوا على مواصلة البحث فيما لا طائل من ورائه ولا جدوى ، وانقطعوا عن المشاركة في مستجدات الحياة ومتغيراتها ، وإذا بهم يقدمون برهاناً ساطعاً على أن شريعة الإسلام لا تجاري التطور ، ولا تتمشى مع الزمن ، وكان من شأن هذا البرهان أن يؤدي إلى نتيجتين أحلاهما مُرة :

- النتيجة الأولى : أصبح اللجوء إلى الأيديولوجيات والفلسفات الدخيلة أمراً مبرّراً منطقياً ، بل أصبح إحدى الضرورات ، لإنقاذ المجتمع المسلم من التخلف والجهل .

---

1. المرجع السابق ، ص ١١ .
2. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

– النتيجة الثانية : لم يعد التفرنج والتغرُّب الفكري والسلوكي عاراً على المسلمين ، بل أصبح مدعاة للفخر والاعتزاز ، حيث أن المتفرنجين والمتغربين فكرياً وسلوكياً : تمكنوا من إقناع أنفسهم ، وإقناع غيرهم ، بأنهم منقذو هذه الأمة وروّاد تقدمها .

وانتهى الأمر بالفكر الإسلامي إلى وضعية مؤسفة ، تبلورت في الآتي :

❖ التحول عن القضايا الكلية والأصول العامة ، إلى المسائل الفرعية التافهة ، ورسخ في ذهن المتفتحين من علماء المسلمين ، أن الفكر الإسلامي والبحث في قضاياه لم يعد إلاّ من قبيل إضاعة الوقت والجهد ، وانصرف الكثيرون إلى أمور أخرى أجدى نفعاً .

❖ في هذا الجو المعتم الموبوء بالتخلف والانحطاط ، تسلّل الدخلاء من مرضى القلوب والعقول إلى صفوف المفكرين المسلمين ، ومعهم أفكار دخيلة على الإسلام ، وقد ساعد ذلك على الإساءة إلى الدين الإسلامي وطريقة تعامله مع قضايا العصر ومستجدات التطور .

❖ أُغلق باب الاجتهاد في الإسلام ، ولم يعد أحد يملك الجرأة على التجديد ، وواصل الجامدون الانكفاء على ما افرزه الدخلاء .

❖ قيام الدول الأجنبية – الغربية والشرقية – ببث أيديولوجيات دخيلة على المجتمعات المسلمة ، وأقرنت ذلك بحملة دعائية شرسة ، تصف التراث الإسلامي بالعقم ، وتجرده من صلاحيته للتطبيق كأيديولوجية ونظام .

❖ تشجيع حكومات الدول الإسلامية لحركات النقل من الخارج ، وتشجيع المفكرين على استيراد تلك الأفكار والترويج لها ، ووضعها موضع التطبيق .

❖ لقد أقدم كثير من الباحثين في مجال الظاهرة الاجتماعية ، على الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية في دول أوربا والولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفياتي ، وقد أصيب هؤلاء الدارسون بالانبهار والإعجاب بنمط الحياة في هذه المجتمعات ، والأفكار والفلسفات التي تسودها والنظم السياسية التي تطبقها ، وقد أعقب حالة الانبهار والإعجاب اقتناع بهذه المنظومة من الأيديولوجيات والنظم ، تحول في معظم الأحوال إلى اعتناق ، تطور إلى اعتقاد ، وقد عُرفت هذه الظاهرة بظاهرة التغرُّب ، وقد ترتب على هذه الظاهرة نتائج عديدة ، تركت أثارها السيئة على الفكر الإسلامي في الدول الإسلامية .

❖ صاحب حركة الابتعاث وظاهرة التغرُّب حركة ترجمة واسعة النطاق ، قام بها المبتعثون والدارسون أنفسهم ، انطلاقاً من إلمامهم بلغات الدول المقيمين فيها ، شملت هذه الحركة الأفكار والفلسفات والنظم السياسية ، وقد رسخ في ذهن العامة أن ترجمة تلك الفلسفات والنظم والأفكار يعني الإعجاب بها والرغبة في تطبيقها ، وكان ذلك هو نفس رأي وهدف الكثير من المترجمين ، وقلة قليلة منهم التي تمثل هدفها الأساسي في الرغبة المجردة في الإطلاع على ثقافات ومعارف الآخرين .

بفعل العاملين المتقدمين أقدم الكثير من الدول الإسلامية على نقل وتطبيق نماذج من النظم السياسية الأجنبية ، وذلك لسببين :

– السبب الأول : عدم وجود بدائل نابعة من الفكر الإسلامي ، الذي بدا في ذلك الوقت مهلهلاً ، وغير قادر على تقديم البديل الملائم .

– السبب الثاني : إعجاب المجتمعات الإسلامية ، شعوباً ومثقفين ، بنماذج النظم السياسية والاقتصادية الأجنبية ، سواء أكانت فردية أو شمولية .

❖ عدم قيام حالة من التآلف بين الفلسفات والنظم المستوردة ، وبين المجتمعات الإسلامية ، في الوقت الذي وجدت حالة من الاغتراب بين المواطن ونظامه السياسي والقانوني ، وهذا ما يفسر حالة الفوضى وعدم الاستقرار والتغيير الأيديولوجي والنظمي المستمر ، داخل تلك المجتمعات .

كان هذا هو حال الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية ، ومن ثم فإن البحث في هذه الظاهرة المهمة ، يستوجب الخروج من الأزمة التي انزلق إليها الفكر الإسلامي بوصفه السابق ، والخروج من تلك الأزمة يعني الارتقاء فوق مستوى الواقع وذلك الارتقاء لابد أن يتم على ثلاثة مرتكزات : الإرتقاء بالمفكر ، والارتقاء بالمنهج ، والارتقاء بأدوات التحليل ، والتي سنفصلها فيما يلي :

❖ الإرتقاء بالمفكر :

المفكر هو أهم مرتكزات الارتقاء فوق مستوى الواقع ، فالمفكر هو الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، والمتحمل لعبء التقاط واستنباط الظاهرة الاجتماعية من مصدري التشريع الإسلامي ، وكذا في الممارسات التي رصدها التاريخ الإسلامي في عهد النبوة الزاهر ، وفي عهد الخلفاء الراشدين وتابعيهم ، قبل أن تخرج تلك الممارسات عن إطار مرجعها الأصولي الذي وُضعت قواعده في عهد النبوة الزاهر .

والمفكر الباحث الذي يؤول على نفسه ، أن يبحث في الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود الإنساني ، عليه قبل أن يشرع في ذلك البحث ، أن يقوم بعدة عمليات تأهيلية يتمثل أهمها في الآتي :

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود وأوجه النشاط البشري ، أن يتجرد من المفاهيم والأحكام المسبقة التي استقرت في ذهنه وضميره ، حول نماذج الممارسات العملية في المجتمعات الأجنبية ، والتي أضفي عليها صفة النموذجية ومسحة المثالية سواء تم إقناعه بهذه الأحكام ، أو توصل إليها ، نتيجة لاتباع منهج بحث خاطئ وأدوات تحليل غير سليمة .

– على المفكر الباحث في عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري ، أن يتجرد كذلك من المفاهيم والأحكام المسبقة : التي استقرت في ذهنه وضميره ، حول الإسلام كإطار عام وشامل ، يستوعب كافة الظواهر الإنسانية ، ومفاد تلك الأحكام **" أن الإسلام دين وشعائر فقط وليس حياة وشرائع "** .

– على المفكر الباحث في أوجه النشاط الإنساني ، أن يدرب عقله ، ويمرن فكره ، على إمكانية استخدام منهج للبحث ، وأدوات وقواعد للتحليل ، تتفق مع طبيعة الإسلام كإطار عام ، ومرجع نهائي للظاهرة الاجتماعية محل البحث والدراسة .

– على المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، أن يبدي استعداده الروحي والوجداني ، وما يتطلبه ذلك الاستعداد من قوة عقيدة ، واتساع أفق ، ورحابة صدر وقدرة فائقة على البحث ، ومقدرة متميزة ، على تتبع الظاهرة الاجتماعية ، بمعانيها ومضامينها ، التي قد تختلف شكلاً وهيكلاً ، وتتفق مضموناً وجوهراً .

– على المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية ، أن يتقن ويجيد عمليات الرجوع إلى التفاسير الخاصة بالقرآن الكريم ، قديمها وحديثها وصحاح جوامع الحديث الشريف ، وأمهات

كتب السيرة النبوية ، وسير الصحابة والتابعين ، وكتب التاريخ الإسلامي في عصوره الزاهرة ، التي استخدمت مناهج بحث موضوعية ، وأدوات وقواعد تحليل محايد .

- على المفكر الباحث في عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري ، في حالة قيامه بتحليل الوقائع والممارسات ، أو الأجهزة والتنظيمات ، خلال فترات حكم بعينها ، أن لا يتعامل مع تلك الوقائع والممارسات ، والأجهزة والتنظيمات ، بليّ عنقها ، واستدعائها إلى عصرنا ، ولكن بالسفر عبر الزمن ، والعودة إليها في عصرها وتحليلها بأدوات تحليل تتواءم مع ذلك العصر ، ولا تغفل العامل الزمني .

❖ الارتقاء بالمنهج :

منهج البحث من أهم العوامل التي تساعد المفكر الباحث على القيام بمهمته ، بتفوق واقتدار وكفاءة وفعالية ، ويحتاج البحث في عناصر الوجود الإنساني والظاهرة الاجتماعية إلى مناهج بحث ذات طبيعة خاصة ، ويتمثل أهم تلك المناهج في الآتي :

- مناهج تفسير القرآن الكريم : تتعدد مناهج تفسير القرآن الكريم ، الذي يتوجب على المفكر الباحث الاستعانة بها ، عندما يرجع إلى كتاب الله ، بوصفه المرجع النهائي للبحث في الظاهرة الاجتماعية ، ومن أهم مناهج التفسير :

○ التفسير حسب المعاني الخاصة بظاهر النص ، ويغلب على هذا التفسير اقتصاره على إيضاح المعاني اللغوية للألفاظ والعبارات الواردة في آيات الذكر الحكيم .

○ التفسير حسب أسباب نـزول الآيـات ، وهـذا التفـسير يتجـاوز إيـضاح المعـاني اللغويـة للألفاظ والعبارات ، إلى أسباب نزول الآيات ، كما ورد في صحيح أحاديث الرسـول الكـريم ، وروايات كبار الصحابة والتابعين .

○ التفسير الذي يجمع بين المنهجين السابقين ، ويضيف إليهما شروحاً حـول مـا يتجـاوز خـصوصية أسـباب النـزول إلى عمومية المعـاني ، وشمـول الخطـاب ، إلى سـائر الحـالات الشبيهة وعموم المسلمين .

– صحاح جوامع الحـديث الـشريف : الرجـوع إلى جوامـع الحـديث الـشريف ، واختيـار صحاحها ، من المصادر التي يعتمد عليها ويعتد بها كثاني مصدر بعد كتاب الله ، لدراسـة وتحليل موقف الإسلام تجاه عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري .

– كتب السيرة النبوية : الوصول إلى الأفعال ، وتحليـل الـسلوكات والممارسـات ، ودراسـة التنظيمات والأجهزة ، التي وُجدت في عهد رسول الله الزاهر ، لا يتم إلا من خلال الرجوع إلى أمهات كتب السيرة النبوية ، وهي تمثـل مـصدراً مهمـاً مـن مـصادر الإسـلام في دراسـة الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود البشري .

– كتب سير الصحابة ، وتاريخ الخلافة الراشدة : كتـب سـير الـصحابة مـن أهـم مـصادر اسـتقاء المعلومـات حـول الـسلوكات والممارسـات ، الخاصـة بالتطبيقـات العمليـة للجانـب التطبيقي السلوكي في الظاهرة الاجتماعية ، كذلك من أهم الفترات في التـاريخ الإسـلامي ، التي ازدهـرت فيهـا الأفكـار النظريـة ، وأينعـت الممارسـات العمليـة للنظريـة الاجتماعيـة الإسلامية ، هي فترة الخلافة الراشـدة ، ومـن ثـم فـالرجوع إلى تلـك الفـترة ، ودراسـة مـا احتوته من أفكار ونظريات ونظم ، بدقة بالغة ، وموضوعية شـديدة ، والاطـلاع علـى سـير

الصحابة ، واستنباط ما ورد فيها من نماذج وأمثلة ، كل ذلك يعد ضرورة ملحة ، لا بديل عنها للمفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية وعناصر الوجود الإنساني في الإسلام .

❖ الارتقاء بأدوات التحليل :

المفكر الباحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، إضافة إلى ما يحتاج إليه من منهج بحث راقي ، يتواءم مع طبيعة الدين الإسلامي الفذة ، يحتاج كذلك إلى أدوات وقواعد تحليل ، قادرة على استنباط جزئيات ودقائق تلك الظاهرة ، من مصادر التشريع والفكر الإسلامي المختلفة ، وتتمثل أهم تلك الأدوات والقواعد في الآتي :

- دقة الملاحظة والصبر والأناة والمثابرة : يحتاج البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، من المفكر الباحث ، إلى دقة ملاحظة ، وهمة عالية ، وعزيمة قوية ، وصبر وأناة ، حتى لا يصيبه الملل ، أو يأخذ منه الإجهاد ، أو يعتريه التواكل .

- لا اجتهاد مع النص : إذا كان هناك نص من القرآن الكريم ، أو الحديث الصحيح ، عندئذ لا ينبغي أن يكون هناك مجال للاجتهاد ، ويتم اللجوء إلى النص والاكتفاء به لإتمام التحليل ، فحسبنا النص دليلاً .

- الإجماع : يعني الإجماع في مجال البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام ، إجماع الآراء المشهود لها بالعلم والاطلاع والاتزان والصلاح ، وثقة الآخرين ، ويكفي اجتماع تلك الآراء حول أمر بعينه ، أو رأي بذاته ، للآخذ به واعتماده .

- في الاستشهاد : عند الاستشهاد بآيات القرآن الكريم ، لا ينبغي فصل الآية عن سياقها ، أو الاستشهاد بصدرها دون عجزها ، أو بعجزها دون صدرها .

– رفض الغريب ، ينبغي عدم اللجوء إلى غريب التفسير ، أو الحديث ، أو الرواية أو التحليل ، حتى ولو كان ذلك الغريب سيحقق هدف البحث ، ويثبت ما يذهب إليه .

– الحالة الخاصة التي يُقصد بها عمومية الخطاب : ينبغي التنبه والالتفات إلى الحالات الخاصة بأسباب نزول الآيات القرآنية ، والتي يُقصد بها عمومية الخطاب إلى كافة المسلمين ، فهذه الحالات دائماً ما تقرر أحكاماً ، وتقرّ توجيهات ، وتنظم ممارسات ، وتضبط سلوكات ، وتضع قواعد وقوانين .

– القياس : القياس في البحث ، يعني سحب الحكم في حالة بعينها ، وإطلاقه على حالة أو حالات أخرى ، مع اشتراط التجانس بين الحالة الأولى والحالات الأخرى ، ولهذه الأداة أو القاعدة أهمية كبيرة في البحث في الظاهرة الاجتماعية في الإسلام .

– في العلاقة بين الخاص والعام : ينبغي التدقيق في الوقائع التي يتم فيها سحب صفات وأحكام الخاص لإطلاقها على العام ، حيث أن هذه العملية تتطلب مهارة من الباحث ، في التقاط أوجه الشبه والتماثل التي عادة ما تخدع الكثيرين ، بما ينعكس على سلامة الأحكام .

– في العلاقة بين الجزء والكل : كذلك ينبغي التدقيق في الوقائع التي يتم فيها الانتقال من الجزء إلى الكل ، كما في القاعدة السابقة .

– ما لم يرد فيه نص : ما لم يرد فيه نص قرآني ، أو حديث صحيح ، أو رواية ثابتة عن التابعين ، أو فكر المفكرين الثقاة ، فيخضع للتحليل الموضوعي المحايد ، الذي يتفق مع الفطر السليمة ، والعقول الراجحة ، والنفوس السوية .

المواءمة هي المحور الثاني من محوري إشكالية الفكر الإسلامي المعاصر ، والمواءمة تعني إيجاد حالة من التلاقي والعناق بين الفكر الإسلامي والواقع المعاصر ، وهذا التفاهم والتناغم بين الفكر الإسلامي والواقع ، ينفي عن ذلك الفكر تهم الانعزالية والجمود والانغلاق ، ويوضح حقيقته المتمثلة في قدرته على التأقلم والتكيف ، ويثبت ما له من خاصية التعامل والتفاعل مع كل زمان ومكان ، وكذلك فذلك التناغم يبرهن على أن الواقع المعاصر لا يمكن أن يستعصي على الفكر الإسلامي ، فيمكن أن يتحول إلى مادة طيّعة قابلة للتشكل والتحوير وفقاً لما جاء في شريعة الإسلام .

❖ الفهم الكلي الشامل للتصور الإسلامي :

تبدأ المواءمة من خلال عملية جذرية تهدف إلى الفهم الكلي الشامل المتكامل للعقائد والقيم والمفاهيم التي يقوم عليها التصور الإسلامي ، ويتم ذلك الفهم من خلال عملية ربط بين التوحيد والفقه ، أي التشريع والمعاملات .

وذلك يعني أن تكون العقائد والقيم والمفاهيم الإسلامية الأساسية ، التي تقوم على مبدأ التوحيد ، هي التي تحكم المعاملات والتنظيم الاجتماعي وتوجههما ، وتقر ضوابطهما القانونية على هذا التفاعل والترابط .

❖ وضع الواقع المعاصر في إطاره الإسلامي :

كذلك تتمثل أهم جزئيات عملية المواءمة في جعل الفكر الإسلامي المعاصر منطلقات إسلامية ، تبدأ من الواقع المعاصر لتضعه في إطاره الإسلامي المناسب ، ويمكن القيام بهذه الجزئية من خلال الآتي :

– مستلزمات التعامل مع الواقع المعاصر : للتعامل مع الواقع المعاصر مستلزمات معينة ، ينبغي على الفكر الإسلامي المعاصر التنبه إليها ، والالتزام بها ، وتتمثل هذه المستلزمات في الآتي :

○ وضوح الرؤية العقائدية : يتطلب وضوح الرؤية العقائدية أن تكون رؤية المفكر واضحة جلية ، غير متداخلة مع رؤى عقائدية أخرى ، منقولة أو موروثة ، كما ينبغي أن يدرك جيداً ماذا يريد من عقيدته ، وما هي القضايا التي يبحث عن معالجة عقيدته لها ، والتأكد من أن تلك الظواهر واقعية ، وذات شأن وتأثير في الواقع المعاصر ، وليست ظواهر وهمية أو هامشية من الصعب ضبطها ، والتثبت من ماهيتها ، كذلك ينبغي أن يمتلك المفكر شفافية وقناعة بأن العقيدة الإسلامية ، من السعة والرحابة بما يمكّنها من استيعاب قضايا العصر ، والتعامل مع الواقع المعاصر .

○ نقاء المعتقدات : كذلك يلزم للتعامل مع الواقع المعاصر ، تنقية الأصول العقيدية من الشوائب والآراء والأفكار التي لحقت بها ، وغلّفتها خلال فترة الجمود الفكري الإسلامي ، كما ينبغي تجريد الأصول العقيدية من التفسيرات والتأويلات الدخيلة ، التي جاءت مع موجات الاستشراق .

○ سلامة الممارسات الإسلامية : كذلك يعد من مستلزمات التعامل مع الواقع سلامة الممارسات الإسلامية ، وضمان سلامة الممارسات الإسلامية ، يتم من خلال الآتي :

□ من خلال دراسة الفترات التاريخية ، التي اتسمت بسلامة الممارسات الإسلامية أو الاستشهاد بتلك الفترات ، مثل عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين .

□ من خلال الدعوة إلى ممارسات إسلامية سليمة ، قائمة على قواعد وأصول ، مستقاة من المصادر الأصلية للشريعة الإسلامية .

❖ التعامل مع المستجدات وحقائق الواقع المعاصر :

لكي نجعل من الفكر الإسلامي المعاصر منطلقات إسلامية ، تبدأ من الواقع المعاصر ، وتضعه في إطاره الإسلامي المناسب ، ينبغي التعامل مع ذلك الواقع ومواجهته بواقعية وموضوعية ، وليس برفض ذلك الواقع أو إنكار وجوده ، ويتم التعامل مع مستجدات وحقائق الواقع المعاصر ، كالآتي :

– التعامل مع الأفكار والفلسفات : الأفكار والفلسفات الاجتماعية المطروحة الآن على أرض الواقع ، تحتاج إلى دراسة مستفيضة ، وتحليل دقيق ، حتى يمكن الوقوف على ماهيتها ، وحتى يسهل بالتالي التوصل إلى صياغة أفكار وثقافات بديلة ، اعتماداً على مصدري الشريعة الإسلامية [القرآن الكريم ، والسنة النبوية المطهرة] .

– التعامل مع القوانين والتشريعات الموضوعة : أما بالنسبة إلى القوانين والتشريعات الموضوعة ، فينبغي التعامل معها من خلال الرجوع إلى مصادرها وأهدافها ، حتى يمكن صياغة واستنباط المماثل لها ، والذي يمكن أن يقوم بدورها كبديل لها .

– التعامل مع النظم السياسية : وفيما يتعلق بالنظم السياسية ، فالنظم السياسية الكائنة بمعظم الدول الإسلامية ، هي نظم مستوردة ، وهي في أغلبها مزيج من النظم ذات المذهب الفردي ، والأخرى ذات المذهب الشمولي ، وهذه النظم تحتاج إلى مراجعة شاملة ، لتحديد هويتها ومنابعها .

❖ الفكر الإسلامي المعاصر ، وصياغة البدائل :

ثم نصل إلى أهم مراحل المواءمة ، بين الإسلام بشريعته وثقافته وفكره ونظمه ، وبين الواقع المعاصر بكل ما له وما عليه ، وتتبلور هذه المرحلة الحساسة والخطيرة ، في القيام بعملية صياغة شاملة ، لما يأتي :

– صياغة نظرية إسلامية تجاه عناصر الوجود الإنساني وأوجه النشاط البشري : يمكن للفكر الإسلامي المعاصر ، صياغة نظرية اجتماعية إسلامية ، منطلقاً أساساً من هذا الفكر ، فالإسلام من الخصب والعطاء بما يجعل منه نبعاً لا ينضب ، وذخراً لا ينفد ، من الأصول والقيم والمبادئ ، في المجالات المذكورة .

– استنباط القوانين والتشريعات : يدَّعي الكثيرون بأن الإسلام ليس لديه المقدرة على إمداد وتزويد الحياة العصرية باحتياجاتها ، وعناصر كيانها وانتظامها ، من التشريعات والقوانين ، والرد على تلك الدعاوى الداحضة ، لا يتم إلا من خلال تقديم الطرح الإسلامي ، لتنظيم كافة نواحي ومجالات الحياة العصرية .

– تخطيط النظام الإسلامي : لم يضع الإسلام نظاماً محدداً ذاتاً وصفةً ، ولكنه وضع الأصول والقواعد ، وترك لأبناء الأمة تخطيط ذلك النظام ورسمه بما يتواءم مع ظروف المجتمع ، ومتغيرات ومستجدات العصر ، وعليه يجب على المفكرين المسلمين الاجتهاد ، في إرساء قواعد نظام إسلامي ، يستمد عناصره وأساسياته من الإسلام بأصوله وفروعه .

المبحث الثاني

استنباط الأصول والقواعد

من مصادر الإسلام الأساسية المتمثلة في عقيدة التوحيد والشريعة يتم استنباط الأصول والقواعد ، التي تحكم علاقة الإنسان بعناصر الوجود من ناحية ، ثم علاقته بنفسه وبالمجتمع الذي يعيش فيه من ناحية أخرى ، فالعلاقة الأولى يتولد عنها الحضارة والعلاقة الثانية يتولد عنها الثقافة والمعارف الإنسانية والاجتماعية ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : الأصول والقواعد الخاصة بعناصر الوجود :

يرشدنا الحق تبارك وتعالى إلي جملة الأصول والقواعد الخاصة بعناصر الوجود في كتابه العزيز ، ويحثنا على استنباط تلك الأصول والقواعد في التعامل مع تلك العناصر التي يرتبط بها ويتوقف عليها وجود الإنسان واستمراره في هذه الحياة ، وتكون هذه الأصول والقواعد هي المادة الخام التي تمثل قوام وصلب الطروحات الإسلامية المعرفية حول عناصر الوجود الإنساني ، وتتمثل أهم أصول وقواعد عناصر الوجود الإنساني في الآتي :

❖ التفكر والتدبر في خلق الله :

ينطلق التعامل مع عناصر الوجود الإنساني في هذا الكون من بدايته المنطقية ، وهي التفكر والتدبر في خلق الله وموجوداته التي أوجدها في هذا الكون الفسيح وسخرها بقدرته ، لتكون

بمثابة المقومات والعناصر التي تساهم مشتركة في وجود الإنسان واستمرار حياته على ظهر الأرض .

قال تعالى ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿١٩١﴾ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ لَكَافِرُونَ ﴿٨﴾ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ

[1]. سورة البقرة : ١٦٤ .
[2]. سورة آل عمران : ١٩٠-١٩١ .
[3]. سورة الأعراف : ١٨٥ .
[4]. سورة يوسف : ١٠٩ .

قَبْلِهِمْۚ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾).[1]

وقال تعالى (سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ).[2]

وعليه فأول منطلقات التعامل بين الإنسان وبين عناصر الوجود ومخلوقات الله من وجهة نظر الإسلام ، هو التفكر والتدبر في تلك المخلوقات والموجودات ، وذلك أمر إلهي حتى يضع الإنسان يده على أول عناصر وجوده ومبقيات حياته .

❖ الاستئناس بالموجودات لأنها مخلوقات الله :

يعقب مرحلة التفكر والتدبر مرحلة أخرى ، حيث ينبغي على الإنسان أن ينسجم مع تلك المخلوقات والموجودات ويتفاعل معها ، ويصل هذا الانسجام إلى مداه عندما يستفيد الإنسان من تلك الموجودات والمخلوقات ويستغلها لمصلحته دون إساءة أو تبديد ، فكل ما في الكون خلقه الله لهدف وغاية ولم يخلق أي شئ عبثاً .

قال تعالى (قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ).[3]

وقال تعالى (وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ).[4]

[1]. سورة الروم : ٨-٩ .
[2]. سورة فصلت : ٥٣ .
[3]. سورة يونس : ١٠١ .
[4]. سورة الحجر : ٢١ .

وقـال تعـالى ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۗ وَإِنَّ ٱلسَّاعَةَ لَءَاتِيَةٌ ۖ فَٱصْفَحِ ٱلصَّفْحَ ٱلْجَمِيلَ ﴾.[1]

وقـال تعـالى ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾.[5]

وقال تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾.[6]

وقـال تعـالى ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا ۖ مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ ۖ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ﴾.[7]

---

[1]. سورة الحجر : ٨٥ .
[2]. سورة الحج : ٤٦ .
[3]. سورة المؤمنون : ١٧ .
[4]. سورة المؤمنون: ١١٥ .
[5]. سورة ق : ٣٨ .
[6]. سورة القمر : ٤٩ .
[7]. سورة الملك : ٣ .

❖ جميع المخلوقات مسخرة لخدمة الإنسان :

خلق الله تعالى الإنسان لعبادته وتوحيده سبحانه ، وخلق كافة موجودات الكون وسخرها له لكي يمكّنه من أداء تلك العبادة ويعينه على ذلك ، والتسخير هذا بمثابة عبادة من كافة المخلوقات لله الواحد القهار .

قال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾.[2]

❖ الاستفادة من الموجودات والتعامل معها [بناء الحضارة] :

ثم تأتي المرحلة المهمة والحاسمة في علاقة الإنسان بموجودات الكون ومخلوقاته في الكون ، وهي مرحلة التعامل والتفاعل مع تلك المخلوقات والموجودات ، وهدف ذلك التعامل والتفاعل في المعتاد يرمي إلى الاستفادة من محتويات الكون وعناصره ، وتدرجت الحضارات الإنسانية في التعامل مع عناصر الكون ، بغية الاستفادة منها في تحقيق راحة الإنسان وأمنه ، وكان ذلك على النحو التالي :

– التعامل والتفاعل في البَر أو على الأرض ، حيث تم بناء الأبنية الضخمة ودور العبادة ونحت الجبال والمقابر وحفر الآبار للحصول على المياه العذبة وزراعة الأرض .. الخ .

---

[1]. سورة لقمان : ٢٠ .
[2]. سورة الجاثية : ١٣ .

– التعامل والتفاعل في البحر أو على سطح الماء ، وكان ذلك ببناء السدود على الأنهار والقناطر وبناء السفن لنقل الناس وأمتعتهم .

– التعامل والتفاعل في الجو أو في الفضاء ، وقد كان ذلك هو جل اهتمام الحضارات المعاصرة ، حيث شرع الإنسان في اكتشاف عناصر الكون الأخرى وموجوداته في الفضاء .

قال تعالى ﴿ وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ وَكَانُواْ يَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا ءَامِنِينَ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾.[5]

وقال تعالى ﴿ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ ﴾.[6]

[1]. سورة الأعراف : ٧٤ .
[2]. سورة الحجر : ٨٢ .
[3]. سورة النحل : ٨ .
[4]. سورة الإسراء : ٧٠ .
[5]. سورة الشعراء : ١٢٩ .
[6]. سورة الشعراء : ١٤٧-١٤٩ .

وقـال تعـالى ﴿ يَٰمَعۡشَرَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ إِنِ ٱسۡتَطَعۡتُمۡ أَن تَنفُذُواْ مِنۡ أَقۡطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ فَٱنفُذُواْۚ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلۡطَٰنٍ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلۡعِمَادِ ﴿٧﴾ ٱلَّتِي لَمۡ يُخۡلَقۡ مِثۡلُهَا فِي ٱلۡبِلَٰدِ ﴿٨﴾ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُواْ ٱلصَّخۡرَ بِٱلۡوَادِ ﴿٩﴾ ﴾.[2]

يـضاف إلى مـا تقـدم مـن أوجـه التعامـل مـع عناصـر وموجـودات الكـون العلـوم الطبيعيـة والتطبيقية حيث أن للحضارة جانبين :

– الجانب الأول : التعامل والتفاعل مع عناصر الكون في شـكل أعمـال تظـل باقيـة خالـدة كآثار دالة على حضارة وتقدم كل أمة .

– الجانب الثاني : الاكتشافات العلمية والاختراعات والابتكارات الفكرية بخصوص الكـون وعناصره مثل علـوم الفلـك والجغرافيـا والتـاريخ والكيميـاء والفيزيـاء والجيولوجيـا والنبـات والبحار وغير ذلك كثير .

قال تعالى ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾.[3]

وقـال تعـالى ﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗاۖ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴾.[5]

[1]. سورة الرحمن : ٣٣ .
[2]. سورة الفجر : ٧-٩ .
[3]. سورة البقرة : ١٥١ .
[4]. سورة البقرة : ٢٣٩ .
[5]. سورة العلق : ٥ .

❖ عدم الإفساد والإسراف في التعامل مع الموجودات :

الترتيب المنطقي الذي وضعه الإسلام للتعامل مع عناصر الوجود الإنساني في الكون الفسيح الذي خلقه الله بحكمته وسخر موجوداته ومخلوقاته بقدرته ، يبدأ من التدبر في آلاء الله وآياته في ذلك الكون ، مروراً ببناء الحضارة أعمالاً وعلوماً ، ثم يضع ما يكفل ويضمن استمرار تلك الأعمال والعلوم والحفاظ عليها والإضافة إليها ، ألا وهو الإيمان بالله وعدم الإفساد في تلك الآيات والآلاء وعدم الإسراف في التعامل معها ، فالإنسان ينبغي له أن يستفيد من موجودات الكون ومخلوقاته دون إفساد أو إسراف وعليه أن يداوم على البحث عن الجديد وعن البدائل لما هو متاح .

قال تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾.[4]

---

[1]. سورة الأعراف : ٩٦ .
[2]. سورة البقرة : ١١ .
[3]. سورة البقرة : ٣٠ .
[4]. سورة البقرة : ٢٠٥ .

وقال تعالى ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾.[5]

وقال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾.[6]

---

[1]. سورة الأعراف : ٥٦ .
[2]. سورة هود : ١١٦ .
[3]. سورة الروم : ٤١ .
[4]. سورة الأنعام : ١٤١ .
[5]. سورة الأعراف : ٣١ .
[6]. سورة الفرقان : ٦٧ .

❖ شكر الله على نعمائه :

وفي الأخير تدوم نعم الله وتزدهر بشكره وعبادته وطاعته ، قال تعالى ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾.[1]

ثانياً : الأصول والقواعد الخاصة بالإنسان والمجتمع :

في البند السابق تناولنا الأصول والقواعد الخاصة بعناصر الوجود الإنساني والتي تفضي جميعها إلى قيام الحضارة الإسلامية وازدهارها ، وفي هذا البند نعكف على تناول الأصول والقواعد الخاصة بالطروحات والآراء والرؤى الخاصة بالإنسان والمجتمع وعناصر الوجود وموجودات الكون ، فلقد وضع الإسلام جملة من الأصول والقواعد تهتم بالإنسان والمجتمع البشري في جميع صوره من الفصيلة فالعشيرة فالقبيلة فالقرية ثم المدينة والدولة ثم المجتمع العالمي ، وينتج عن ذلك الاهتمام الثقافة الإسلامية والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ويمكن تتبع ذلك من خلال الآتي :

❖ تكوين المجتمعات البشرية بجميع صورها :

عمد الإنسان بغريزته إلى الاجتماع والعيش في تكوينات بشرية أخذت صورا عديدة — كما سبق القول — بدأت بالفصيلة وانتهت بالأمة أو الدولة ، وهذه التكوينات البشرية هي صورة من صور الحضارات الإنسانية .

[1]. سورة إبراهيم : ٧ .

❖ العلوم الإنسانية والاجتماعية :

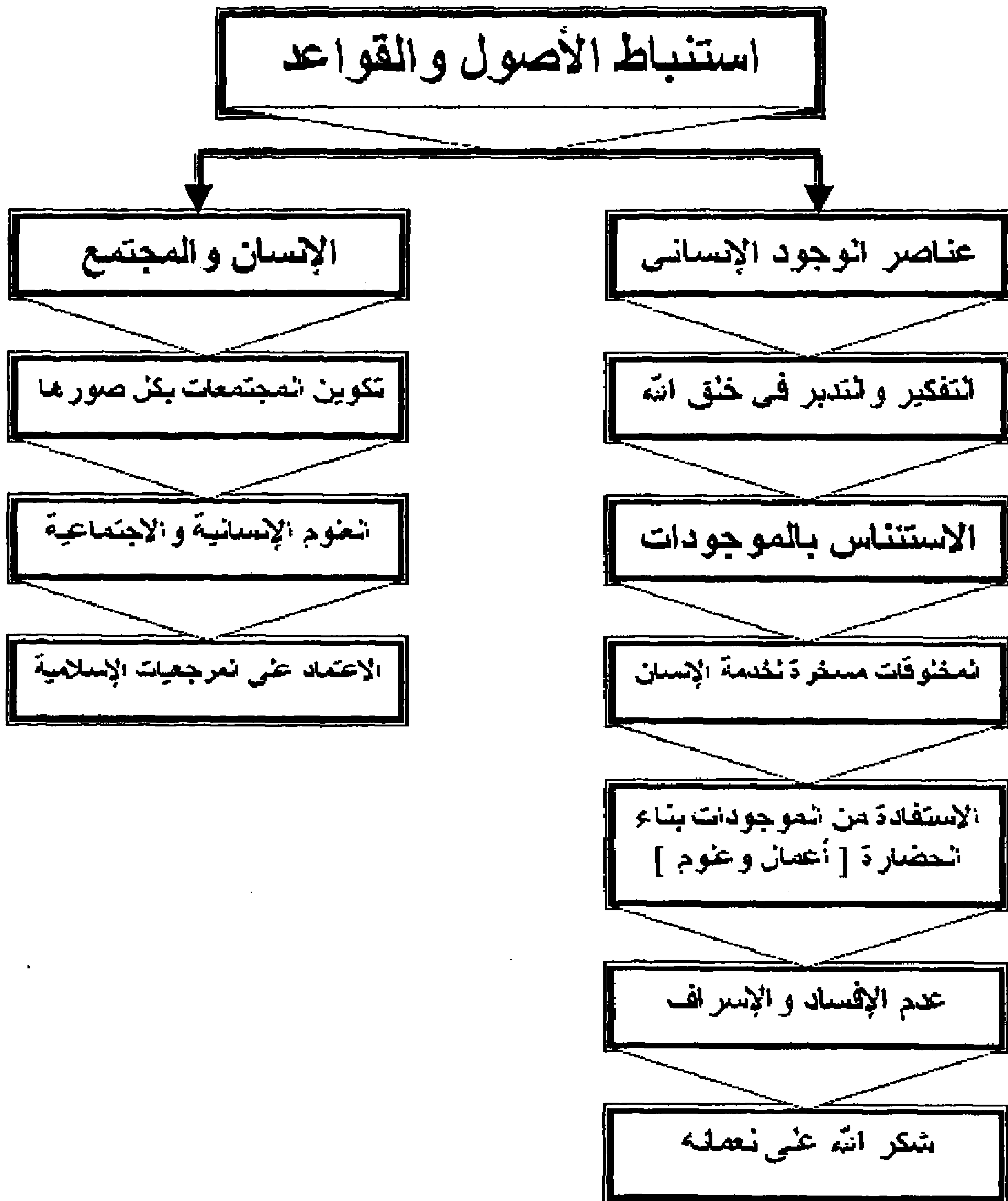
وقد أفرزت تلك المجتمعات البشرية علوماً ومعارف إنسانية واجتماعية خاصة بالإنسان وجميع أوجه نشاطه من سياسية واقتصادية وإدارية .. الخ ، وعُرفت هذه المعارف والطروحات بالثقافة .

❖ مصدر الثقافة الإسلامية عقيدة التوحيد والشريعة :

والثقافة الإسلامية بدورها إن هي إلا رصداً لأوجه النشاط البشري من سياسية واقتصادية وإدارية .. الخ ، ولكنها مستمدة ومستنبطة من عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية .

شكل بياني رقم (١٣) يوضح خطوات استنباط أصول وقواعد تعامل الإنسان مع عناصر الوجود الإنساني والمجتمع وفق المنهج الإسلامي

[إفراز الثقافة وبناء الحضارة]



المبحث الثالث

بناء الطروحات المعرفية

قدمنا للأداة الحضارية الهادفة إلى تحقيق الذات الحضارية للإسلام كهدف من أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، بالارتقاء بالفكر والثقافة الإسلامية ، ثم أتبعنا ذلك باستنباط الأصول والقواعد الخاصة بعناصر الوجود الإنساني والتي تولد الحضارة ، كأعمال وعلوم ، وكذا الخاصة بالإنسان والمجتمع والتي تفرز الثقافة والمعارف ، والآن ننتقل إلى المرحلة الثالثة من مراحل تطور الأداة الحضارية في تحقيق أهدافها وهي مرحلة بناء الطروحات المعرفية .

والطروحات المعرفية عبارة عن أبنية فكرية وإسهامات نظرية مذهبية حول عناصر الوجود الإنساني والإنسان والمجتمع ، قوامها وصلبها الأصول والقواعد المستنبطة والمستلة من عقيدة التوحيد والشريعة الإسلامية ، وتُعرف هذه الطروحات بالفكر الإسلامي سواء فيما يتعلق بالحضارة الإسلامية أو الثقافة الإسلامية [1] .

وتعمل الأداة الحضارية التي نحن بصدد تحليلها خلال هذه المرحلة على تطوير وسائل التعامل مع عناصر الوجود الإنساني في كافة المجالات الطبيعية والكونية بما يتواءم مع متغيرات ومستجدات العصر والسمو إلى ما هو أرقى في مجالات الجغرافيا والجيولوجيا والفلك والمياه والبحار والنبات والفضاء .. الخ .

وتنقسم الطروحات المعرفية إزاء عناصر الوجود الإنساني ومفردات الكون إلى :

---

[1] للاستزادة والتفصيل يمكن الرجوع إلي : كتاب الاستهلال ، منهج الطرح الإسلامي . •

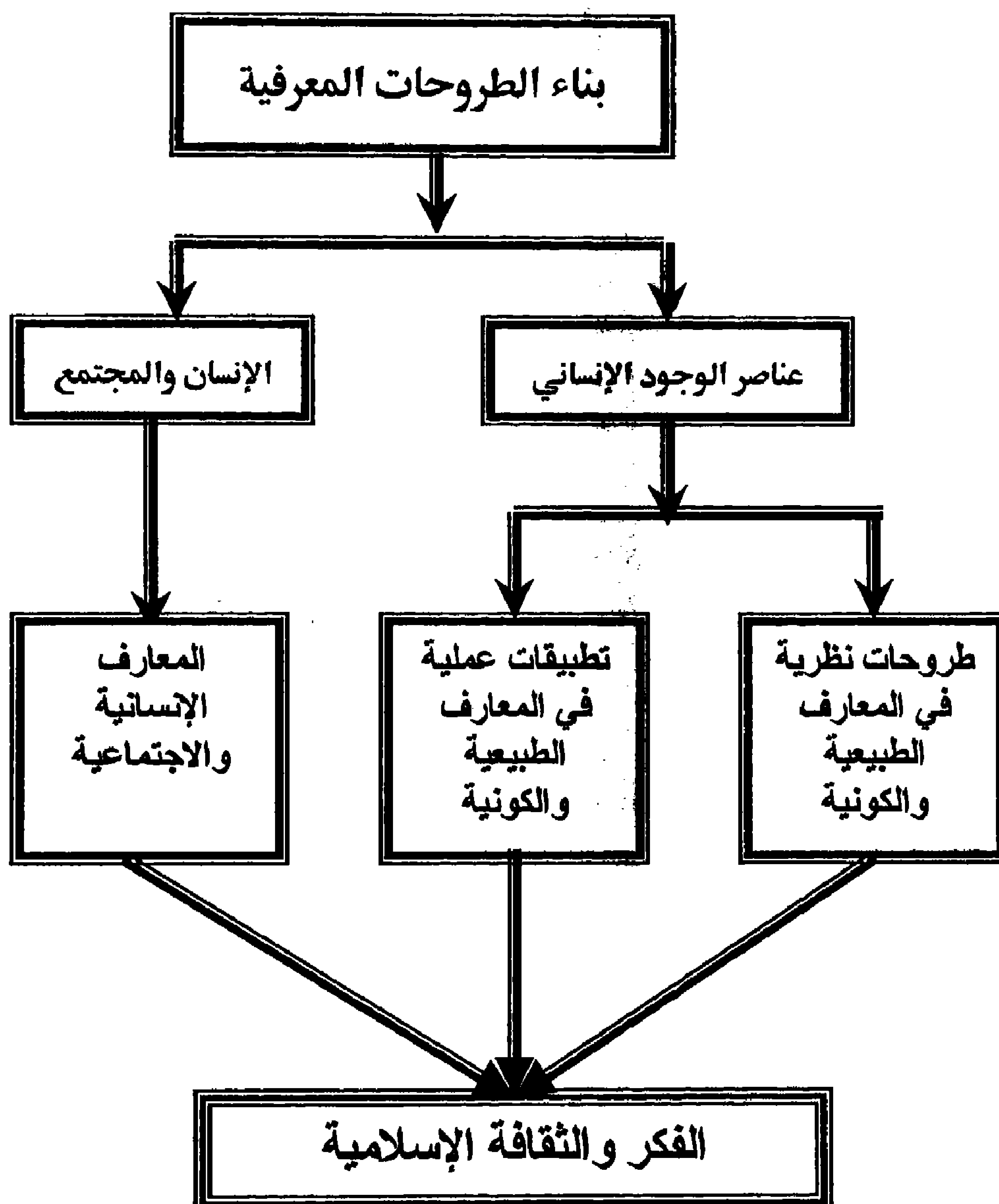
أولاً : طروحات نظرية وإسهامات فكرية في المجالات المذكورة .

ثانياً : تطبيقات عملية تنقل التنظيرات إلى واقع عملي .

وعلى الجانب الآخر تعمل الأداة الحضارية فيما يتعلق بالإنسان والمجتمع على تطوير أساليب ومناهج تناول النشاط الإنساني بما يتواءم كذلك مع الواقع المعاصر واستناداً إلى الأصول والقواعد المستنبطة من المصادر والمنابع الأصلية المتمثلة في عقيدة التوحيد والشريعة ، ومن ثم تصدر الطروحات الفكرية فيما يتعلق بالنشاط السياسي والاقتصادي والإداري جامعة بين أصالة المصدر والمنبع ومعاصرة الأداء والتحليل .

وهكذا تساهم الأداة الحضارية بصفتها إحدى أدوات نموذج الإسلام في الإنماء في إحياء وتطوير الإسهام الإسلامي في الحضارة الإنسانية والثقافة العالمية من خلال بناء طروحات معرفية ، تعيد للإسلام سالف عهده من العطاء والفيض ، وتصل ما انقطع من الإسهام المجدي لذلك الدين القيم ، وتلتقي جميعها فيما يعرف بالفكر والثقافة الإسلامية .

شكل بياني رقم (١٤) يوضح عملية بناء الطروحات المعرفية



المبحث الرابع
صياغة الأنظمة والقوانين

من الطروحات المعرفية التي تم التوصل إليها كنتيجة للمرحلة سالفة التبيان تواصل الأداة الحضارية التدرج في منطلقاتها المتتابعة ، حيث تعمد إلى صياغة الأنظمة والقوانين من الطروحات المعرفية ، وتختلف تلك الأنظمة والقوانين وتختلف كذلك مدلولاتها حسب المجال والموضوع وذلك كما يلي :

أولاً : في مجال عناصر الوجود الإنساني :

الأنظمة والقوانين في مجال عناصر الوجود الإنساني هي التطبيقات العملية والأعمال في مجال الطبيعة والكون ، وهذه التطبيقات والأعمال قد تكون إنشاءات هندسية أو مدنيات عمرانية أو استغلال لعناصر الطبيعة مثل استغلال الطاقة الشمسية أو قوة الرياح والمياه أو استغلال قوة اندفاع المياه الجوفية الحارة .. الخ .

ولعل المتابع لتاريخ الحضارة الإسلامية ليكشف بسهولة كم كان المسلمون تواقين إلى الإنجاز في هذه الميادين ، وكم من أعمال ابتكروها وتركوها للإنسانية جمعاء ، وكم كانوا بارعين في دمج تلك الإنجازات الحضارية العظيمة بالنزعة الدينية والوازع الإيماني ، فكل تلك الاكتشافات والابتكارات كانت شهود عيان تنطق بقدرة الله في الكون وطلاقتها في الخلق .

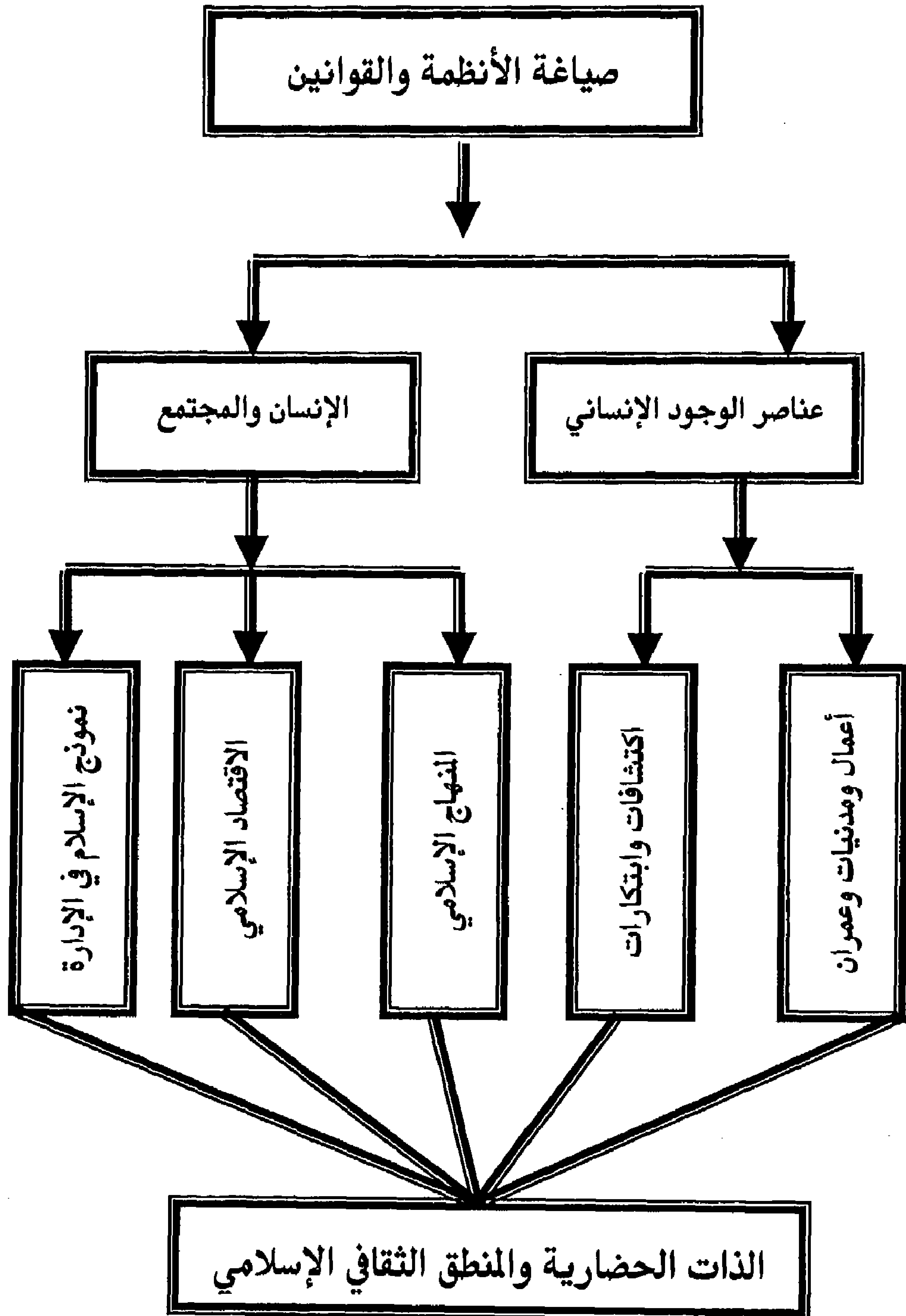
وينبغي على أبناء الأمة الإسلامية أن يواصلوا السير في ذلك الركب العظيم ، ركب الحضارة والإبداع ، فإذا كان قد توقف ، فقد توقف للتحفز والاستعداد ، وعليه أن يبدأ من جديد أصيل المنبع والمصدر معاصر التناول والمعالجة .

ثانياً : في مجال الإنسان والمجتمع :

أما في مجال الإنسان والمجتمع ، فإن الأنظمة والقوانين تعنى تلك المستخلصة من الطروحات الإنسانية والاجتماعية لتطبيقها على نواحي الحياة الاجتماعية المختلفة في شكل نماذج للحركة والممارسة ، فمثلاً في الناحية السياسية هناك المنهاج الإسلامي ، وفي الناحية الاقتصادية هناك النظام الاقتصادي الإسلامي ، وفي الناحية الإدارية هناك نموذج الإسلام في الإدارة العامة والمحلية .. وهكذا .

وكما يواصل ركب الحضارة الإسلامية مسيره ، يواصل بصحبته ركب الثقافة الإسلامية مسيره ، معلناً عن أن المجتمع المعاصر يمكن أن تمتد إليه يد الإسلام الحانية ، لتنقذه مما تردى إليه من مهاوي الرذيلة إلى معارج الفضيلة عبر المنهاج الإسلامي العظيم .

شكل بياني رقم (١٥) يوضح مراحل صياغة الأنظمة والقوانين



المبحث الخامس

الإعلام والإخبار

ثم تأتى مرحلة الانطلاق إلى الأفاق الإنسانية الرحبة وتجاوز المحلية إلى العالمية ، حيث ينطلق الفكر الإسلامي متمثلاً في الثقافة والحضارة متخطياً الحدود الضيقة معبراً عن منطقه الثقافي ومعلناً عن ذاته الحضارية ، ومنتشراً في كل بقاع الأرض يتهادى إلى العقول والنهى ويزف إلى الأفئدة والقلوب ، عقول كل الناس وقلوب جميع البشر على اختلاف أجناسهم وألوانهم ، وعندئذ وفي هذه المرحلة الحاسمة يحدث ما يلي :

أولاً : الاتصال والتواصل :

في هذه المرحلة المبدئية تستطيع الدول الإسلامية عبر وظيفتها الاتصالية ومن خلال دبلوماسيتها المستنيرة أن تنقل الثقافة والفكر الإسلامي من النطاق المحلي إلى النطاق الخارجي العالمي ، وهنا يتأكد للجميع أن الإسلام دين ودنيا ، روح ومادة ، عبادة وعمل ، شعيرة وشريعة ، إنساني السمة ، عالمي النزعة ، وعندما يصل الخطاب الإسلامي الحضاري إلى عقول وقلوب البشر يكون رد الفعل على قدر الحدث ، وحسب خصوبة لُب المتلقي ودماثة ورهافة حسه وإنصاف منطقه .

ثانياً : التحاور :

إذا صادفت الثقافة والفكر الإسلامي منطقاً رفيعاً سامياً ، وعقلاً حصيفاً ، وفكراً رشيداً ، فلابد من حدوث حوار ، يسوده منطق الأخذ والرد والقبول والرفض ، وذلك لا يكون إلا

بين الحضارات ، فالحضارات لا تتصارع كما يدَّعي المتكلمون والمتفلسفون المعاصرون ، فكيف للحضارات أن تتصارع وتتنافس وهي تدعو إلى قيم سامية ومبادئ رفيعة ومُثل فاضلة ! فأية منظومة فكرية ثقافية يمكن أن تتسم بالعدوانية ، وتنشد الصراع ، وتتوق إلى التناطح ، وتتنافر بطبيعتها مع غيرها ، فهي بمثابة طروحات ورؤى ، ولا تعدو كونها وجهات نظر منطلقة ومنبعثة من تراكمات معرفية تفرز أحكاماً ذاتية ، تبدو بجلاء عند تفسير ظواهر الكون والمجتمع ثم تظهر مرة أخري عند صياغة الأصول والقواعد والأطر الفكرية التي تستهدف ترتيب وتنظيم شئون الحياة ، ثم تبدو مرة أخيرة عند تشكيل نماذج وأدوات الحركة التي تتولي وضع الأصول والقواعد والأطر الفكرية علي أرض الواقع في شكل نماذج وأدوات للحركة ، علي مدى هذه المراحل والتطورات لا بد أن يحدث التنافر والتعارض والتنافس والصراع ، لأن كل منظومة ثقافية فكرية تملك توجهاً خاصاً بها ونادراً ما تلتقي أو تتعانق تلك التوجهات ، وهكذا يكون الصراع صراع ثقافات وأفكار وليس صراع حضارات ، وبالرغم من أن الحضارات تمثل الثقافات وتعد إفرازاً لها ، إلا أن الصراع يظل قائماً بين الثقافات والأفكار أولاً ، ثم ينتقل إلي الحضارات في مرحلة تالية ، ولا يعد صراع الحضارات إحدى حتميات الوجود والتفاعلات الإنسانية ، فقد يحدث وقد لا يحدث ، علي عكس الحال بالنسبة للثقافات والأفكار التي هي في صراع شبه دائم والتلاقي بينها هو الاستثناء .

ثالثاً : التفاعل :

مرحلة التحاور بين الحضارات تمهد لمرحلة التفاعل ، وخلال مرحلة التفاعل تتم عملية البحث عن مواطن التلاقي ومحاور العناق الحضاري ، وهذا البحث يتم عبر سنوات طويلة

، حيث تتحسس كل حضارة مواطن الضعف والقوة في الحضارة الأخرى ، ثم تستأنس مواطن التلاقي ومحاور العناق .

رابعاً : التلاقي :

بعد عملية البحث عن مواطن التلاقي ومحاور العناق ، تلتقي الحضارات وتتعانق مع بعضها ، وهذا التلاقي والعناق لا يمكن إلا أن يكون جزئياً ، فالعناق والتلاقي إذا كان كلياً سيقود إلى حالة من الذوبان وتلاشي الكيانات الحضارية وظهور كيان حضاري جديد ذي مواصفات مميزة ، وهذا لا يحدث ولم يحدث من قبل إذ أن صفة التميز وخصية الاستقلالية من أهم ما يميز الحضارات الإنسانية .

أما عملية التلاقي الجزئي فهي المعتادة والمتعارف عليها بين الحضارات ، وهذا التلاقي الجزئي بين الحضارات قد يأخذ أحد شكلين على النحو التالي :

❖ التشابه والتماثل في بعض المفردات والمكونات الحضارية :

والتشابه أو التماثل الذي يحدث بين الحضارات قد يأخذ صورة من الصور التالية :

- التشابه والتماثل في بعض القيم والمُثل والمبادئ .
- التشابه والتماثل في بعض الإنجازات والإسهامات والطروحات .
- التشابه والتماثل في بعض أدوات التعامل مع عناصر الوجود الإنساني .
- التشابه والتماثل في بعض الأهداف والغايات .

❖ الإعجاب والرغبة في المحاكاة :

إضافة إلى ما تقدم فقد تنفرد حضارة من الحضارات بمواطن تفرد وتميز تثير إعجاب الحضارات الأخرى وتحرك لديها الرغبة في المحاكاة والتقليد والنقل ، والمثال الواضح على التشابه والتماثل بين الحضارات هو اهتمام كل من الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية بتطوير وإحداث أدوات التعامل مع عناصر الوجود الإنساني والتي أفرزت العلوم التطبيقية والتقنيات الحالية ، ولكن الفارق بين الحضارتين أن الحضارة الإسلامية تنظر إلى ذلك التعامل والتفاعل مع عناصر الوجود الإنساني على أنه عبادة ودليل على قدرة الله الواحد الأحد في الكون ، في حين تنظر الحضارة الغربية إلى ذلك التعامل وإفرازاته على أنه غاية وهدف مطلق في حد ذاته .

والمثال البيّن على الإعجاب والرغبة في المحاكاة ما حدث خلال العصور الوسطي في أوربا ، حينما كانت تعيش في عصور عُرفت بعصور الظلام ، وكانت الحضارة الإسلامية في أوج تقدمها وازدهارها ، ونظر الأوربيون للحضارة الإسلامية نظرة إعجاب وانبهار ، وعمدوا إلى نقل الكثير من المعارف الإسلامية ، ثم بنوا عليها صروح حضارتهم في العلوم الطبيعية والكونية .

خامساً : التنافر والصراع :

يشيع في هذه الأيام ما يُعرف بصراع الحضارات ، وهو مفهوم خاطئ يقصد به مروجوه أن الحضارات تتصارع وتتصادم عندما تتنافر في قيمها ومبادئها ، ويبدو التناقض واضحاً بين أوصال هذا المدرك وعلى افتراضاته الأولية ، فالمبادئ والقيم لا يمكن أن تتناقض أو تتنافر ، والحضارات لا ترتكن إلا على القيم والمبادئ العامة والمطلقة ، أما الأفكار فهي التي

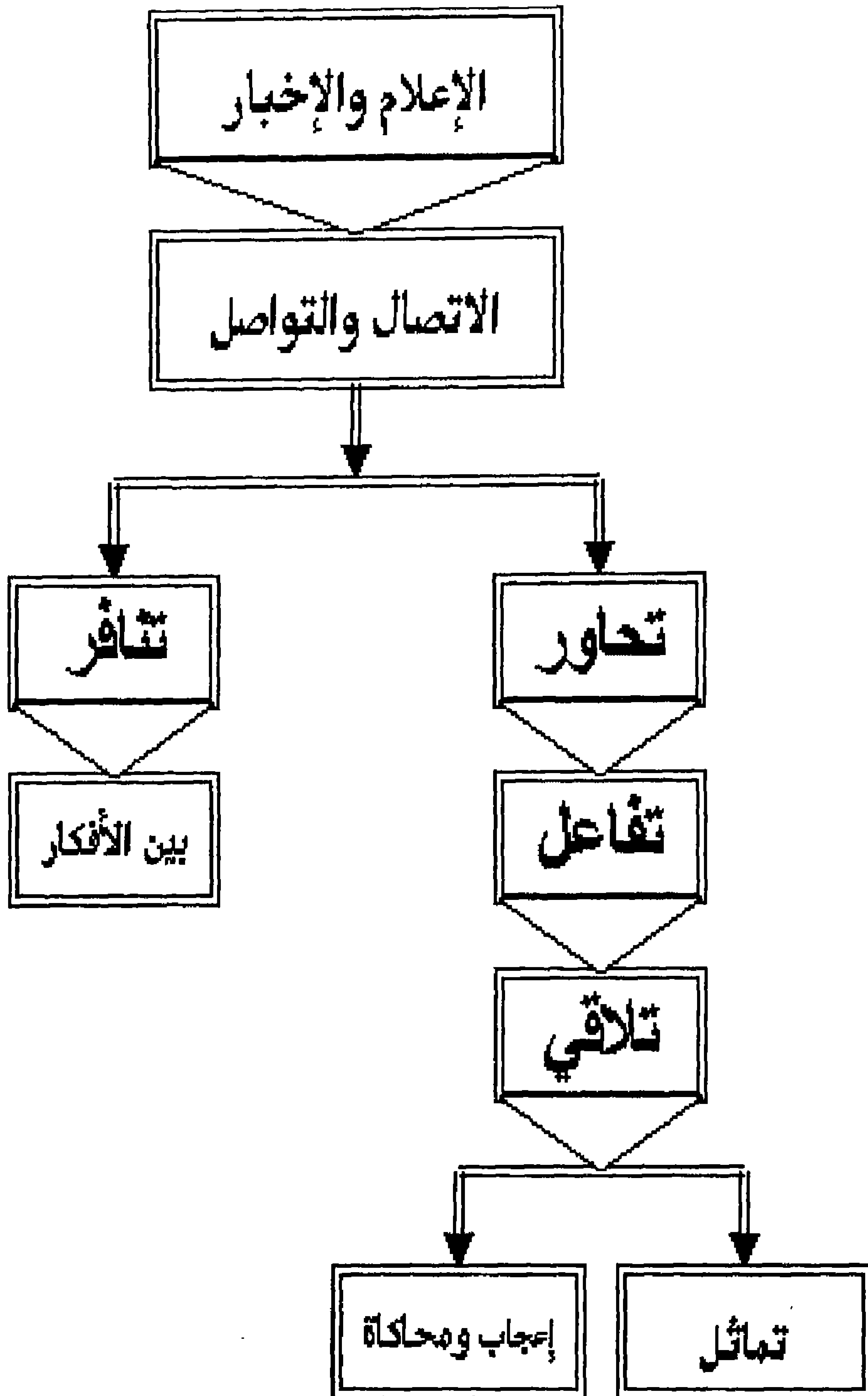
تتصارع وتتناطح لأنها تعبير عن رغبات بشرية لا تخلو من النقص والذلل ، فمن المتصور أن يحدث تنافر يؤدي إلى صراع وصدام بين حضارة بعينها مثل الحضارة الإسلامية ، وبين أفكار بعينها مثل الأفكار الماركسية أو الأفكار الرأسمالية ، أو بين المنظومتين الأخيرتين من الأفكار[1] .

هكذا تكون الأداة الحضارية عندما تهدف إلى تحقيق الذات الحضارية والمنطق الثقافي للإسلام كإحدى أدوات نموذج الإسلام في الإنماء .

---

[1]. للتفصيل يمكن الرجوع إلي : المجلد الرابع : الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) ، الجزء السابع : الخصائص .. التطور .. العلاقات ، والجزء الثامن : الحضارة الإسلامية في المعترك .

شكل بياني رقم (١٦) يوضح تدرج مراحل عملية الإعلام والإخبار



الفصل الثاني

الأداة الاقتصادية المادية

الأداة الاقتصادية المادية هي الأداة الثانية من أدوات نموذج الإنماء الإسلامي لتحقيق أهدافه ، وتحديداً هدفه المتعلق ببناء الشق المادي من حياة الفرد المسلم ، الأداة الاقتصادية — كما سبق التبيان — تنصرف إلى إشباع احتياجات الإنسان وتلبية متطلباته ، وقد تكون هذه الاحتياجات والمتطلبات في شكل سلع ومنتجات وقد تكون في شكل خدمات .

وهذه الأداة تعتبرها نماذج الإنماء الاقتصادية التي أفرزها الفكر البشري الأداة الأساسية وربما الوحيدة التي تعتمد عليها تلك النماذج في تحقيق أهدافها ، ومرد ذلك أن تلك النماذج لا ترمي إلى إحراز أهداف أخرى بخلاف الهدف الاقتصادي المتمثل في إشباع متطلبات واحتياجات الإنسان من السلع والخدمات ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة إلى نموذج الإنماء الإسلامي الذي يهدف إلى تحقيق أهداف حضارية وروحية بالإضافة إلى الهدف الاقتصادي المادي .

ويتفرع عن الأداة الاقتصادية المادية ثلاثة آليات تتضافر من أجل القيام بمهام هذه الأداة ، وتتمثل الآلية الأولى في تنظيم الإسلام للملكية والذي سبق تناوله أثناء الحديث عن الاقتصاد الإسلامي ، وذلك التنظيم يساعد على إنماء المقدرات الاقتصادية المادية للمجتمع من خلال إنماء المتاح من الموارد وإضافة الجديد ، ويتمتع الإسلام بتميز تنظيمه للملكية ، ومن شأن ذلك التميز أن يقود إلى ما سبق وقدمناه من تنامي ذاتي متواصل .

أما الآلية الثانية فتتجسد في مفهوم الإسلام لكل من العمل والإنتاج ، فالإسلام يتعامل مع العمل والإنتاج بأسلوب يقود إلى الإنماء الاقتصادي والمادي في دخل الفرد ودخل المجتمع في النهاية ، فالعمل من وجهة النظر الإسلامية يعتبر أهم عناصر الإنتاج حيث يهدف إلى تحويل كافة أفراد المجتمع القادرين على العمل إلى طاقة منتجة ، كذلك يجعل الإسلام من الإنتاج بالأساس أداة لإشباع حاجات ومتطلبات أفراد المجتمع أجمعين ، وليس لإشباع

حاجات ومتطلبات من يملكون القدرة على الشراء ، ومن ثم ينفرد الإسلام بمفاهيمه الخاصة تجاه العمل والإنتاج .

ثم تأتي الآلية الأخيرة متشكلة في دعوة الإسلام وسعيه الدائب نحو بناء قاعدة تقنية أساسية في كل دولة إسلامية تكون منطلقاً نحو الابتكار والتطوير ، ومن شأن هذه القاعدة التقنية أن تدعم بشكل عضوي الآليتين الأولى والثانية ، ولا يخفى ارتباط الآلية الأخيرة بالأداة الحضارية التي سبق تفصيلها في الفصل السابق من هذا الباب .

ويأتي هذا الفصل في ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : تنظيم الإسلام للملكية .

المبحث الثاني : العمل والإنتاج .

المبحث الثالث : بناء قاعدة تقنية .

المبحث الأول

تنظيم الإسلام للملكية

سبق أن أوضحنا في الجزء الأول من هذا المؤلف كيف أن الإسلام قسم الملكية إلى ثلاثة أقسام : قسم تملكه الدولة ويسمى ملكية الدولة أو القطاع الحكومي ، وقسم آخر تملكه الجماعة أو المجتمع ملكية عامة ويُعرف بالملكية الجماعية أو القطاع العام ، وتُشرف عليه أيضاً الدولة ، وقسم أخير يملكه الأفراد ويُعرف بالقطاع الخاص ، وهذا التنظيم الذي وضعه الإسلام للملكية يؤدي في ذاته إلى تنامي متواصل يمكن إيضاحه وتفصيله من خلال الآتي :

أولاً : اكتساب الملكية يحقق الإنماء الاقتصادي والمادي :

سبق أن أوضحنا أن الملكية الفردية لا يتم حيازتها واكتسابها إلا من خلال العمل والجهد ، حيث يعتبر هو السبب الأساسي والجوهري للحيازة والتملك في الاقتصاد الإسلامي ، فالعمل والجهد الذي يبذله الفرد يُدخل الحياة ثم النماء على مرفق أو مورد تنقصهما هاتان الصفتان ، ويتحقق بذلك إضافة إلى رأس مال المجتمع وثروته .

ومن ثم يكون نشوء أية ملكية فردية في ظل الاقتصاد الإسلامي مقترناً لا محالة بزيادة في ثروة المجتمع ورأس ماله ، ثم في دخله الإجمالي ، إذن فثمة علاقة بين متغيرات ثلاث : المتغير الأول ، نشوء الملكية الفردية الذي تولد نتيجة العمل والجهد ، المتغير الثاني ، تحقيق عمارة على ظهر الأرض ، والعمارة تعني كل إضافة إلى الموارد المتاحة وثروة المجتمع ، المتغير الثالث ، تحقيق الإنماء الاقتصادي والمادي كناتج نهائي للمتغيرين الأول والثاني ، من هذا الترتيب المنطقي تبلور الطرح الإسلامي المتعلق بتنظيم الملكية .

انتقل التنظيم الخاص بالملكية من طوره النظري إلى سياسة اتبعتها الدولة الإسلامية لتحقيق الإنماء الاقتصادي والمادي ، وقد عُرفت تلك السياسة باسم " إحياء الموات " وكان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم هو أول من وضع هذه السياسة موضع التطبيق ، فقد كانت الدولة الإسلامية الأولى " تواجه وضعاً كان تنظيم الملكية فيه مختلاً لصالح الملكية العامة "[1]، ونتج عن ذلك تعطيل للموارد لعدم قدرة الدولة على استغلال ما تحت يدها من موارد ، وكانت الأرض في ذلك الوقت هي أهم الموارد وأكثرها تأثيراً في رأس مال المجتمع وثروته .

إزاء هذه الوضعية عمد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى تطبيق سياسة " إحياء الموات " لإنشاء الملكية الفردية وما يصاحبها من تحقيق للإنماء الاقتصادي والمادي الذي يضيف إلى ثروة المجتمع ورأس ماله ، واتخذ تطبيق تلك السياسة الإجراءات التالية :

❖ من أحيا أرضاً ميتة فهي له :

المبدأ الأول الذي عمد الرسول الكريم إلى تطبيقه لإنجاز سياسة إحياء الموات ، وبالتالي نشر العمارة والنماء تمثل في حديثه الشريف حيث قال :" من أحيا أرضاً ميتة فهي له " ، والإحياء يعني نقل الأرض من حالة عدم القدرة على الإنتاج إلى حالة تكون فيها منتجة ، ومن يتمكن من القيام بذلك ، أي يحيى الأرض ويُدخلها إلى حلبة الإنتاج ، يصبح من حقه تملك تلك الأرض وحيازتها .

---

[1]. د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٣٣٥ .

❖ الجزاء المادي مقترن بحافز معنوي [الثواب] :

أضاف الرسول الكريم إلى الجزاء المادي على إحياء الأرض والمتمثل في تملكها حافزاً آخر تجسد في الثواب الأخروي من الله عز وجل لقاء القيام بهذا الإحياء ، فقد قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف :" من أحيا أرضاً ميتة فله بذلك أجر " ، وبذلك الحديث يترتب على إحياء الأرض أجران الأول : في الجزاء المادي المتمثل في تملك الأرض المنتجة ، والثاني : المتمثل في الثواب من الله عز وجل الذي يعتبر أن عمل الفرد المسلم من قبيل العبادة والقربى إليه سبحانه .

إن الطرح الاقتصادي الإسلامي لم يجعل من الملكية الخاصة هدفاً في ذاته ، وإنما جعل منها وسيلة لغاية ، وهي تحقيق الإنماء الاقتصادي وزيادة ثروة المجتمع وإنماء موارده ورأس ماله .

❖ إقطاع القادرين على العمل والإعمار :

ينتقل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم من الإقرار بالقول إلى إرساء الفعل والسلوك حيث يمارس إقطاع الأرض لمن رأى فيهم القدرة على العمل والإعمار ، ومن ثم فهذا بمثابة تكليف مباشر من المشرّع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى بالعمل والإعمار ، وقد رتب الرسول الكريم جزاءاً على المتخاذل أو المتهاون في العمل والإعمار ، حيث قرر محاسبة الفرد الذي أُقطع الأرض بعد ثلاث سنوات ، فإذا أحيا الأرض فهي له ، وله كذلك حسن ثواب الآخرة ، وإذا عجز عن ذلك فيُعان بإمداده بالمال أو أدوات الفلاحة والزراعة ، أو تنزع الأرض من يده ، وتُعطى لمن يقدر على إحيائها وإدخالها حلبة الإنتاج .

وهنا تتجلى عدة أمور تعد مهمة في الطرح الاقتصادي الإسلامي ، منها :

– إن الدولة الإسلامية ينبغي أن تبذل الجهد الإيجابي ، وتملك زمام المبادرة ، حيث توفر لمواطنيها فرصة المشاركة في الإنماء ، وبذل العمل والجهد ، والحث على التملك ، ترغيباً لهم ومخاطبة لغريزة حب التملك لديهم .

– إن الدولة بقيامها بتلك المبادرة تمارس دورها المفروض عليها شرعاً ، والمتمثل في قيامها بعمارة الأرض وزيادة ثروة المجتمع وإنماء موارده .

– " إن الدولة ينبغي أن تترفق لتحقيق واجب عمارة الأرض باختيار ذوي المواهب في التعمير ، فلا تنتظر أن يقدموا أنفسهم ، بل تختارهم كأنها تكرمهم ، وتعرف لهم قيمة مواهبهم ، ثم تضعهم أمام مسئولية محددة يحاسبون عليها بعد فترة " .[1]

❖ الاحتفاظ بملكية الأرض رهن بالحفاظ على حياتها :

إذا كان إعمار الأرض وإحياؤها بإدخالها إلى حلبة الإنتاج مبرراً لتملكها ، فماذا لو خرجت الأرض من حلبة الإنتاج وعادت إلى حالة الموات مرة أخرى ، وهي لن تعود إلى حالة الموات إلا إذا تقاعس مالكها عن الحفاظ عليها في حالة الحياة ، وتقاعس مالك الأرض عن الحفاظ على حياة أرضه مبرراً كذلك لإسقاط ملكيته لها ، لأن في ذلك إهداراً لمورد من موارد المجتمع وحقاً من حقوقه ، كما أن الجزاء من جنس العمل ، فمن عمل يُكافأ ومن تقاعس يُعاقب .

[1]. المرجع السابق ، ص ٣٣٧ .

❖ ما ينطبق على الأرض ينطبق على كافة موارد المجتمع ومصادر ثروته :

اتضح مما سبق كيف أصبحت الملكية أداة من أدوات الإنماء الاقتصادي والمادي ، وما سبق كمثال يتعلق بالأرض ، وما ينطبق على الأرض ينطبق على كافة موارد المجتمع ومصادر ثروته ، وإنما ذُكر مَثل الأرض تحديداً لأن الأرض كانت في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم هي المصدر الأساسي للثروة ، أما في عصرنا الراهن ، وقد تعددت أشكال وصور مصادر الثروة في المجتمع ، فينبغي تطبيق نفس السياسة وهي تشجيع ملكية المشاريع والوحدات الإنتاجية عن طريق تشجيع العمل ومساعدة الأفراد بمنحهم عناصر ومقومات إقامة المشاريع والوحدات الإنتاجية .

ثانياً : وجود الملكية العامة يحقق الإنماء الاقتصادي والمادي :

إذا كان الإسلام يسمح بوجود الملكية الخاصة جنباً إلى جنب مع الملكية العامة ، فهو لا يسمح بذلك للوجود في حد ذاته ، وإنما يهدف من وراء ذلك إلى أن تساهم كل من الملكيتين في الإنماء بدور خاص بهما يتواءم مع طبيعتهما وحجميهما .

❖ الملكية العامة تفرض على الدولة المشاركة في عمليات الإنماء :

إن قيام الملكية العامة تحت إشراف الدولة ، وكذلك قيام ملكية الدولة منفردة ، تفرض على الدولة أن يكون لها دور في الإنماء الاقتصادي والمادي من خلال إدارة الملكية العامة أو بتمكين الأفراد من إدارتها وإنمائها .

❖ توزيع الأدوار بين الملكية العامة والملكية الخاصة :

للملكية العامة دور مهم في الإنماء الاقتصادي والمادي تستمده من ضخامة الموارد التي تتكون منها ، ومن شأن هذه الضخامة أن توضح الدور الفعال للملكية العامة في تحقيق الإنماء الاقتصادي ، حيث أن سيطرة الملكية الفردية على هذه الموارد غير محقق لمصالح المجتمع ، ولهذا كان وجودها في إطار الملكية العامة هو الكفيل بتوجيه طاقاتها لصالح المجتمع ، وهكذا تؤدي الملكية العامة دوراً لا يمكن للملكية الخاصة أن تضطلع به وتحقق للجماعة مصالح تعجز عن تحقيقها الملكية الخاصة ، وعليه فازدواجية الملكية في الإسلام يحقق مزجاً بين أداتين متساندتين تُوزع بينهما الأدوار الإنمائية حسب طاقة وإمكانية كل منهما .

ثالثاً : نشر نطاق الملكية الخاصة يحقق الإنماء الاقتصادي والمادي :

إذا كانت الملكية الخاصة — كما سبق الإيضاح — تؤدي إلى تحقيق الإنماء الاقتصادي فإن الاقتصاد الإسلامي يعمد إلى نشر الملكية الخاصة لاقترانها بالإنماء ، فهو لا يضع حداً للملكية ، فإذا قُدّر للمجتمع المسلم تحقيق نطاق الغني لكافة أفراده ، فهو عندئذ لا يصادر حق أفراده في التملك ، ولا يضع حدوداً على الملكية ، حيث يدع الفرصة لإظهار المواهب وتنمية القدرات ، ومعنى ما تقدم أن الملكية مقيدة بنطاق الغني .[1]

كذلك يراعى الإسلام فيما يتعلق بحدود الملكية قدرة الشخص على العمارة والاستغلال " فلا يبيح الإسلام للفرد أن يتملك ما تعجز قدراته عن عمارته ، وإبقائه في حلبة الإنتاج ، ذلك أن تجاوز الملكية الفردية لهذا الحد فيه عدوان على السبب الذي شرعت من أجله في

[1]. الجزء الأول ، الباب الأول ، الفصل الثاني ، المبحث الثالث من هذا المجلد .

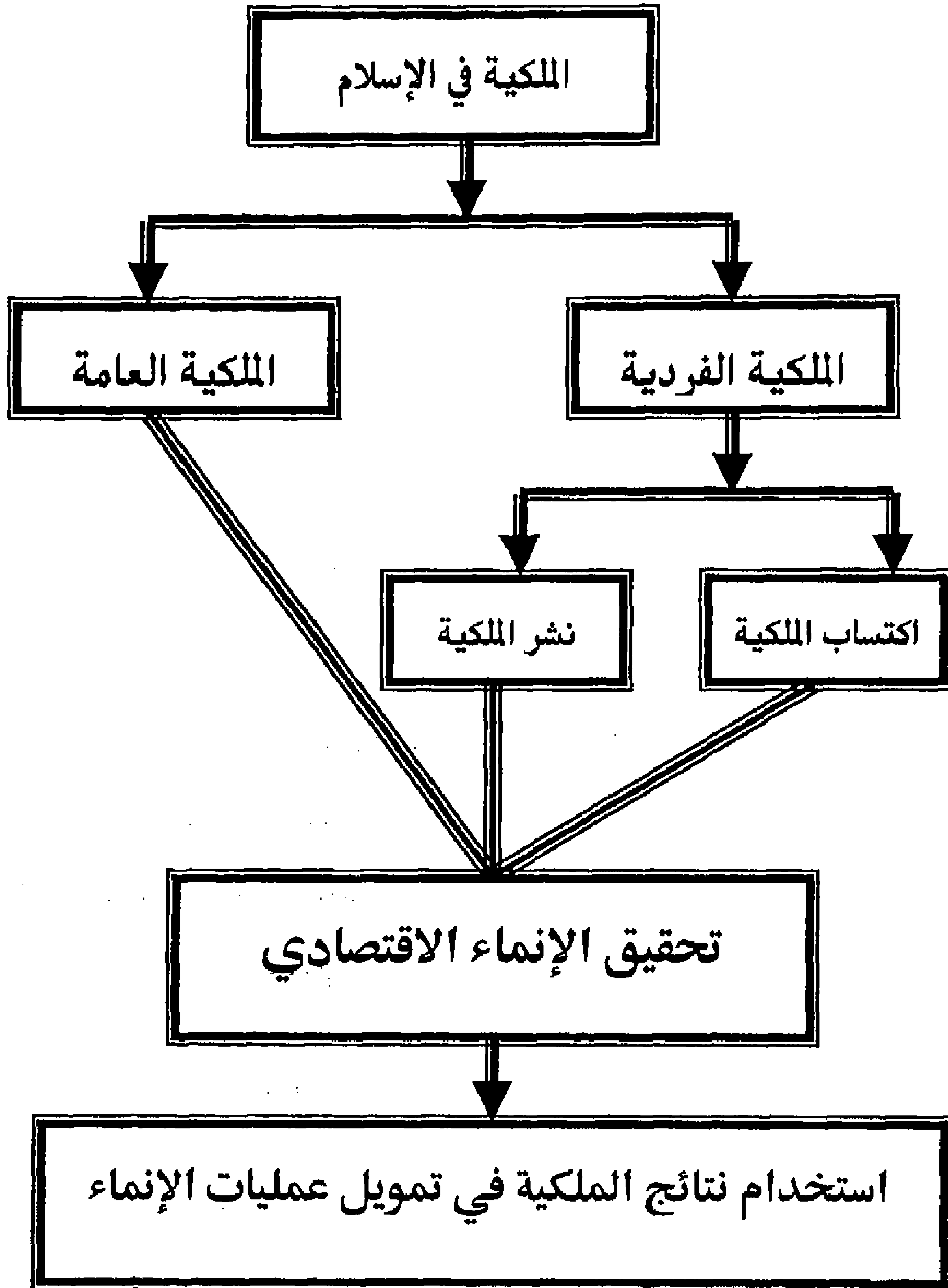
الإسلام ، وهو تحقيق الإنماء الاقتصادي ، فتملك الفرد لما لا يقدر على عمارته فيه تعطيل لموارد لا ينبغي أن تتعطل " .[1]

رابعاً : استخدام نتاج الملكية في تمويل عمليات الإنماء : [إحالة] :

يمثل نتاج الملكية العامة في الإسلام أهم الإيرادات العامة في الدولة التي تخصص للإنفاق على عمليات الإنماء الاقتصادي المادي ، كذلك يوجه الفائض الاقتصادي الناتج عن الملكية الخاصة — مملوكاً لأصحابه — إلى كل ميدان يرى الأفراد ضرورة توجيهه إليه لتحقيق الإنماء الاقتصادي ، ونحيل في تفصيل ذلك إلى الباب الرابع من هذا الجزء .

[1]. د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. مرجع سابق ، ص ٣٤٢ .

شكل بياني رقم (١٧) يوضح كيف يحقق تنظيم الإسلام للملكية
الشق المادي من نموذج الإنماء الإسلامي



المبحث الثاني

العمل والإنتاج

الآلية الفرعية الثانية التي تساند الأداة الاقتصادية المادية من أجل تحقيق الهدف الاقتصادي لنموذج الإنماء الإسلامي ، والمتمثل في بناء الشق المادي من حياة المسلم هي العمل والإنتاج ، ويمكن تناول هذه الآلية الفرعية من خلال الآتي :

أولاً : العمل والإنتاج في الإسلام :

سبق لنا الحديث عن العمل والإنتاج ، إلا أننا في هذه الجزئية سنتناول مسألتي العمل والإنتاج بوصفهما من الآليات الفرعية ضمن الوسيلة أو الأداة الاقتصادية التي تحقق الهدف الاقتصادي المادي من أهداف نموذج الإنماء الاقتصادي الإسلامي والمتمثل في بناء الجانب المادي في حياة الفرد المسلم .

والعمل يرتبط بالإنتاج أشد الارتباط إذ لا إنتاج بدون عمل ، وتهدف هذه الآلية الفرعية من آليات الأداة الاقتصادية المادية إلى تحقيق أعلى مستوى معيشي للفرد المسلم في ظل الإمكانيات المادية المتاحة في الدولة الإسلامية ، ويمكن التطرق إلى الحديث عن العمل والإنتاج في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي من خلال الآتي :

❖ **مفهوم الإنتاج في الإسلام :**

للإسلام خصوصية في تعريفه للإنتاج ، قد تختلف عن مفهوم الإنتاج في نماذج الإنماء الأخرى ، فماذا يعني الإنتاج في الإسلام ؟ :

– الإنتاج عبادة : في أكثر من موضع أوضحنا أن العمل عبادة ، وكون العمل عبادة يفرض على المسلم أن يحترم عناصر الإنتاج التي يتعبَّد بها ، ويتعامل معها دون إسراف أو تبديد ، وبذلك يتحقق الإنتاج بأعلى إنتاجية وبأقل كلفة ممكنة .

– الإنتاج يحقق منفعة معتبرة : والمنفعة المعتبرة التي يحققها الإنتاج ، تعني توافقها مع الشريعة ، وهذا التميز في مفهوم الإنتاج في الإسلام ناشئ من تعامل الإسلام مع الإنتاج بوصفه عبادة فالله لا يُعبد بمعصية .

❖ بُعدا الإنتاج في الإسلام : للإنتاج في الإسلام بُعدان :

– البُعد الفني أو التقني : وهو لا يختلف من مجتمع لآخر لخضوعه للقوانين العلمية الميكانيكية ، ويحث الإسلام أبناءه على بذل الجهد من أجل اكتشاف القوانين التي تزيد الإنتاج كماً وكيفاً ، فلكل شأن في الكون قانون لتثميره وانقياد غلّته ، وتبلغ به أقصى ما يقدّر لها من مضاعفة الكمية وتحسين النوع ، قال تعالى ﴿ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ۚ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾[1] ، والمقصود بالقدر في هذه الآية الكريمة أن لكل شيء نظماً وسنناً تنظم علاقته بكل ما في الكون – كما سبق الإيضاح في الفصل السابق – " من أخذه بسنته أقبلت عليه السنة بمالها من إخلاف الرزق ومكنون الثروة ، ولقد بلغ من إحراز ذلك أن جعله الله قانوناً منقاداً لكل من عمل به ، واستغله بحقه ، مؤمناً بالله أو غير مؤمن "[2] ، قال تعالى ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴾[3] .

[1] سورة الطلاق : ٣ .
[2] د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٣٦٥ .
[3] سورة هود : ١٥ .

وقال تعالى ﴿ مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾ كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾ ﴾[1] ، وتفيد الآيات الكريمة أن الله لا يخلف سننه الكونية مع من يصلحون بها دنياهم ، حتى ولو كانوا أهل شرك وكفر ، وهذا المنطق قد يفسر انقياد سنن الطبيعة لمن أحرزوا تقدماً في العلوم التطبيقية والتقنية وهم على غير دين الإسلام .

– البُعد الاقتصادي الاجتماعي : بالنسبة إلى البُعد الاقتصادي الاجتماعي للإنتاج فهو بُعد مذهبي يختلف من مجتمع لآخر تبعاً للمذهب الاقتصادي الذي يعتنقه المجتمع ، فإن الإسلام ينظم ويحدد أهداف الإنتاج ، ويحدد كذلك علاقة المنتج بما ينتجه ، وأيضاً علاقة الدولة بالإنتاج ودورها فيه ، وسوف نوالي ما تقدم بمزيد من التفصيل والتحليل في الجزئيات التالية .

❖ أهمية الإنتاج في الإسلام :

للإنتاج أهمية بالغة ، فهو أمر حيوي ومطلب استراتيجي يعتبر عماد الدولة الإسلامية وذروة سنامها ، فهو عبادة خالصة ، وعليه ترتكن صروح الدولة وعمدها وبه تتأكد استقلاليتها وتتحقق كرامتها ، وبكل ذلك ومعه يرتفع شأن الإسلام ويظهر على الدين كله ، وإلى الإيضاح :

[1]. سورة الإسراء : ١٨-٢١ .

-- مكانة الإنتاج كعبادة : يقول المصطفى الكريم صلوات الله وسلامه عليه " العبادة عشرة أجزاء تسعة منها في طلب الحلال " ومن ثم فإن طلب الحلال الذي يمثل تسعين بالمائة من عبادة الله الواحد الأحد يتجسد في السعي في مناكب الأرض التماساً للرزق من خباياها ، بزراعة أرضها واستخراج معادنها وتداول خيراتها ، أي استخدام القدرات التي أودعها الله تعالى في الإنسان في معالجة الطبيعة التي سخرها الله له من أجل إيجاد المنافع التي تشبع حاجاته ، في حين أن عبادة الإنسان لربه الذي يمثل عشرة بالمائة من عبادته تعالى يتشكل في الصلاة والصيام والزكاة والحج .

– الإنتاج وبناء الدولة : للإنتاج أثره البالغ في بناء الدولة ، فإذا تخلّف الإنتاج أو قلّ عن المستوى المطلوب ، لم تقم لها قائمة بين الأمم والشعوب ، ولم يقدّر لها القيام بواجباتها الموكولة إليها ، وعليه صار إنتاج ما تحتاج إليه الجماعة الإسلامية فرض كفاية على كل إنسان قادر على الوفاء بشيء من ذلك ، وفرض الكفاية في الإسلام أهم وممارسته أفضل من ممارسة فرض العين ، حيث أن فرض العين كالصلاة والصيام إذا تركه الفرد أثم وحده ، وإذا فعله أسقط الإثم عن نفسه فقط ، وفرض الكفاية إذا تُرك أثم كل المكلفين من المسلمين ، فإذا فعله أحد ، أسقط الإثم عن نفسه وعن جميع المسلمين ، وقام فيه مقام المسلمين .

إذن فإنتاج كل ما تحتاج إليه حياة الجماعة فرض كفاية على كل قادر من الأفراد والدولة كذلك ، فإذا عجز الأفراد عن إقامة مشروع معين أو الإنتاج في مجال معين فإن ذلك المجال الإنتاجي يصبح فرض عين على الدولة التي تصبح ملتزمة التزاماً بالقيام بسد ذلك المجال .

– الإنتاج وتحقيق الاستقلالية الدولية : كذلك تبدو أهمية الإنتاج في ضرورة استقلال الجماعة الإسلامية بإنتاج كافة السلع والمنتجات الضرورية ، بحيث لا تحتاج إلى غيرها ،

ويمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الأساسية ، بما يجنبها مغبة الاعتماد على غيرها والتبعية للآخرين .

فللإنتاج دوره في تحقيق الاستقلالية وحفظ الكيان في المجتمع الدولي ، وإذا كان الحق تبارك وتعالى قد قال في الأمة الإسلامية ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[1] ، فإن وضع الأمة الإسلامية في مقام الشاهد على الأمم الأخرى يوجب عليها أن تكون مستقلة في جميع شئونها لا سلطان لأجنبي عليها ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاستقلالية الاقتصادية وعدم الاعتماد إلا على الذات ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" التمسوا الرزق في خبايا الأرض " أي اطلبوا الرزق من مخابئ الأرض ، أطرافها وجنباتها ، سهولها ووديانها ، جبالها وأغوارها ، بحارها وأنهارها ، واجعلوها تكشف عما تكنه من ثروات وإمكانيات وأرزاق قدرها خالقها وجعلها سواءً للسائلين .

❖ المسئولية عن الإنتاج في الإسلام :

سبق أن أوضحنا أن ثمة جهتين تتوفر لديهما عناصر الإنتاج : الجهة الأولى ، الأفراد بصفاتهم الفردية وبما يمتلكون من موارد المجتمع التي رُبطت بذواتهم تحت مسمى " الملكية الخاصة " والجهة الثانية ، الدولة بما تضم من موارد مادية قرر الإسلام عدم تملكها ملكية خاصة ، وأوجب أن تُربط بجماعة المسلمين أو بدولتهم تحت مسمى " الملكية العامة

[1]. سورة البقرة : ١٤٣ .

وملكية الدولة " ومن التقسيم المتقدم للملكية إلى خاصة وعامة تتحدد درجة تدخل ومسئولية الدولة عـن النـشاط الاقتـصادي ، ويتـبين أن المـسئولية عـن الإنتـاج في النظـام الاقتـصادي الإسلامي موزعة بين الأفراد والدولة ، ونوضح ذلك فيما يلي :

– مسئولية الأفراد عن الإنتاج : تحدثنا مراراً عن قيمة العمل والإنتاج ، ومن ثم فكـل فـرد في ممارسته للإنتاج يكون جزءاً من الهيكـل العـام للإنتـاج في مجتمعـه ، كـذلك فكـل فـرد مسئول عن سلوك غيره من الأفراد في ميدان الإنتاج ، عملاً بمنهج الأمـر بـالمعروف والنهـي عن المنكر .

– مسئولية الدولة عن الإنتاج : مسئولية الدولة عن الإنتاج في الإسلام مسئولية كـبيرة تبـدو في صورتين — كما سبق الإيضاح — الصورة الأولى : المسئولية المباشرة عـن الإنتـاج في معظـم وأهم قطاعات الاقتصاد ، الصورة الثانية : المسئولية غـير المباشـرة عـن الإنتـاج مـن خـلال ممارسة حقها في الإشراف على ممارسة القطاع الخاص للإنتاج ومراقبتهـا لاسـتخدام مـوارد وطاقات المجتمع التي وضعها الإسلام تحت تصرف الأفراد .

ثانياً : مبدأ نطاق الغني :

الإنتاج وفقاً للمنهج الإسلامي موجـه لـسد حاجـة جميـع المـواطنين مـن الـسلع والخـدمات الضرورية أولاً ، ثم الحاجية ثانياً ، ثـم الكماليـة أخـيراً ، والمـنهج الإسـلامي لا يعتمـد في توزيعه للثروة والدخل والإنتاج على عنصر الملكية والعمل فقط بـل يعتمـد كـذلك إلى جانـب هذين العنصرين على حاجة الفرد المسلم ، وحاجة الفرد المسلم تعتبر في الإسلام مبرراً كافيـاً لأن يحصل صاحبها من الإنتاج الإجمالي على ما يحقق له مستوً كريماً من العيش يُعرف في الفكر الإسلامي " بنطاق الغني " .

وترتيباً على ما تقدم فإن حاجة الفرد ، سواء وجدت ما يدعمها من القدرة الشرائية أم لم تجد ، هي التي توجه الإنتاج وتحدد مسالكه من خلال " مبدأ نطاق الغني " ويمكن إيضاح وتحليل مبدأ نطاق الغني من خلال الآتي :

❖ **مفهوم نطاق الغني في الإسلام :**

لمفهوم نطاق الغني أكثر من بُعد ، وقد يؤدي تناول هذه الأبعاد مجتمعه إلى تكوين صورة واضحة ومحددة المعالم والأبعاد لذلك المفهوم :

– البعد النظري لنطاق الغني : فيما يتعلق بإيضاح البعد النظري لنطاق الغني نطرح نصين :

○ النص الأول : يوضح كيف يمكن للمسلم أن يستفيد من تشريع الزكاة ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " ... حتى يصيب قواماً من عيش أو سداداً من عيش " ومن هذا النص يمكن استخلاص الآتي :

□ ينبغي أن تُوفر الزكاة لكل فرد المقدار الذي يحقق له القوام أو السداد في حياته .

□ السداد أو القوام من العيش هو ما يُعرف " بنطاق الغني " .

□ إن نطاق الغِني يعني " حد الغنى " ، أي الخروج بالفرد من دائرة الفقر ، ووضعه على أول دائرة الغنى ، طيلة حياته ، وحسب ظروف عصره .

○ النص الثاني : ما قاله عمر بن الخطاب لعماله فيما يتعلق بتوزيع الزكاة " إذا أعطيتم فاغنوا ، كرروا عليهم الصدقة ، وإن راح على أحدهم مائة من الإبل " .[1]

– البعد المادي لنطاق الغني : يحتاج نطاق الغني بالإضافة إلى ما تقدم إلى تحديد مادي حتى يسهل على الدولة السعي نحو تحقيقه ، فنطاق الغني لا يُعين بقدر محدد من الثروة ، ولكنه عبارة عن دفق دائم من الدخل ، ينفقه الفرد على نفسه وعلى من يعولهم في حاجاته المتجددة والمتكررة بصرف النظر عن حجم ثروته ، ويقوم المختصون بتحديد تكلفة " حزمة الاحتياجات " على ضوء الأسعار السائدة والمستوى المعيشي الذي تتيحه ظروف المجتمع ، وللمختصين أن يرتبوا الحاجات المطلوب إشباعها حسب أهميتها ، إن عجزت ظروف المجتمع عن إشباعها كلها ، الأهم فالأهم حتى يستوي الجميع في الكفاف إن لم يكن غير ذلك ، فإن سمحت ظروف المجتمع يتمتع الجميع بمستوى " نطاق الغني " .

– البعد الزمني في تطبيق نطاق الغني : إضافة إلى البعدين اللذين تناولناهما بخصوص نطاق الغني ثمة بُعد ثالث ، يتعلق بالمدة الزمنية التي ينبغي إعطاء المحتاج ما يكفيه خلالها ، ولعل مجرد الحديث عن المدة الزمنية المذكورة ، يفرغ نطاق الغني من مضمونه ومحتواه ، ويبعده عن روح الشريعة الإسلامية ، فنطاق الغني ليس مرحلياً أو علاجاً وقتياً لمشكلة الفقر ، ولكنه قيمة دائمة ومفردة أساسية وثابتة من مفردات الإنتاج في النظام الاقتصادي الإسلامي ، ومن ثم فالمدى الزمني لنطاق الغني يعني طيلة حياة المسلم الذي كرّمه الإسلام طيلة حياته ، فضمن له كنفاً حصيناً وحرزاً ركيناً لا يُضام .

[1] الكاندهلوي ، حياة الصحابة ، المجلد الثاني ، ص ٣٢٥ .

❖ عناصر مبدأ نطاق الغني :

تتمثل عناصر مبدأ نطاق الغني في الآتي :

– القضاء على الفقر : ينبغي أن تسعى الدولة نحو الفقر لتقضي عليه ، وذلك بتوجيه كل الإمكانات التي يملكها المجتمع نحو إنتاج السلع والخدمات الضرورية والتي يحتاجها كل إنسان في المجتمع ولا تستمر الحياة بدونها ، ثم العناية بعد ذلك بالسلع والخدمات الحاجية والتي تشق الحياة من غيرها ، ثم الاهتمام بالسلع والخدمات الكمالية والتي تجمُل الحياة بها وتهنأ ، وما لم يتوفر النوع الأول من السلع والخدمات فلا يجوز توجيه الطاقات والإمكانات المتاحة نحو النوع الذي يليه .[1]

ويعني هذا العنصر إنتاج السلع والخدمات اللازمة لسد حاجة جماهير الناس لا لسد حاجة فئة معينة تحظى بالقدرة الشرائية ، فمبدأ نطاق الغني لا يعترف بالطلب موجهاً للإنتاج ، وإنما يعترف بحاجة البشر هدفاً يتجه الإنتاج نحو سدها ، حيث أن توفير نطاق الغني لا يقتصر على من يملك القدرة الشرائية ، وإنما يعمد الإسلام إلى تحقيقه لجميع الأفراد سواء أكانت بيدهم القدرة الشرائية أم لم تكن .[2]

وعليه فالحاجة في الاقتصاد الإسلامي تقوم بدور حيوي ومهم في توجيه الإنتاج بصرف النظر عن رصيدها النقدي وقوتها الاقتصادية ، كذلك فهذا العنصر من عناصر نطاق الغني يعني أن المجتمع بطاقاته وإمكاناته مسئول مسئولية مطلقة أمام نفسه وأمام الله عن توفير نطاق

[1] المرجع السابق ، ص ٣٩٠ .
[2] المرجع السابق ، ص ٣٩١ .

الغني لكل أفراده وبخاصة هؤلاء الذين يعجزون عن توفيره بأنفسهم ، وعدم القيام بذلك يُعد خيانة وهي أشد أنواع الخيانة .[1]

– فرض العمل على كل قادر : عندما تُسأل الدولة في الإسلام عن توفير " نطاق الغني " لكل إنسان ، **فينبغي أن تمارس حق فرض العمل على كل قادر عليه ، حتى يساهم بأكبر قدر يستطيعه في خلق الدفق المستمر من الدخل الذي يسد حاجته الأساسية** ، وإن لم يكفه أُعطى ما يحقق له تمام الغني ، **فقيامه بالعمل شرط مبدئي للاستفادة من " نطاق الغني "** ، فقد قرر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أن من ينكل عن العمل وهو قادر عليه لا حق له في أن يستفيد من " نطاق الغني " حيث قال :" لا حظ في الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب " .[2]

فأولى أدوات تحقيق " نطاق الغني " استخدام الدولة لعنصر العمل في توفير " نطاق الغني " لصاحبه ، عن طريق نشر نطاق الملكية الخاصة ، وإتاحة فرصة التملك لكل قادر على استثمار ما يملك ، من إقطاع للأرض الموات لإحيائها ، أو توزيع الأرض التي أحيتها على القادرين لاستغلالها ، أو تقديم رأس المال للقادر على مزاولة الإنتاج في أي قطاع إنتاجي لديه فيه خبرة وله عليه قدرة ، ومعنى ما تقدم أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس دفع الفقراء في تيار الحياة الاقتصادية عن طريق خلق فرص للعمالة ، فالعمل فريضة على كل قادر ، وللدولة حق إجباره على مزاولته ، وهي تملك إغراءه باستغلال غريزة الملكية الخاصة ، التي فُطر الإنسان عليها .[3]

---

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2]. المرجع السابق ، ص ٣٩٢ .
[3]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

– تزامن الإنتاج والتوزيع : يعنى تـزامن الإنتـاج والتوزيـع حـدوث التوزيـع لحظـة القيـام بالعملية الإنتاجية ، ويتحقق ذلك عن طريق العمالة الكاملة ، وتوجيه كافة الإمكانات نحو إشباع حاجـات الأفـراد الأساسـية فالحاجيـة فالكماليـة والـتي يمثلـها " نطـاق الغـني " الإسـلامي .[1]

فالإسلام إذن لا يوزع ثمار الإنماء وإنما يوزع مقدرات الإنماء ، من عمل ، عن طريق تـوفيره لكل قادر ، ومن ملكية خاصة ، فينـشر نطاقهـا ، أو ملكيـة عامـة هـي بطبيعتهـا منتـشرة التوزيع ، إذ هي في خدمة الجميع بأصل نشأتها ، وبهذا يتحقق للإسـلام توزيـع مقـدرات الإنماء ، فيتحقق تزامن الإنتاج والتوزيع ، بحيث يكون إنتاج سلعة أو خدمـة مـا يعـني في نفس الوقت سد حاجة من الحاجات .

إن ما تقدم يفيد أن نموذج الإنماء الإسلامي في تفعيل أداته الاقتـصادية يعمـل وفـق أسـلوب تزامن الإنتاج والتوزيع ، حيث يتم التوزيع لحظة الإنتاج ، بل إن التوزيع ليكاد أن يكـون سابقاً على الإنتاج ، فعندما يوضع تحت يد الفرد إمكان سد الحاجة فإن التوزيع يكون قـد تم قبل الإنتاج .

❖ **الأسانيد الشرعية لمبدأ " نطاق الغني " :**

يقوم مبدأ " نطاق الغني " على أسانيد شرعية ترتبط أساساً بالموارد المتاحة للمجتمـع ونظـرة الإسلام إلى الإنسان ومكانته ، ونظرة الإسلام للمشكلة الاقتصادية ومعالجته لها ، وقد سـبق لنا تناول كافة هذه القضايا في الجـزء الأول مـن هـذا المجلـد ، ونفـرغ في هـذه الجزئيـة إلى تناول الأسانيد الشرعية التي يرتكز عليها مبدأ " نطاق الغني " والتي تتمثل في الآتي :

---

[1]. المرجع السابق ، ص ٣٩٤ .

- موقف الإسلام من ندرة الموارد :

أوضحنا تفصيلاً أن الإسلام يكشف عن أن الموارد التي أودعها الله تعالى في باطن الأرض وظاهرها ، تكفي لسد حاجات جميع البشر مهما تكاثروا وتضاعفت أعدادهم[1] ، وأن ما يبدو من ندرة في الموارد إن هو إلا نتاج مثالب وسوء تصرف من الناس ، فهناك الظلم والأثرة من ناحية وهناك كفران النعمة بعدم استخدام الموارد أو تبديدها من ناحية أخرى[2] ، ومبدأ " نطاق الغني " هو المنقذ من كل ذلك .

- حق الجماعة في موارد الثروة :

كذلك يرشد الإسلام إلى أن موارد الثروة هي حق للجميع لأنها خُلقت من أجلهم وينبغي أن تكون في خدمتهم ، سواء ربطت ملكيتها باسم فرد بالذات ، أم كانت باسم الجماعة أو الدولة ، **إن الملكية الخاصة أو العامة في الإسلام أسلوب استثماري لا أكثر ، أما منفعة الملكية فهي للجميع في ظل الإسلام** ، وعلى هذا الأساس يرتكن مبدأ " نطاق الغني " في بعض مفرداته ، مثل مبدأ المساواة بين الناس في الانتفاع بثمار الملكية أياً كان شكلها ، فإذا كان الفرد قادراً على ممارسة الإنتاج وجب على الدولة أن تهيئ له فرصة الممارسة ، ومن لم يكن ذا قدرة لسبب خارج عن إرادته فعلى الدولة أن تضمن له حقه في موارد الجماعة ، فهو أحد أفرادها وذلك بتوفير " نطاق الغني " له .[3]

---

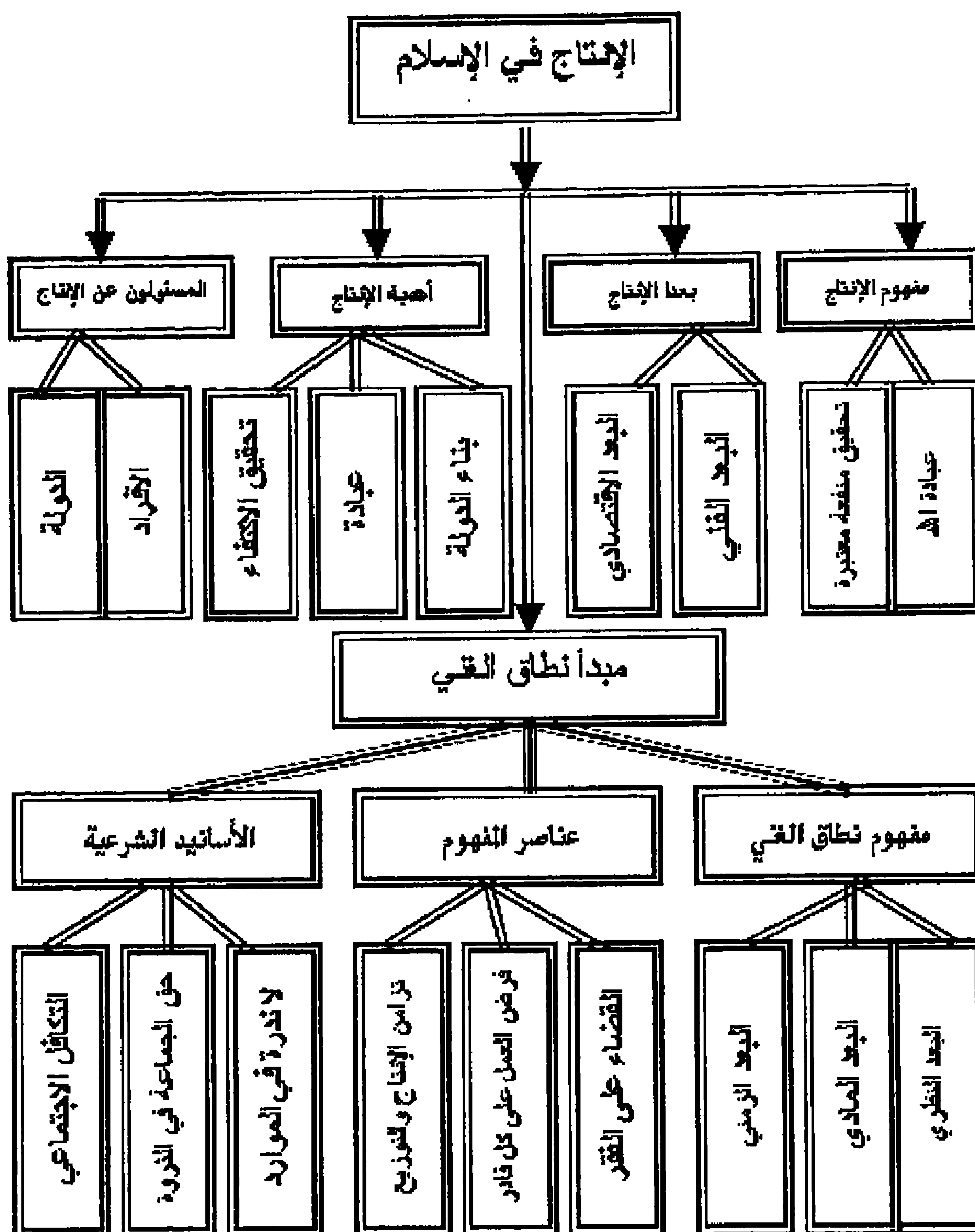
[1]. الجزء الاول ، الباب الاول ، من هذا المجلد .
[2]. المرجع السابق .
[3]. د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

- التكافل بين المسلمين المبني على الإخاء :

الإسلام يرغّب المسلمين في التكافل والتآخي فيما بينهم – كما سبق الإيضاح – فجعل كل فرد مسئولاً عن أخيه في حدود إمكاناته وقدراته ، وعلى الدولة أن تساند الأفراد في تحقيق ذلك بأن تتدخل لمساعدة المحتاجين من خلال نشر مظلة الضمان الاجتماعي التي تجسد مبدأ " نطاق الغني "على أرض الواقع .

شكل بياني رقم (١٨) يوضح كيف يحقق الإنتاج الإنماء الاقتصادي

[بناء الشق المادي في حياة المسلم]



المبحث الثالث

بناء قاعدة تقنية

في هذا المبحث ننتقل إلى الآلية الفرعية الثالثة العاملة في نطاق الأداة الاقتصادية المادية ، وهذه الآلية لا تقل في أهميتها عن الآليتين الفرعيتين المذكورتين ، وتختص هذه الآلية الفرعية ببناء قاعدة تقنية داخل إطار الدولة الإسلامية ذات سمات وخصائص نابعة من الأصول والمبادئ الإسلامية ، وتحتاج هذه القاعدة إلى عمليات بنائية وهيكلية مركبة ومعقدة ، ويمكن تناول هذه العمليات من خلال الآتي :

أولاً : الفرق بين التكنولوجيا وإفرازاتها :

ونحن بصدد التخطيط لبناء قاعدة تقنية ينبغي التفرقة بين المقصود بالتكنولوجيا والمقصود بالإفرازات التكنولوجية ، حيث أن هذه التفرقة ذات أهمية ، خاصة ونحن بصدد بناء القاعدة التقنية :

❖ ماهية مدرك التكنولوجيا :

التكنولوجيا تعني زخم العمليات المتواصلة التي تهدف إلى اكتشافات وابتكارات جديدة ، تستخدم تطبيقاتها في نواحي الحياة المختلفة ، ومن هذا التعريف يمكن استخلاص جملة العناصر التالية :

– عمليات علمية متواصلة : تعبر عن جهد منظم ، يقوده فكر بشري عميق ومرتب يُعرف بالعلم ، وهذه العمليات ليست وقتية أو مرحلية أو مصادفة ، ولكنها عمليات ثابتة

وراسخة ومستمرة محددة الهدف والغاية ، تمتزج فيها جهود الأفراد والمؤسسات والدولة نفسها بأجهزتها ومؤسساتها .

– هدف هذه العمليات هو الاكتشافات والابتكارات الجديدة : في كافة مجالات الحياة الطبيعية والبشرية ، وقد يكون الهدف هو تطوير اكتشافات أو ابتكارات قديمة ، ومن ثم يتضح أن تلك العمليات عبارة عن بناء أو تراكم منطقي متواصل يرتبط بعضه ببعض .

– تُستخدم تطبيقات الاكتشافات والابتكارات الجديدة أو المطوَّرة في نواحي الحياة المختلفة ، وهذا هو الهدف النهائي للاكتشافات والابتكارات العلمية ، فتطبيقاتها هي ما يُعرف بالإفرازات التكنولوجية أو ثمار التكنولوجيا ، وهي تستغل لتسهيل أمور الحياة وتذليل صعابها ومشاقها والسيطرة على مقدرات الطبيعة وعناصر الوجود الإنساني لمصلحة الإنسان .

❖ **الفرق بين التكنولوجيا وإفرازاتها أو ثمارها :**

بعد أن استبان المقصود من مدرك التكنولوجيا ننتقل إلى إيضاح الفرق بين التكنولوجيا كعملية مركبة ومعقدة وبين إفرازاتها أو ثمارها ، فمن خلال التعريف السابق الذي احتوى الشقين : التكنولوجيا والثمار ، يمكن الفصل بينهما بشكل غير تعسفي من خلال ما يلي :

– المرحلة الأولى في بناء التكنولوجيا : تأسيس وبناء جهد علمي متواصل ، يقوده فكر بشري عميق ومرتب .

– المرحلة الثانية في بناء التكنولوجيا : تشجيع الاكتشافات والابتكارات الجديدة أو المطوَّرة في كافة نواحي الحياة وموجودات الطبيعة والكون .

هاتان المرحلتان يكونان معاً مدرك التكنولوجيا ، كعمليات وجهود وتفاعلات تستهدف البحث والكشف عن الجديد .

– المرحلة الثالثة في بناء التكنولوجيا : تطبيقات الاكتشافات والابتكارات الجديدة والمطوَّرة في نواحي الحياة المختلفة ، وهو الهدف النهائي للعمليات التكنولوجية ، وتعتبر هذه التطبيقات هي إفرازات وثمار التكنولوجيا وإنجازاتها في كافة المجالات .

ثانياً : الأسانيد الشرعية الموجبة لبناء قاعدة تقنية إسلامية :

ثمة جملة من الأسانيد الشرعية تقود جميعها إلى ضرورة بناء قاعدة تقنية إسلامية ، يمكن رصد هذه الأسانيد فيما يلي :

❖ دعوة المسلم إلى اكتناه الحقائق العلمية :

أرشد الحق تبارك وتعالى جميع خلقه والمسلمين من باب أولى إلى اكتناه الحقائق العلمية والتوصل إلى جذورها وتطبيقاتها ، قال تعالى ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾.[1]

---

[1]. سورة يونس : ١٠١ .

وقــال تعــالى ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ﴾[1] .

وقــال تعــالى ﴿ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَتَكُونَ لَهُمۡ قُلُوبٞ يَعۡقِلُونَ بِهَآ أَوۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۖ فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ ﴾.[2]

وقال تعــالى ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحۡمَتِ ٱللَّهِ كَيۡفَ يُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾.[3]

وقــال تعــالى ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥ ﴾.[4]

❖ الاستفادة من العلم في الحياة :

زيادة على ما قدمنا يرشد الحق تبارك وتعالى إلى أن العلم لا يُعرف عبثاً ، ولا يستهدف من وراء الإلمام به اللهو واللعب ، ولكنه لإثراء الحياة والعون على فعل الخيرات وصلاح المجتمع وطاعة الله وعبادته ، قال تعالى ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ﴾.[5]

---

[1]. سورة طه : ١١٤
[2]. سورة الحج : ٤٦ .
[3]. سورة الروم : ٥٠ .
[4]. سورة العلق : ١-٥ .
[5]. سورة آل عمران : ١٨٧ .

وقال تعالى ﴿ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا۟ ٱلسَّبِيلَ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ ۚ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾.[3]

❖ دلالة العلم على قدرة الله وترسيخ الإيمان :

لا يقتصر دور العلم على فوائده العديدة في حياة الفرد والجماعة ، ولكن العلم دلالة على قدرة الله المطلقة وترسيخ لإيمان العلماء والمستفيدين من العلم ، قال تعالى ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴾.[5]

وقال تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾.[6]

---

[1]. سورة النساء : ٣٧ .
[2]. سورة النساء : ٤٤ .
[3]. سورة الأنعام : ٦٧
[4]. سورة العنكبوت : ٤٣ .
[5]. سورة الروم : ٢٢ .
[6]. سورة فاطر : ٢٨ .

ثالثاً : خطوات بناء قاعدة تقنية إسلامية :

تحتاج القاعدة التقنية في بنائها إلى تدرج يأتي في خطوات نتناولها في الآتي :

❖ التلاؤم بين البيئة الإسلامية والقاعدة التقنية :

سبق أن أوضحنا أن تلاؤم البيئة التي تُستنبت فيها أية أفكار أمر ضروري لنمو تلك الأفكار وازدهارها ، وتحتاج القاعدة التقنية الإسلامية إلى بيئة مناسبة لنموها وازدهارها ، وتعتبر البيئة الإسلامية من أنسب البيئات لاستزراع قاعدة تقنية ، وذلك لما سبق وأوضحنا من تحبيذ الإسلام للعلم واحترامه وتقديره للعلماء ، وحثه الدائم على اكتشاف مجاهل الطبيعة والكون .

❖ تأسيس القاعدة التقنية [العقول] :

بعد إعداد وتهيئة البيئة المناسبة وهي البيئة الإسلامية ، نتجه إلى تأسيس القاعدة التكنولوجية ، والقاعدة التكنولوجية قوامها وصلبها العقول والأدمغة المفكرة والعاملة وبدون هذه العقول والأدمغة لا يمكن بحال بناء قاعدة تقنية .

❖ بناء الصرح التقني :

بعد تأسيس القاعدة التقنية المتمثلة في إعداد العقول والأدمغة ننطلق إلى عملية بناء الصرح التقني من خلال ترتيب القيم التقنية المتمثل في الفكر التقني وهدفه وغايته ، وينبغي ألا يغيب عن الذهن أن بناء الصرح التقني يحتاج إلى تطور حضاري طويل ، ويتم ذلك من خلال أسلوبين :

– الأسلوب الأول : تطوير التكنولوجيا المحلية المتاحة ، حتى يقدّر لها المساهمة الفعالة في بناء القاعدة التقنية .

– الأسلوب الثاني : تطويع التكنولوجيا الأجنبية لظروفنا ، باستخدام نفس الأفكار التي استخدمها الآخرون ، وتطوير ما تسفر عنه هذه الأفكار لدينا .

رابعاً : العلاقة التبادلية بين القاعدة التقنية وبين نموذج الإنماء الإسلامي :

عند الحديث عن العلاقة بين القاعدة التقنية وبين نموذج الإنماء الإسلامي يتبادر إلى الذهن أن المحلل يتعامل مع علاقة من نوع خاص ، فهي علاقة تبادلية بادئ ذي بدء ، ولكن الإنماء يملك فيها زمام المبادرة ، فالقاعدة التقنية تضع أصولها وأسسها وقواعدها أولاً ، ثم بعد ذلك تنتقل المبادرة إلى الإنماء ، فالتكنولوجيا وليدة الإنماء ، ثم تعود التكنولوجيا مرة أخرى لتؤثر في الإنماء ، وتستمر هذه العلاقة التبادلية الديالكتيكية بين الإنماء والتكنولوجيا في اتجاه تصاعدي .

خامساً : علاقة القاعدة التقنية الإسلامية بالأداة الحضارية لتحقيق الإنماء :

ترتبط عملية بناء القاعدة التقنية الإسلامية بالأداة الحضارية — التي سبق تناولها تفصيلاً في البند السابق — أشد الارتباط ، فالأداة الحضارية قائمة في جزء كبير منها على إنماء وتطوير أدوات التعامل مع عناصر الوجود الإنساني من خلال الاكتشافات والابتكارات في كافة المجالات الطبيعية والكونية ، وهذا عينه يمثل جزءاً مهماً في بناء القاعدة التقنية الإسلامية [1] .

[1]. للتفصيل يمكن الرجوع إلي : المجلد الرابع : الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) ، الجزء السادس : العلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، الفصل الثامن.

الفصل الثالث

الأداة العقائدية الروحية

للإنسان موقع فريد في نموذج الإنماء الإسلامي ، فالفرد هو أهم أداة من أدوات الإنماء فهو الفاعل الرئيسي فيها ، وهو كذلك المستهدف الأول والأخير من وراء عملية الإنماء بكافة أشكالها وصورها ، والفرد ينقسم إلى شقين : شق مادي يتمثل في حاجات ورغبات ومتطلبات ، وشق روحي يتشكل في قيم ومبادئ ومُثل ، والإنماء يستهدف النهوض بهذين الشقين المادي والروحي معاً ، ولقد تناولنا تفصيلاً كيف يمكن النهوض بالشق المادي للإنسان المسلم ، وفي هذا الفصل نتحول إلى دراسة كيفية النهوض بالشق الروحي للمسلم عبر الأداة العقائدية الروحية .

والأداة العقائدية الروحية تتصل ببناء عقل الإنسان وفكره ، فهي التي تفرغ فؤاده وعقله من أية أفكار أو معتقدات غير الإسلام ، ثم تملئه فهماً واستيعاباً للدين الإسلامي ، وشتان بين إنسان يملأ قلبه الإيمان وتترع نفسه بالطمأنينة والأمن والقناعة ، وبين آخر يُلهب ظهره الخوف من الفقر ، ويلهث وراء سراب الغنى والثروة الخادع ، فمع أيهما يكون الإنماء أجدى وأنفع وأبلغ تأثيراً ، مع من يكفيه القليل لأنه قنوع ، أم مع من لا يشبع ويقول دائماً هل من مزيد .

إن غذاء الروح يمري سريعاً على الجسد ، ويجعله يكتفي بأقل القليل من سد الرمق أما الروح التي تتضور جوعاً إلى القيمة والمبدأ والمثل فهي لا تشبع حتى ولو أُلقى في جوفها ملء الأرض رزقاً وقوتاً .

إن الأداة العقائدية الروحية تقوم بصنع الفرد المسلم على عيني الإسلام ، وتجعل منه فرداً متميزاً ومتفرداً قادراً على تحمل المسئولية والنهوض بتبعاتها ، ويسلك سلوكاً رشيداً يدفع بالإنماء حثيثاً إلى الأمام ، وتقوم كذلك ببناء أفراد يتحلون بالقيم المطلوب توفيرها في الفرد القادر على الإسهام في تحقيق الإنماء الاقتصادي ألا وهي القيم الإسلامية .

لقد لوحظ اهتمام الإسلام ممثلاً في نموذجه للإنماء بالإنسان مشتملاً جانبيه المادي والروحي ، ومرد ذلك الاهتمام هو أن الإنسان يمثل الفاعل الرئيسي في عمليات الإنماء والإحداث ، كذلك فهو المستهدف الأساسي من وراء تلك العمليات ، فالمخطط للإنماء والمنفذ لعملياته والمتابع والمشرف والمقيِّم لتلك العمليات هو الإنسان ثم إن الشق المادي من الإنماء والذي يستهدف تحقيق الحياة الطيبة ، يقصد من وراء ذلك الإنسان ، وعليه فالإنسان هو الوسيلة والغاية للإنماء ، ومن ثم كان من المتوجب بناؤه على القيم الرفيعة والمبادئ السامية التي تتجمع كلها في نموذج الإسلام في الإنماء ، وتعد القيم الإسلامية من أكثر القيم تلاؤماً وتماشياً مع الإنماء الاقتصادي ، مما تقدم فقد رأينا أن نخصص هذا الفصل لتناول الأداة العقائدية الروحية من خلال المباحث الثلاثة التالية :

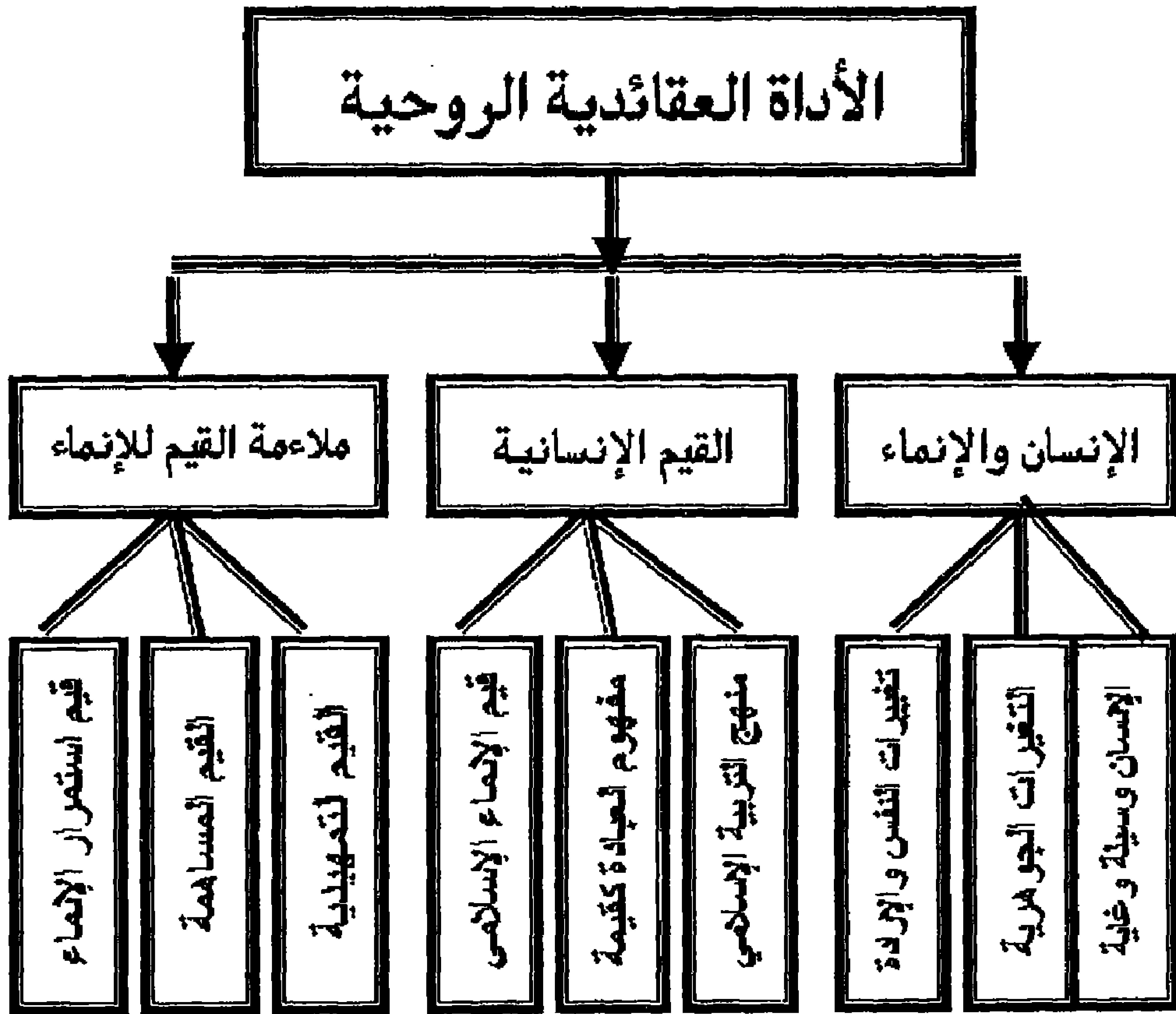
المبحث الأول : الإنسان والإنماء الاقتصادي .

المبحث الثاني : أهم القيم التي ينشأ عليها المسلم .

المبحث الثالث : ملاءمة القيم الإسلامية لاحتياجات الإنماء .

شكل بياني رقم (١٩) يوضح

عناصر الأداة العقائدية الروحية



المبحث الأول

الإنسان والإنماء الاقتصادي

يمكن تناول علاقة الإنسان بالإنماء الاقتصادي من خلال الآتي :

أولاً : الإنسان وسيلة الإنماء وغايته :

ذكرنا في أكثر من موضع أن علاقة الإنسان بالإنماء علاقة عضوية ، علاقة الشيء بنفسه ، بحيث يكون الحديث عن الإنماء حديث عن الإنسان في ذات الوقت ، فالإنسان هو صانعه والقائم به ، وهو في نفس الوقت الهدف منه ، فهو الوسيلة والغاية ، السبب والنتيجة ، وغياب دوره الفعال غياب له ، ورغبته في تحقيقه هي نقطة البدء فيه .

إن الأداة العقائدية الروحية تعمل على جعل الإنسان إنساناً على أكمل وجه ، وبذلك تصل به إلى الإنسان الملائم لقيادة الإنماء والنهوض بتبعاته ، من خلال ما يترتب على الإنماء من متغيرات تلحق بالإنسان على مدى فترات طويلة .

ثانياً : الإنماء والتغييرات الجوهرية التي تصيب الإنسان :

قدمنا أن الإنسان هو العنصر الأساسي في الإنماء ، وترتيباً على تصرفاته وسلوكياته تتم عمليات الإنماء ، فإذا لم يتغير الإنسان ويغير آراءه واتجاهاته وسلوكياته ومحتواه النفسي ، فلن يتغير شئ في محبطه المادي ، فكل التغييرات التي تصيب حياة الإنسان إنما ترجع إلى ما يحدثه في نفسه من تغيير ، وكل تغيير مادي يكون تابعاً لتغيير نفسي أصاب أفراد المجتمع .[1]

[1]. د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

إن الأداة العقائدية الروحية تعد ضرورة لإحداث تغييرات تصيب الإنسان ، وينتج عنها اتصافه بصفات معينة ، واعتناقه لقيم ومبادئ تقود إلى الإنماء والإحداث ، وهذه التغيرات التي تحدث في حياة الإنسان يتبعها تغيرات أخرى تعتري الحياة الاقتصادية والمادية ، إذن فالإنماء ليس عملية اقتصادية مادية فحسب بل هو جهد ضخم لا يقتصر على إقامة الصروح الإنتاجية ، بل قبل ذلك يجب أن ينصرف إلى تهيئة الفرد مادياً ومعنوياً لمجابهة عملية الإنماء الشامل ، وأن هذا الجهد المنصب على بناء الفرد والنتائج المترتبة عليه تمثل في النهاية البناء الضخم الذي نطلق عليه الإنماء الاقتصادي ، فهو في جوهره تغييرات تصيب الإنسان قبل أن تصيب أي شيء آخر .[١]

ثالثاً : تغييرات النفس البشرية :

مما تقدم انتهينا إلى أن التغييرات التي تصيب الإنسان والتي تمثل الإنماء ذاته على المدى الطويل ، هي عينها المواقف والتوجهات الفكرية والنفسية التي تتصل وترتبط عضوياً بالأصول والينابيع العقيدية والروحية التي بدونها لا يمكن أن يوجد نظام للحياة يكفل إطلاق قوى الإنماء ويضمن استمرار تقدمها ، وذلك أن الإنماء في جوهره عبارة عن عملية تفاعل بين مجموعتين من العوامل .[٢]

❖ عوامل خارجة عن ذات الفرد وتحيط به ، وهي جملة المكونات والمفردات التي تعج بها البيئة المحيطة بالإنسان ، وهذه المفردات عبارة عن النظم الفرعية السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية التي تشكل في مجموعها النظام المجتمعي الذي يعرف بالمجتمع .

---

[١]. المرجع السابق ، ص ص ٢٤٦-٢٤٧ .
[٢]. المرجع السابق ، ص ص ٢٤٦-٢٤٧ .

❖ عوامل داخلية في ذاتية الفرد ، وتتمثل في مجموعة القيم والمعتقدات التي يعتنقها الفرد ويؤمن بها .

ويعقب تبلور المجموعتين من العوامل والمحددات حدوث تحاور فيما بينهما ، وهذا التحاور يأخذ أشكالاً عدة :

– الشكل الأول : أن تكون المجموعة الأولى من العوامل والمحددات معوقة ومحبطة للمجموعة الثانية ، وأن تكون المجموعة الثانية من العوامل هي الأخرى فاسدة ومريضة ، فستلتقي المجموعتان ، وينتج عنهما التردي والانحطاط ، الذي يؤدي إلى التخلف .

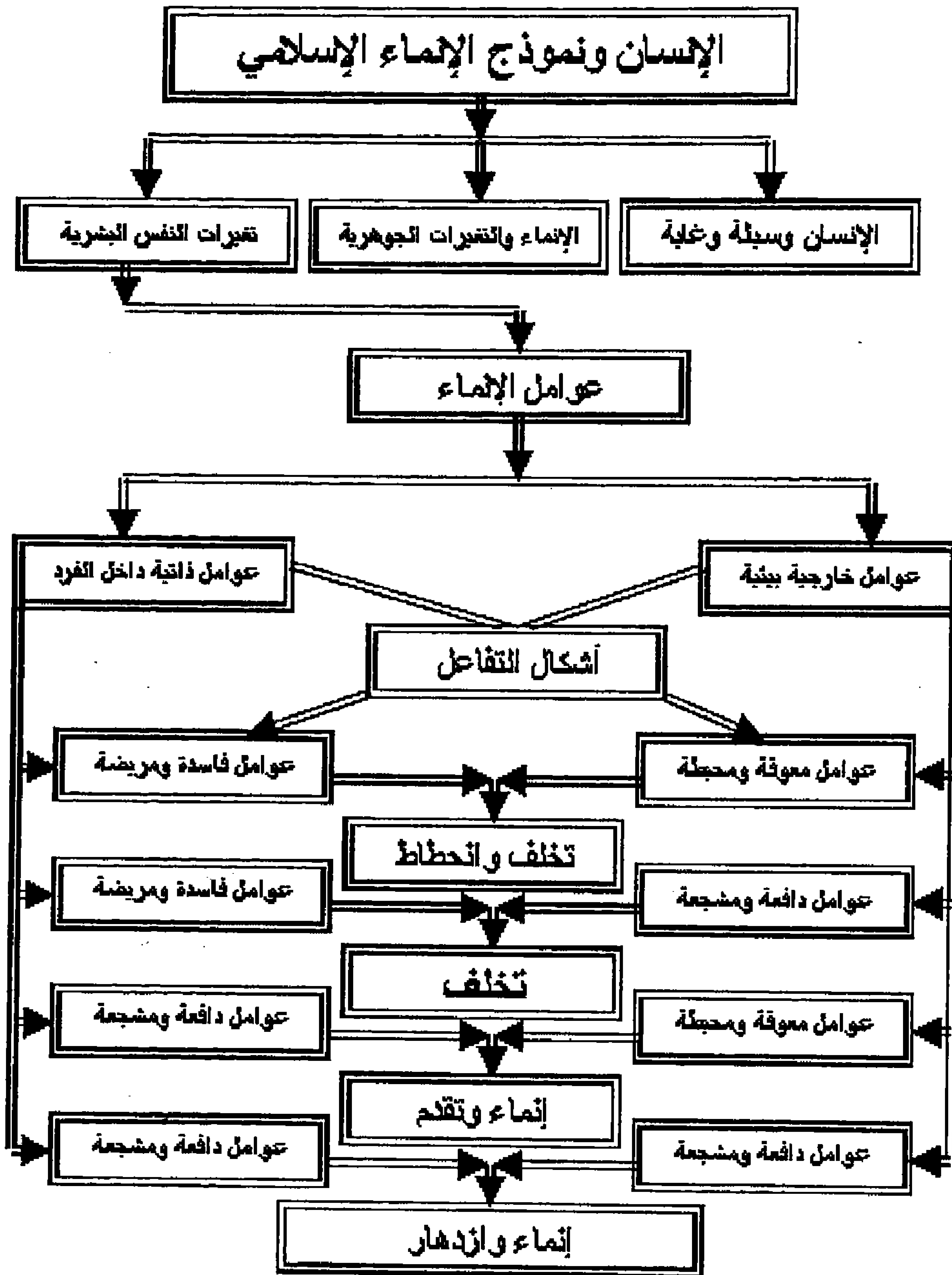
– الشكل الثاني : أن تكون المجموعة الأولى من العوامل والمحددات دافعة ومشجعة على الإنماء والتطوير ، وأن تكون المجموعة الثانية من العوامل على حالها كما في الشكل الأول فاسدة ومريضة ، فلن يفيد شيئاً توفر المجموعة الأولى ، فسيبددها الفرد ويقضي عليها بقيمة الفاسدة وتصوراته المعطّلة وهمته المحبطة .

– الشكل الثالث : أن تكون المجموعة الأولى من العوامل والمحددات معوقة ومحبطة وأن تكون المجموعة الثانية مشجعة ودافعة في اتجاه الإنماء ، فإن المجموعة الأخيرة لن تستسلم للتحدي والإحباط المفروض عليها من المجموعة الأولى ، بل ستعمل على مقاومة سلطانها وما تحاول أن تفرضه من تخلف ونكوص ، وسيقدر لها التفوق والظهور ويتحقق الإنماء .

– الشكل الرابع : أن تكون المجموعة الأولى من العوامل والمحددات دافعة ومشجعة على الإنماء والإحداث ، وأن تكون المجموعة الثانية كذلك مشجعة ، فسيكون الاتجاه إلى الإنماء سريعاً وفعالاً .

وهكذا فإن التغييرات التي تصيب الإنسان فينتج عنها تغيير واقعه ، هي في الأساس نابعة من قيم الإنسان ومعتقداته وأخلاقه ، فالتغيير الذي يصيب النفس الإنسانية فيمنحها الإرادة الصلبة والقدرة على المغالبة والتصدي للمشكلات وتحديها ، هو أول ما يتطلبه بناء الإنسان من أجل تحقيق الإنماء ، وإرادة الصمود والمغالبة هذه لا يمكن أن تتحرك في الإنسان إلا من خلال فكرة أو عقيدة أو مبدأ يؤمن به ، ويستمد القوة من معينه ، ومن ثم فإن العقيدة هي جوهر بناء الإنسان ، ومن هنا تبدو أهمية الأداة العقائدية الروحية ، التي تجعل الفرد المسلم يحيا في ظل عقيدة الإسلام ، ثم بناؤه بناءاً إسلامياً ، أي يتركب ويتكون من مجموعة القيم التي يمثلها الإسلام ، والشكل البياني التالي يوضح علاقة الإنسان بالإنماء من خلال علاقة التفاعل بين العوامل البيئية المحيط به ، والعوامل الداخلية الذاتية .

شكل بياني رقم (٢٠) يوضح علاقة الإنسان بالإنماء من خلال علاقة التفاعل بين العوامل الخارجية في البيئة المحيطة والعوامل الذاتية الداخلية بالإنسان



المبحث الثاني

أهم القيم التي ينشأ عليها المسلم

في هذا المبحث نحاول رصد مجموعة القيم التي ينشأ عليها المسلم ، وتكون حافزاً له ودافعاً في اتجاه الإنماء ، ويتم ذلك الرصد من خلال التدرج التالي :

أولاً : منهج التربية الإسلامي :

إن منهج التربية الإسلامي الذي يتطلبه نموذج الإنماء الإسلامي يعد ركيزة جوهرية لتحقيق الانطلاق نحو الإنماء ، ويقوم ذلك المنهج على الاستقلال الفكري ، وينبع من عقيدة الإسلام ويعمد إلى غرس القيم الإسلامية في نفوس الناشئة ، وتأصيلها في أعماقهم ، تلك القيم التي بدونها سيظل الإنسان المسلم أكبر عقبة في سبيل الإنماء ، أما بها فسيتحول إلى محرك رئيسي لقوى الإنماء .

ثانياً : مفهوم العبادة كقيمة في منهج التربية الإسلامي :

يبدأ منهج التربية الإسلامي بوضع أعمال الإنسان التي كلف بها ، في وضعها المحدد في منطق هذا المنهج ، ألا وهو وضع العبادة ، فلم يخلق الإنسان في مفهوم الإسلام إلا لعبادة الله سبحانه وتعالى ، وليس له هدف آخر ، ومن ثم فكل ما يكلف به الإنسان فهو عبادة يؤجر عليها من الله سبحانه وتعالى .[1]

---

[1]. المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

قال تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1] ، وتفيد هذه الآية الكريمة أن الإنسان لم يُخلق إلا للعبادة .

كذلك قرر الحق تبارك وتعالى أنه خلق الإنسان ليقوم بالخلافة على الأرض ، فقال تعالى ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2] ، فأعباء الخلافة والقيام بها إذن هي العبادة ، وهي تتمثل في عمارة الأرض .

ثم قال تعالى ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾[3] وتفيد هذه الآية الكريمة أن الله يطلب من الناس عمارة الأرض والطلب هنا وجوب ، وعمارة الأرض قياماً بواجب الخلافة طبقاً لشروط المستخلِف ، وهو ما يمثل العبادة له سبحانه ، وهكذا يتضح مفهوم العبادة في المنهج الإسلامي للتربية كقيمة تغرس في الفرد قبل أن يبدأ التفقه والمعرفة ، وحتى يكون لها أثرها في بقية القيم التي سيتخلق بها الفرد تدريجياً .

فكل ما يدخل في إطار تعمير وإنماء الحياة وجعلها أيسر سبيلاً وأقوم طريقاً ، فهو عبادة لله تعالى ، ولقد جاءت السنة المطهرة لتقرر هذا المفهوم دون لبس أو غموض ، فقد ذهب إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخوان ، ذكرا له شأن ثالثهم ، أنه لا ينتهي من صلاة إلا إلى صلاة ، ولا يفرغ من صوم إلا إلى صوم ، فسألهما النبي صلى الله عليه وسلم عمن يرعى إبله ويسعى على ولده فقالا ، نحن ، فقال صلى الله عليه وسلم : أنتما أعبد منه ، ومن ثم

---

[1]. سورة الذاريات : ٥٦ .
[2]. سورة البقرة : ٣٠ .
[3]. سورة هود : ٦١ .

تقرر السنة المطهرة أن الصلاة والصيام ورعي الإبل والسعي على الأولاد عبادة لله تعالى ، لا تختلف إحداهما عن غيرها ، بل إن السعي على الأولاد ورعي الإبل وعمارة الأرض بأية وسيلة مباحة أفضل من صلاة وصوم النفل ، وذلك موقف إسلامي مقرر .

ويروي عن أنس أنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فمنا الصائم والمفطر ، قال : فنزلنا منزلاً حاراً أكثرنا ظلاً صاحب الكساء ، فمنا من يتقي الشمس بيده ، قال : فسقط الصُّوام ، وقام المفطرون فضربوا الأبنية وسقوا الركاب ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :" ذهب المفطرون اليوم بالأجر كله " ، فهنا صيام لا ينكر أحد أنه عبادة بل ركن جوهري من أركان الإسلام وأحد فرائضه الخمسة ، والى جانب ذلك فهناك عمل عادي يتمثل في ضرب الخيام وسقي الركاب ، فمن فاز بالأجر ؟ الصائم أم من قام بالعمل العادي ؟ لقد فاز به الثاني ، ومعلوم أن الأجر لا يكون إلا على العبادة ، فهذا الحديث يفيد أن العمل عبادة من ناحية ، كما يفيد أنه أفضل من الصيام في بعض المواطن ، وليس بعد ذلك دليل على أن العمل بمعناه الاقتصادي عبادة من أفضل العبادات في الإسلام .

وعندما ينشأ الفرد على هذا المفهوم للعبادة ، انغرس في وجدانه مراقبة الله تعالى في كل عمل يقوم به ، إذ هو يعبد الله تعالى ، ونظافة القلب واليد مطلوبة في العبادة ، فقد روي عن الرسول الكريم أنه قال :" أن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً " وبهذا المفهوم يمارس المسلم عمله على الأرض مراقباً رب السماء ، فلا يحتاج إلى رقيب من البشر ، ذلك أنه يعلم أن إتقان العمل وحسن القيام به لا ظاهراً فقط وإنما باطناً أيضاً ، جزء من التكليف الذي عليه أن يقوم به ، وقد قال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم :" إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل إمرئ ما نوى " ، وقال الحق تبارك وتعالى ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ

بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا ﴾[1] ، وتفيد هذه الآية الكريمة أن كل إنسان يعمل حسب مذهبه وعقيدته التي تشاكل حاله ووضعه الفكري وتلائمه .

وهكذا تكون أعمال المسلم عبادة لله تعالى ، إذا جاء بها بنية إرضاء الله ولزوم طاعته حتى ما يظنه الناس بعيداً عن ذلك ، فإتيان الشهوة في موضعها عبادة لله تعالى ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " وفي بُضع أحدكم صدقة " قال الصحابة : يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ، فيقول صلى الله عليه وسلم : " أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ قالوا : نعم ، فقال : " فكذلك لو وضعها في الحلال كان له أجر " .

فالعبادة في الإسلام ليست محصورة في النسك والشعائر كالصلاة والصيام ، ولكنها تتناول كل حياة الإنسان العملية ، فيجب أن يأتيها على أنها عبادات ، فالإسلام لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي ، ولا يفرق بين ما هو دنيوي وما هو أخروي ، وإنما الإسلام وحدة واحدة تأتلف فيها الأرض والسماء وتذوب الدنيا في الآخرة .[2]

ثالثاً : أهم القيم ذات الصلة بالإنماء في منهج التربية الإسلامي :

بعد استقصاء قيمة العبادة كقيمة أساسية في منهج التربية الإسلامي ، نتحول إلى رصد مجموعة القيم التي تجعل من الإنسان لبنة صالحة دافعة للإنماء ومحققة لعمارة الأرض ، وسوف نقتصر على تناول بعض القيم التي تُظهر عظمة ذلك المنهج ، وتتصل بشكل مباشر بنموذج الإسلام في الإنماء :

[1] سورة الإسراء : ٨٤ .
[2] د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ .

❖ العلم [1] :

من أهم ما يغرسه منهج التربية الإسلامي في نفسية وعقل المسلم ، موقفه من العلم والعلماء ، فهو يغرس في نفس المسلم النهم للعلم ، فيعلمه أن يعيش حياته كلها طالباً له ، مستزيداً منه ، باذلاً وسعه في تحصيله ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، لا يمنعه تقدم في السن ، ولا تحصيل قدر منه مهما بلغ ، ولا بُعد الشُّقة بينه وبين مصادره ما تمكن من الوصول إليها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد " ، ولا يزال المرء عالماً ما طلب العلم ، فإذا ظن أنه علم ، فقد جهل ، ويعلمه ربه أن يدعوه بأن يزيده علماً ، قال تعالى ﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾[2] ، ويوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين قائلاً :" اطلبوا العلم ولو في الصين " .

مما تقدم يتضح أن المنهج الإسلامي في التربية يرى في العلم طريقاً يسار إليه مدى الحياة ، وليس نهاية معينة يوصل إليها ، وهذه القيمة تستتبع قيمة أخرى تتعلق بمكانة العلماء في الأمة الإسلامية ، ويربى المسلم على التحلي بها وهي احترام العلماء ومعرفة قدرهم فهم حملة العلم ، ومن ثم تكون لهم الصدارة في المجتمع ، ولهم حق القيادة والتوجيه فيه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" يوزن مداد العلماء بدماء الشهداء يوم القيامة " ، وقال صلى الله عليه وسلم :" لمداد جرت به أقلام العلماء خير من دماء الشهداء في سبيل الله " ، ومن ثم فإن الكلمة العليا في المجتمع الإسلامي لا ينبغي أن تكون لغير ما خطه العلماء بمدادهم الطاهر النبيل ، ويصون هذه القيمة ويكملها أن العلم في الإسلام مسئولية

---

[1] للتفصيل يمكن الرجوع إلي : المجلد الرابع ، الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) الجزء السادس العلوم الطبيعية وتطبيقاتها .

[2]. سورة طه : ١١٤ .

يهدف إلى بناء الحياة ، فلا يعرف الإسلام " العلم للعلم " وإنما العلم لبناء الحياة ولفائدة كل من يطلبه ، فمن كتم العلم في الإسلام فقد باء بالخسران وخان الميثاق الذي أخذه الله تعالى على العلماء ببيان العلم وعدم كتمانه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل عن عمره فيم أفناه وعن علمه ماذا عمل به " .

ويتفرع من موقف الإسلام من العلم ومكانة العلماء ، موقفه من الخبرة وأهلها ، فما أهل الخبرة في فرع من فروع العلم إلا علماء ذلك الفرع ، فينشأ المسلم على احترام صفة التخصص في المتخصصين ، ومن منطلق المسئولية عن كل كلمة ينطق بها المسلم فإنه ينشأ على عدم اقتحام الموضوعات دون علم وفهم ، فالإسلام يعرف الخبراء المتخصصين في كل مجال ، وهم القادرون على الفتوى فيه ، وإعطاء الرأي السديد والمشورة الصادقة .

قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾.[4]

[1]. سورة الأحزاب : ٧٠ .
[2]. سورة ق : ١٨ .
[3]. سورة فاطر : ١٤ .
[4]. سورة النحل : ٤٣ .

وقال تعالى ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.[1]

فأهل الاستنباط هم الباحثون القادرون على الوصول إلى صواب الرأي ، فهم أهل الخبرة والثقة معاً ، بل إن معرفة الله تعالى لها خبراؤها الذين يمكنهم أن يرشدوا إليه سبحانه من يريد التعرف عليه ، قال تعالى ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾.[2]

وهكذا ينشأ المسلم ويربى على هذه القيم ، يطلب العلم وينمي معارفه ومداركه ويحترم من يحمله ، ولا يلجأ في شئونه إلا إلى الخبراء المتخصصين في كل فرع من فروع الحياة ، وهو ما يعني ضرورة توفر كل الفروع العلمية بالمجتمع الإسلامي .[3]

❖ العمل :

من القيم التي يحرص الإسلام على غرسها في نفوس معتنقيه قيمة تقديس العمل واحترامه لذاته ، والارتقاء به إلى درجة العبادة التي ليس فوقها درجة في الإسلام ، فهي التي من أجلها وُجدت الحياة وخُلق الناس ، فكأن الإنسان في الإسلام خُلق ليعمل ، ومن ثم فإن الجزاء سيكون يوم القيامة على أساس العمل ، ويجب أن يكون كذلك في الدنيا .[4]

---

[1]. سورة النساء : ٨٣ .
[2]. سورة الفرقان : ٥٩ .
[3]. د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .
[4]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ولقد قدم الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم القدوة الصالحة والأسوة الحسنة في تقديس العمل ، فقد روي عنه أنه " ما رؤي فارغاً في أهله قط ، إما يخصف نعله أو يخيط ثوبه أو ثوباً لمسكين " .

والمسلم ملتزم بالعمل والعطاء مادام على قيد الحياة ومادام قادراً على العمل ، فالإسلام لا يعرف سناً يتوقف المسلم عندها عن العمل ، فهو مسئول عن عمره فيما أفناه ، ولا يمكنه الاعتذار بأنه تجاوز الستين أو السبعين ، حتى أن قيام الساعة لا ينبغي أن يحول بينه وبين أداء عمل منتج ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليفعل " ، كما جاء القول الإسلامي المأثور " اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً ، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً " معبراً عن ذات المعنى ، والإسلام يوفق للمسلم بين عمل الدنيا وعمل الآخرة ، فهو عندما يبتغي وجه الله في كل عمل ، فهو يعبد الله بعمله ، ثم هو يعبد الله بالشعائر والنسك ، ويقول الإمام علي كرم الله وجهه " للمؤمن ثلاث ساعات : ساعة يناجي فيها ربه ، وساعة يرم فيها معاشه ، وساعة يخلي بين نفسه وبين لذتها فيما يحل ويجمل " ومن ثم فكل الساعات عبادة .

فالعمل في الإسلام عبادة لها نفس أهمية الصلاة ، ولا يقل في قوة طلبه عنها ، قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٩﴾ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾[1] ، لقد جاء الأمر بصلاة الجمعة في هذه الآية الكريمة مع الأمر بالعمل ، وهذا يفيد أن الصلاة لا تختلف في فرضيتها عن العمل لأن كليهما عبادة خُلق لها المسلم .

[1] سورة الجمعة : ٩-١٠ .

كذلك ينشأ المسلم على أن العمل معيار للتفاضل بين الناس ، كما أن التقوى وطاعة الله معيار للكرامة والأفضلية عند الخالق سبحانه ، قال تعالى ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِىِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾.[2]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" يا فاطمة بنت محمد اعملي لا أغني عنك من الله شيئاً " ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" يابني هاشم لا يأتيني الناس بالأعمال ، وتأتونني بنسبكم إلى رسول الله يوم القيامة " .

ويقول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه " لو جاءت الأعاجم بالأعمال فهم أولى برسول الله صلى الله عليه وسلم منا ".

هكذا يقف العمل في منهج التربية الإسلامي إلى جانب التقوى معياراً للتفاضل في الدنيا والآخرة ، فالعمل مع الإيمان هما كل شيء ، ولا يجدي في الإسلام إيمان بلا عمل ، كما أنه لا قيمة لعمل بلا إيمان ، ومن ثم قُرن الإيمان بالعمل الصالح كقيمة يربى عليها المسلم وينشأ عليها ، وهي ذات أثر بليغ في تحقيق الإنماء .

---

[1]. سورة النحل : ٩٧ .
[2] .. رة النساء : ١٢٣ .

❖ المال والإنتاج والاستهلاك :

المال في منهج التربية الإسلامي هو قوام الحياة ، وإصلاحه والقيام عليه إصلاح للحياة نفسها ، وإضاعته صفة لا تقل في أثرها عن خيانة الأمة وتبديد مقدراتها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله تعالى يرضى لكم ثلاثاً ، ويكره لكم ثلاثاً ، يرضى لكم : أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبله جميعاً ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولاه الله عليكم ، ويكره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال وإضاعة المال " .

لقد تضمن الحديث الشريف قواعد بناء الدولة الإسلامية المتمثلة في الآتي :

- عبادة الله تعالى .
- لزوم الجماعة.
- الشورى في الحكم والنصح للحكام .
- التفرغ للعمل والبعد عن التفاهات .
- البعد عن اللجاج .
- المحافظة على عصب الحياة الاقتصادية وما به قوام المجتمع ألا وهو المال .

إن منهج التربية الإسلامي يتعامل مع المال على أنه أداة للاستثمار وتكوين رأس المال ، لا أن يكون أداة للاستهلاك وتبديد الثروات ، فلا إسراف ولا تبذير ، ولكن اقتصاد وتدبير ، ولا خضوع لنزوات النفس وشهواتها ، ولكن كبح لجماحها ، فليس كل ما تشتهي يقدم لها ، وعلى المسلم أن يكون عقلانياً ورشيداً في تلبية مطالب النفس البشرية ، يقول عمر بن الخطاب مستنكراً الخضوع لشهوات النفس " أو كل ما اشتهيتم اشتريتم " ، وفضلاً عن

ترشيد الاستهلاك فإن المسلم ينشأ من ناحية أخرى على أن الإنتاج وزيادة رأس المال سلوك مرغوب فيه وضروري .[1]

كذلك يرشد منهج التربية الإسلامي إلى أن المال المنتج لا ينبغي تحويله إلى مال استهلاكي ، لأن المال الاستهلاكي فيه تخفيض لمستوى الحياة الطيبة وإضرار بالمجتمع ، وهذا يعني انعدام البركة ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يُبارك في ثمن أرض أو دار إلا أن يجعل في أرض أو دار " ، وهكذا ينشأ المسلم وتُغرس في تكوينه تلك القيم تجاه المال والإنتاج والاستهلاك ، فالمال قوام الحياة يجب صيانته والمحافظة عليه وعلى إنتاجيته ، ورأس المال منه يجب زيادته ومداومة تجميعه ، والإنتاج ومزاولته أمر مقدس لا يصح النكوص عنه في أي ظرف ، ولا ينبغي السماح بتوقف عجلته حتى لو أزفت الآزفة ، والاستهلاك في حد التوسط والاعتدال ، فلا سرف ولا تقتير ، هذه هي القيم التي يقوم عليها منهج التربية الإسلامي ويسعى لغرسها في نفوس الناشئة حتى يشبوا وهي جزء من تكوينهم ، تطبع سلوكهم وتوجه مسيرتهم ، وهي ليست كل القيم التي يغرسها المنهج الإسلامي في تكوين المسلم ، بل هناك الكثير من القيم التي لا يتسع المجال لذكرها .

[1] يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ .

المبحث الثالث

ملاءمة القيم الإسلامية لاحتياجات الإنماء

كافة القيم الإسلامية التي ينتظمها نسق واحد تلائم نموذج الإنماء الإسلامي ، ويمكن تقسيم تلك القيم إلى ثلاثة أقسام تتكاتف جميعها من أجل تفعيل نموذج الإنماء الإسلامي وتحقيق أهدافه ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يلي :

أولاً : القيم التي تمثل شروطاً ممهدة للإنماء :

ثمة قيم في منهج التربية الإسلامي تمهد نفس الإنسان وتهيأ روحه لكي يُقبلان على الإنماء برحابة ، ويقبلانه كنمط حياة وعنصر وجود وبقاء ، ونذكر أهم تلك القيم في الآتي :

❖ قيمة الخلافة عن الله سبحانه وتعالى :

في مواضع شتى تناولنا هذه القيمة وأسهبنا في الحديث عنها ، ولكن فيما يتعلق بعلاقتها بمنهج التربية الإسلامي فقد يكون للحديث بقية ، فلعل هذه القيمة من أعمق القيم التي يغرسها منهج التربية الإسلامي في نفوس الناشئة ، فهي تؤصل لمفهوم الإنسان عن الحياة ودوره فيها وقيمة ذلك الدور ، فالحق تبارك وتعالى قد استخلف الإنسان في الأرض ، وألزمه بتنفيذ إرادته ، وتلك الإرادة تقضي بأن يقوم الخليفة بعمارة الأرض وأن يحقق بهذه العمارة عبوديته لله تعالى ، فيعبده بكل حركة من حركاته وسكنة من سكناته .[1]

[1]. المرجع السابق ، ص ٢٦٤ .

وترتيباً على ما تقدم فإن قيمة الخلافة عن الله في الأرض تعتبر محركاً قوياً يدفع بقوى الإنماء إلى الأمام ، وتوفر أرضية صلبة لانطلاق طاقات الإنسان ، فالهدف الذي خُلق من أجله هو عمارة الأرض ، كما أن مطلوب الله من عباده هو عمارة الأرض ، والسعي من أجل تحقيق تلك العمارة هو عبادة الله تعالى ، وقد أُمر بأن لا يكف عن عبادة الله أناء الليل وأطراف النهار .[1]

إن منهج التربية الإسلامي ينبغي أن يربي الناشئة على هذه القيمة حتى تؤدي دورها في التمهيد والإعداد لتحقيق الإنماء الاقتصادي .

❖ قيمة لزوم الجماعة :

ترتبط قيمة لزوم الجماعة وعدم شق عصا الطاعة ارتباطاً عضوياً بالاستقرار وسيادة الأمن والنظام ، ويعتبر الاستقرار وسيادة الأمن والنظام من أهم شروط الإنماء ، فالإسلام عندما أمر أتباعه بلزوم الجماعة وطاعة ولي الأمر أياً كانت مواصفاته إذا ما حقق شرطاً واحداً وهو إقامة الشريعة الإسلامية ، فقد جعل الاستقرار السياسي أمراً ميسوراً ، وعليه فتطبيق شريعة الإسلام يكفل تحقيق الاستقرار والأمن والنظام ويمهد السبيل للإنماء .

❖ قيمة الحفاظ على الوقت :

الزمن في حياة المسلم قدره عظيم ، فهو مسئول عن كل لحظة من لحظات حياته فيم أفناها ، في الجد والاجتهاد والسعي إلى الخير أم في العبث واللهو والفساد ، وما طاقات المجتمع إلا أوقات أفراده ، فالمسلم حتى عندما يفرّج عن نفسه ويروّح عنها فذلك بإتيان المفيد

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

والمجدي من الأقوال والأفعال ، وبذا يظل طيلة حياته في حفظ الله ورعايته ، فالجد إذن مطلب ضروري ومهم من أجل تمهيد السبيل للإنماء والازدهار .

ثانياً : القيم التي تمثل إسهاماً مباشراً في الإنماء :

بعد القيم الممهدة للإنماء تأتى القيم التي يعتبر توفيرها قياماً فعلياً بجهود إنمائية ، وتتمثل أهم هذه القيم في الآتي :

❖ قيمة العمل وضرورته :

أوضحنا مراراً أن العمل في الإسلام هو الحياة نفسها ، وأن استمراره فريضة مثل الصلاة والصيام ، وأنه مصدر الكسب ومعيار التفاضل بين الناس في الدنيا والآخرة ، والعمل هو الذي يولد المال ويخلق الثروة وينميها ويعطي الإنتاج قوة دفع واستمرارية ويحقق العدالة الاجتماعية ، ومن ثم فالعمل من أهم قيم تحقيق الإنماء في الإسلام .

❖ قيم المحافظة على المال وزيادة الإنتاج والاعتدال في الاستهلاك :

بينًا كذلك قيم المحافظة على المال لأنه قوام الحياة وضرورة تثميره وإنمائه وعدم تبديده وتحقيق التراكم الرأسمالي واستخدامه في زيادة الإنتاج ، وقيم العمل الدائب على زيادة الإنتاج واستخدام أرقى الأساليب من أجل ذلك ، وقيم الاعتدال في الاستهلاك وتحريم الإسراف والتبذير ، كل تلك القيم هي قيم التحقيق الفعلي للإنماء الاقتصادي وفق نموذج الإنماء الإسلامي .

ثالثاً : القيم التي تمثل سياجاً لاستمرار الإنماء :

إلى جانب ما قدمنا من قيم ممهدة وأخرى مساهمة في الإنماء ، كذلك هناك قيم حافظة للإنماء وضامنة لاستمراره وتواصله ، فقيادة العلماء كفيلة بسيادة النظرة الموضوعية إلى الأمور ، وصيانة قرارات الإنماء من عبث وأهواء الجاهلين ، كما أن المنهج العلمي كفيل بتقدم البحث العلمي ، وتطبيق نتائجه على أساليب أداء العمليات الإنتاجية في المجتمع ، ومن ثم خلق وتكوين القاعدة التقنية الذاتية — التي سبق الحديث عنها — كما أن قيمة الطلب الدائم والمستمر على العلم يؤدي إلى إنماء خبرة جميع القائمين بجهود الإنماء ويضمن عدم توقف حركة الإنماء بل ويدفعها إلى الاستمرار ، ومن ثم يكون الإنماء الإسلامي كما قدمنا " تنامي ذاتي متواصل " .

الباب الرابع

تمويل عمليات الإنماء

عمليات الإنماء وأدواته التي سبق تناولها تفصيلاً تحتاج إلى تمويل وتجهيز حتى يقدّر لها السير وإيتاء الأُكُل المنشود ، وتعد مسألة تمويل عمليات الإنماء والإحداث من المسائل الحساسة والخطيرة ، الحساسة لأنها تسبب الكثير من الحرج والضيق لمعظم الحكومات والنظم السياسية التي تشق طريق الإنماء والإحداث ، والخطيرة لأنه يترتب عليها العديد من النتائج والآثار ، بل ونتائج الإنماء ذاته .

ومن ثم كانت عمليات تمويل الإنماء من المسائل التي توضع على بساط البحث قبل الشروع في عمليات الإنماء ذاتها ، لأنها القوة الدافعة والمحرك المادي الذي يمنح هذه العمليات القوة والانطلاق ، وانطلاقاً من أهمية مسألة تمويل عمليات الإنماء فقد رأينا تناولها في هذا الباب .

وتجدر الإشارة منذ البداية إلى أن عملية التمويل التي نحن بصدد دراستها تحتاج إلى تكاتف وتضافر العديد من الجهود ، أول هذه الجهود هي جهود العلماء الذين يوضّحون الطرح الإسلامي بخصوص هذه المسألة ، وثاني هذه الجهود هي جهود القائمين على النظام السياسي الإسلامي أو المنهاج الإسلامي الذين يضعون توصيات وطروحات العلماء موضع التطبيق ، وثالث هذه الجهود وأهمها سلوك أبناء المجتمع الإسلامي الذين يعتبرون أداة ووسيلة مهمة وحيوية في تفعيل الطرح الإسلامي فيما يتعلق بمسألة الإنماء ، وعليه فلا مشاحة في أن تستغرق تلك الجهود وقتاً طويلاً حتى تثمر وتؤتي أكلها .

إن الطرح الإسلامي فيما يتعلق بتمويل عمليات وأدوات نموذج الإنماء الإسلامي ، يوزع عمليات التمويل : بين تمويل ذاتي داخلي نابع من داخل المجتمع الإسلامي ونتاج أو ثمار عمليات الإنماء ذاتها ، وبين تمويل خارجي من خارج المجتمع الإسلامي في شكل قروض أو معونات ومساعدات ، وكل قسم من قسمي عملية التمويل يحتاج إلى تحليل وتفصيل .

فالتمويل الداخلي الذاتي يحتاج إلى مجتمع يأخذ بنموذج الإنماء الإسلامي ، لأنه من خلال تطبيق ذلك النموذج سيتم تمويل عمليات الإنماء ، وذلك يعيد إلى الذهن ما سبق وأوضحنا . أن نموذج الإنماء الإسلامي يموّل نفسه ذاتياً فالإنماء الإسلامي " تنامي ذاتي متواصل " .

أما التمويل الخارجي فهو الآخر يحتاج إلى بحث وانتقاء للمصدر واتفاق حول شروط الإقراض أو استيعاب الهدف الحقيقي من وراء المساعدة أو المعونة .

إن مسألة تمويل عمليات الإنماء وفق النموذج الإسلامي تحتاج إلى معالجة خاصة وتناول متميز ينبعان من تميز وتفرد النموذج نفسه ، ومن ثم فسنتناول هذا الباب في الفصلين التاليين :

الفصل الأول : التمويل الذاتي .

الفصل الثاني : التمويل الخارجي .

الفصل الأول

التمويل الذاتي

التمويل الذاتي بالنسبة لعمليات الإنماء يعنى الاعتماد في تمويل تلك العمليات على مصادر نابعة من إمكانيات ومقدرات المجتمع الإسلامي ، أي من داخل الدولة ومقدرات الدولة الإسلامية من الموارد الطبيعية والبشرية ، ويختلف بين الوفرة والشحة النسبية ، ولكن يلاحظ أن كل دولة تتمتع بميزة نسبية في مورد من الموارد الطبيعة والبشرية ، وتبقى مسئولية الدولة والمجتمع متمثلة في بذل الجهد من أجل استغلال تلك الموارد التي تتميز تلك الدولة نسبياً بها .

والى جانب المقدرات والإمكانات الاجتماعية ، الطبيعية والبشرية هناك المقدرات والإمكانات المالية التي تتمثل أساساً في رأس المال ، والمقدرات الاجتماعية لا تقل أهمية عن المقدرات المالية ، وتتمتع كل دولة من الدول الإسلامية بجملة من المقدرات الاجتماعية التي هي بمثابة معطيات تحتاج إلى توظيف وتشغيل واستثمار أو استغلال ، وتختلف كل دولة عن الدول الأخرى فيما تبذله من جهد ، وأسلوب وطريقة ذلك الجهد من أجل حسن استغلال تلك المقدرات .

وما ينبغي أن ننبه عليه منذ البداية أن المقدرات الاجتماعية لا تقل أهمية عن المقدرات المالية ، وأن المقدرات الاجتماعية إذا تم توظيفها وفقاً للمنهج الإسلامي ستكون أكثر جدوى ونفعاً وتعوّض النقص في المقدرات المالية إذا كانت محدودة أو شحيحة .

ويقدم نموذج الإنماء الإسلامي طرحاً نموذجياً من جهة ، وعملياً من جهة أخرى لاستغلال واستثمار وتوظيف المقدرات الذاتية الاجتماعية المتاحة للدولة الإسلامية ، مما ينتج عنه نتاج وثمار تمثل دفقاً دائماً ومتواصلاً من الموارد المالية التي يعاد توظيفها مرة أخرى من أجل بدء دورة جديدة من الإنماء والإحداث ، وهكذا تستمر وتتواصل عملية التدوير

للمقدرات الذاتية الاجتماعية ، بما يضمن تفعيل نموذج الإنماء الإسلامي الذي وصفناه بأنه " تنامي ذاتي متواصل " .

إن الحديث عن التمويل الذاتي لعمليات الإنماء والإحداث وفقاً لنموذج الإنماء الإسلامي لا يمكن أن يأتي بمفرده ، ولكنه يجب أن يأتي مرتباً ترتيباً منطقياً في البناء الفكري للمنظومة الإنمائية الإسلامية التي تبدأ بالطرح الإسلامي ، ثم نظام اقتصادي إسلامي ينقل الطرح إلى واقع ونموذج ممارسة وحركة ، ثم نموذج إنماء إسلامي مستقى ومستنبط من الطرح المبدئي ، ويعمل في كنف النظام الاقتصادي الإسلامي ، ولو انتزعت عمليات التمويل الذاتي الإسلامي انتزاعاً تعسفياً من هذا الوسط والترتيب ، ونقلت إلى مجال ووسط آخر بقصد تفعيلها وتطبيقها لكانت عقيماً لا تسمن ولا تغني من جوع .

وعليه فللحديث عن أدوات التمويل الذاتي شروط : أولها الطرح الإسلامي في الشأن الاقتصادي ، وآخرها نموذج الإنماء الإسلامي ، وبعبارة أكثر دقة لا جدوى من الشرح والتفصيل والتحليل لمسألة التمويل الذاتي لعمليات الإنماء في مجتمعات لا تطبق الشريعة الإسلامية ، ولا تأخذ بالنظام الاقتصادي الإسلامي أكثر من إضاعة الوقت والجهد معاً .

ومع أخذ ما تقدم في الاعتبار سنخصص هذا الفصل لتحليل ودراسة كيفية استثمار وتوظيف واستغلال المقدرات الذاتية الاجتماعية الداخلية المتوفرة في أية دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية وتأخذ بالنظام الاقتصادي الإسلامي ، وتطبق بالتالي نموذج الإنماء الإسلامي ، وتلك المقدرات الذاتية الداخلية عبارة عن معطيات وهبها الخالق سبحانه لهذه الدولة أو تلك ، ومهمة نموذج الإنماء الإسلامي استفراغ الجهد من أجل استغلال واستثمار تلك المعطيات بشكل يحقق إنماءها ، ثم تدوير ذلك الإنماء لإيجاد تراكم رأسمالي يحقق أهداف النموذج الإنمائي في شموله وكليته .

وما من شك في أن فشل الحكومات التي تدّعي أنها إسلامية في تحقيق الإنماء والإحداث في بلادها يجعلها تنحي باللائمة دائماً على مقدراتها الذاتية الداخلية ، وتتعلل بأنها لم تحظ بالمقدرات المالية الوفيرة المطلوبة لتحقيق وفرة رأسمالية تمكنها من السير في عمليات الإنماء وتمويلها .

إن ما سنقدم في هذا الفصل من وسائل تمويل ذاتي لا يمكن أن تمول إلا عمليات وأدوات الإنماء الخاصة بنموذج الإنماء الإسلامي لتحقيق أهدافه ، ولا يمكن لها بحال أن تمول عمليات نماذج إنماء أخرى ، وذلك للتوافق والتلاؤم الحادث بين النموذج وبين أدوات ووسائل تمويل عملياته ، وسنتناول في هذا الفصل تحليل وتفصيل وسائل التمويل الذاتي من خلال المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : نموذج الإنماء الإسلامي بين المقدرات المالية والمقدرات الاجتماعية .

المبحث الثاني : نتاج وثمار الملكية العامة .

المبحث الثالث : نتاج وثمار الملكية الخاصة [الفائض الاقتصادي] .

المبحث الرابع : الزكاة .

المبحث الأول

نموذج الإنماء الإسلامي بين المقدرات المالية والمقدرات الاجتماعية

المقدرات هي جملة العناصر والمقومات التي قُدِّر لمجتمع أن يتملكها أو يحوزها أو تتوفر له عبر محددات داخلية أو خارجية ، وتتوزع المقدرات بوصفها السابق إلى قسمين :

القسم الأول : المقدرات المالية ، وهي المقدرات التي تبدو في شكل رؤوس أموال مخلَّقة أو متولدة من مصادر وينابيع داخلية أو مستوردة من الخارج ، في شكل قروض ، أو معونات ومساعدات وهبات ومنح .

القسم الثاني : المقدرات الاجتماعية ، وهي المقدرات المتاحة والمتوفرة للمجتمع والتي تبدو على واقعها وصورتها الحقيقية الطبيعية من موارد طبيعية وقوى بشرية وعدد وآلات .

وتعتمد عمليات الإنماء في كل أنحاء العالم على توفر هذين القسمين من المقدرات أو على أحدهما دون الآخر ، أو على أحدهما بشكل مطلق والآخر بشكل نسبي ، ويمكن توضيح العلاقة بين النوعين من المقدرات ، وانعكاسها على نتائج عمليات الإنماء من خلال الآتي :

أولاً : قد تبدأ عمليات الإنماء بزخم هائل من المقدرات المالية ، وتتحرك عمليات الإنماء جميعها بقوة دفع رؤوس الأموال المتوفرة لدى الدولة ، ويعقب ذلك إشراك المقدرات الاجتماعية ، وتفجير طاقاتها ، وإجبارها على توليد وتخليق رؤوس أموال جديدة ، وتتواصل عمليات التدوير والتراكم الرأسمالي لدى المجتمع ، ولكن ما يخشى من نتائج هذا

الإنماء أن تكون غير متوازنة ، فقد تتوجّه المقدرات المالية إلى قطاع اقتصادي دون آخر أو إقليم داخل الدولة دون آخر ، إلا أن تلك النتائج تكون في المعتاد سريعة .

ثانياً : وقد تبدأ عمليات الإنماء بمقدرات مالية محدودة ، ومقدرات اجتماعية غير عاملة وغير فعّالة ، وتصبح مسئولية المقدرات المالية المتواضعة تحريك وتفجير طاقات المقدرات الاجتماعية الراكدة وغير المؤثّرة ، مما يجعل نتائج الإنماء تكون بطيئة وغير متوازنة ، كما أن المقدرات المالية المحدودة قد تتجه إلى قطاعات دون أخرى وأقاليم دون أخرى ، وذلك نابع من تهافت الكل على قدر محدود .

ثالثاً : وقد تبدأ العمليات الإنمائية مثلما قدمنا بزخم هائل من المقدرات المالية ، ويقابل ذلك مقدرات اجتماعية عاملة وفعّالة بشكل نسبي ، وهنا قد تكون النتائج الإنمائية سريعة ، بسبب المقدرات المالية الهائلة ، والتجاوب النسبي من قِبل المقدرات الاجتماعية ، ولكن تظل الخشية من انعدام التوازن في توزيع المقدرات على كل القطاعات والأقاليم هي السائدة ، بسبب التهافت النسبي على المقدرات المالية المتوافرة بشكل جيد .

رابعاً : وقد تبدأ العمليات الإنمائية بقدر محدود من المقدرات المالية — كما سبق وأشرنا — يقابل ذلك مقدرات اجتماعية عاملة وفعّالة بشكل نسبي ، وهنا تكون نتيجة الإنماء بطيئة وغير متوازنة ، حيث أن المقدرات المالية محدودة والمقدرات الاجتماعية هي الأخرى فعاليتها قاصرة .

خامساً : وقد تبدأ العمليات الإنمائية بمقدرات اجتماعية عاملة وفعّالة بشكل مطلق وكامل ، ومقدرات مالية محدودة ومتواضعة وربما منعدمة [في حالات استثنائية] وهنا تكون النتائج إيجابية ومبشرة ، فقد يكون الإنماء متوازن وهذا هو المهم ، وقد يكون معتدل

السرعة ، وهذا أقل أهمية ، فالتوازن ناتج عن تشغيل وتفعيل كافة مقدرات المجتمع الطبيعية والبشرية ، وهذا التشغيل الكامل والمطلق لتلك المقدرات سوف يخلق مع الوقت عنصر السرعة في عمليات الإنماء ، أما اعتدال السرعة في بداية العمليات فهو نابع من محدودية المقدرات المالية المتوافرة .

سادساً : وقد تبدأ العمليات الإنمائية بمقدرات اجتماعية عاملة وفعّالة بشكل مطلق وكامل ، كما في الحالة السابقة ، يقابل ذلك مقدرات مالية ضخمة ، وهنا تكون النتائج مبهرة ، حيث يتم إنماء متوازن وسريع ، ولكن الحالة الأخيرة ليست يسيرة المنال ولكنها قائمة .

من خلال الحالات الإنمائية التي رصدناها آنفاً ، والتي استخلصناها من تجارب إنمائية عالمية ، توضح العلاقة بين المقدرات الاجتماعية والمقدرات المالية في عمليات الإنماء ، يمكن استخلاص ما يلي :

– لقد لوحظ أن المقدرات المالية مسئولة عن توفير عنصر السرعة في إحراز نتائج الإنماء وآثاره ، ولكن هذا العنصر يمكن تعويضه وتحقيقه بفعل حركة ونشاط وفعالية المقدرات الاجتماعية ، إذا أمكن تحريكها وإدخالها حلبة الإنتاج والإنماء .

– لقد لوحظ أن المقدرات الاجتماعية مسئولة عن تحقيق التوازن التلقائي أو الذاتي حيث أن نشاط المقدرات الاجتماعية يعني نشاط كافة القطاعات ، وعلى مستوى كل إقليم الدولة ، كما أن تفعيل وتحريك تلك المقدرات يولّد رأس المال ، وعليه فالمقدرات الاجتماعية هي التي تملك زمام المبادرة ، ويمكن التعويل عليها بمزيد من الاطمئنان .

– إن الحديث عن المقدرات المالية والمقدرات الاجتماعية لا يعني التصارع والصدام بين الفصيلين من المقدرات ، ولكن الحديث يعني أن كليهما يموّل عمليات الإنماء والإحداث ، وأن أحدهما قد يتوافر والآخر قد يشح أو ينعدم ، وأن الاعتماد على أي منهما جائز ، والاعتماد على كليهما يحقق نتائج جيدة ، ولكن ليس معنى عدم توفر أحدهما أن تتوقف عمليات الإنماء ، وليس توفر المقدرات المالية أمراً شاذاً أو منتقصاً ، وليس عدم توفره أمراً محبطاً ومدعاة للتواكل وندب الحظ والتوقف عن تحريك واستغلال المقدرات الاجتماعية المتاحة ، فالمقدرات المالية قد تتوافر في كثير من الدول وقد لا تتوافر ، وتوفرها ليس دائماً في صالح عمليات الإنماء ، فقد تتوافر المقدرات المالية ولكنها لا تدعم دائماً تلك العمليات .

– إذا كانت المقدرات المالية لا تتوافر بكل الدول ، ولا تتوافر في كل الأحوال ، فإن المقدرات الاجتماعية متوافرة دائماً ومتاحة في كل الأحوال ، والمتوافر هو الأجدر والأجدر بالاهتمام والاستغلال .

ومن ثم فينبغي التركيز على الاستثمار في المقدرات الاجتماعية ، في حالة غياب أو ندرة أو شحة المقدرات المالية ، وهذا هو مسلك نموذج الإنماء الإسلامي ، حيث يركز على الاهتمام بالمقدرات الاجتماعية ، وتفعيلها في حالة تعذر توفير المقدرات المالية .

إذن كيف يتسنى لنموذج الإنماء الإسلامي تحريك وتفعيل المقدرات الاجتماعية وإجبارها على توليد رأس المال ؟ سوف يتضح ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية .

شكل بياني رقم (٢١) يوضح موقف نموذج الإنماء الإسلامي

بين المقدرات المالية والمقدرات الاجتماعية



المبحث الثاني

نتاج وثمار الملكية العامة

أوضحنا سلفاً أن نتاج وثمرات الملكية العامة تكون أهم إيرادات الدولة بالإضافة إلى نتاج وثمرات أملاك الدولة ، وقد جعلت هذه الأموال تحت تصرف الدولة لتمكينها من القيام بواجب العمارة والإنماء ، فالملكية العامة وملكية الدولة تضم أهم موارد المجتمع — التي سبق الحديث عنها — على أنها المقدرات الاجتماعية أو جزءاً كبيراً منها ، ومن ثم فينبغي جعل هذه الملكية في حالة تشغيل وإنتاج كامل ، فثمرات الملكية العامة إذن مخصصة في جانبها الأكبر لتحقيق الإنماء الاقتصادي ، لأن الإنماء يحقق مصلحة المسلمين الأولى .

إن الدولة الإسلامية ملزمة بأن توجه إيرادات ممتلكاتها وإيرادات الملكية العامة نحو الإنماء في كافة المجالات وعلى كل إقليمها ، وعليها أن تحرك كافة المقدرات الاجتماعية المتاحة وتوصلها إلى حالة التشغيل الكامل ، حتى يعم النماء ، ويتولد رأس المال الذي يعاد تدويره مرة أخرى فيتراكم تدريجياً ، وتنبعث المقدرات المالية من جوف المقدرات الاجتماعية .

إن تفعيل المقدرات الاجتماعية المتاحة للدولة الإسلامية بفعل نتاج وثمار الملكية العامة ، سيتمخض عن تشغيل وتحريك القوى البشرية المتاحة واستثمار الموارد الطبيعية وتهيئتها للإنتاج والعطاء مثل الأرض والثروة والمياه .. الخ .

إن تحكُّم الدولة في ممتلكاتها والممتلكات العامة ، وقدرتها على توجيه نتاجها وثمارها الاتجاه الذي تراه ، قد يكون أسهل بكثير من تحكُّمها في نتاج وثمار الملكية الخاصة ، ومن

ثم فالدولة الإسلامية لا تجد صعوبة في استثمار ذلك النتاج وتلك الثمار في عمليات الإنماء والتطوير .

إن سلوك الدولة الإسلامية تجاه نتاج وثمار الملكية الخاصة ، وإشراك ذلك النتاج في عمليات الإنماء ، لا يتعدى التوجيه والحث غير المباشر والإرشاد ، ونادراً ما يتحول ذلك الأسلوب إلى الضغط أو الإلزام ، مع أنه ممكن في حالات الضرورة والاستثناء ، أما سلوك الدولة تجاه نتاج وثمار ممتلكاتها والمتلكات العامة فهو التصرف المباشر ، ومن ثم فلا ضير على الدولة أن تفرغ كل ما في وسعها وتُخرج كل ما في جعبتها من جهد وسعي نحو استغلال واستثمار ما تحت يدها من ملكية لتوليد رؤوس الأموال وتدوير عجلة الإنماء .

إن الدولة الإسلامية قد تتوافر لديها مقدرات مالية ضخمة في شكل رؤوس أموال ، ومن شأن ذلك أن يساعد كثيراً في تمويل عمليات الإنماء وفي الإسراع بالنتائج ، وفي دول أخرى قد يكون الوضع مختلفاً ، فقد تعاني تلك الدول من شحة وربما انعدام في المقدرات المالية [رؤوس الأموال] ، ولا يعد ذلك عائقاً أمام نموذج الإنماء الإسلامي فالنموذج قائم أساساً ومن أهم خصائصه أنه بتطبيقه ووضعه على أرض الواقع يقود إلى عملية " تنامي ذاتي متواصل " تبدأ باستغلال المقدرات الاجتماعية المتاحة ، ثم تواصل توليد المقدرات المالية التي تدفع عجلة التدوير دون توقف أو فتور .[1]

[1]. د. حاتم عبد الجليل القرنشاوي ، تمويل التنمية في إطار اقتصاد إسلامي ، من أبحاث ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٧٥-١٩١ .

المبحث الثالث

نتاج وثمار الملكية الخاصة [الفائض الاقتصادي]

يضع الإسلام ترتيباً محدداً لاستخدام نتاج وثمار الملكية الخاصة في تمويل عمليات الإنماء ويأخذ هذا الترتيب المراحل والخطوات التالية :

أولاً : سد حاجات المالك دون تقتير أو إسراف :

يرشد الإسلام إلى أن نتاج وثمار الملكية الخاصة توجه أول ما توجه نحو تلبية احتياجات المالك ، وهذه الاحتياجات أيضاً وضع لها الإسلام حدوداً ومعايير لا ينبغي أن تحيد أو تنحرف عنها ، فالمالك ينبغي أن يلبي احتياجاته واحتياجات من يعول دون تقتير أو إسراف ، فذلك هو هدي الإسلام في الإنفاق على النفس والأهل ، قال تعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾.[1]

ثانياً : توجيه الفائض لتحقيق مصالح المسلمين :

إذا سد الفرد مصالحه وحاجاته من ثمرات ما يملك ، فيجب عليه أن يوجه الباقي لديه لسد حاجة المسلمين ، وهذا السلوك محكوم بقواعد وأصول شريعة ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ومن كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له .. قال أبو سعد راوي الحديث : فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منّا في فضل " ويشير هذا الحديث الشريف إلى أن

[1] سورة الفرقان : ٦٧ .

ما يفيض عن احتياجات الفرد ومتطلباته فهو فضل ، وينبغي على الإنسان أن يوجه ذلك الفضل لسد احتياجات الجماعة وتحقيق مصالحها .

وتوجيه الفضل أو الفائض عن حاجة المالك في الإسلام يُعرف بالإنفاق في سبيل الله ، والإنفاق في سبيل الله يعني قيام مالك الفضل أو الفائض بإنفاق ذلك المال في عمليات الإنماء والإحداث وتوليد رأس المال الذي يعاد تدويره ، وذلك يسد حاجات المسلمين ويلبي متطلباتهم .

ويمنع الإسلام حبس الفضل أو الفائض واكتنازه ومنعه عن تحقيق مصلحة عموم المسلمين ، قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾.[١]

مما تقدم نخلص إلى أن الناتج المتحصل من الملكية العامة والملكية الخاصة ينبغي أن يتوجه عن آخره لسد حاجات الاستهلاك في الحدود التي قررها الإسلام ، عندما منع التقتير وحرم الإسراف وفرض القوامة في الإنفاق ، وبذا يتحدد حجم الاستهلاك عند المستوى الذي يقرره الإسلام ، وما بقي من ذلك الناتج يجب كذلك إنفاقه في سبيل الله والمصلحة العامة ، أي في مجالات الاستثمار التي تتطلبها مصلحة المسلمين .

ونخلص كذلك إلى أن تنظيم الملكية الذي وضعه الإسلام ، يكفل تحقيق الإنماء الاقتصادي ، ومن ذلك ينطلق إلى تشغيل وتحريك كل موارد المجتمع — التي سبق وتحدثنا عنها — تحت مصطلح القدرات الاجتماعية ، ويكفل أيضاً تعبئة الفائض الاقتصادي في المجتمع ، ويعطي كل فرد الفرصة لأن يستخدم إمكاناته التي أودعها الله فيه بأسلوب يتفق مع نظرته ويحقق مصلحته ومصلحة المجتمع .[٢]

---

[١]. سورة التوبة : ٣٤ .
[٢]. د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٣٥٤ .

المبحث الرابع

الزكـــاة

في نموذج الإنماء الإسلامي تعتبر الزكاة أداة مهمة من أدوات تمويل عمليات الإنماء وتؤشر هذه الأداة إلى خصوصية نموذج الإنماء الإسلامي في مضمونه ومحتواه وتفرده في أهدافه وغاياته وتميزه في أدواته وآلياته ، فالزكاة شعيرة وفريضة مثلها مثل الصلاة والصوم والحج والإقرار بالشهادتين ، وعليه فهذا النموذج الفريد يجعل العبادات والشعائر أدوات تحقق أهدافه وغاياته ، ومن شأن ذلك أن يؤكد ما سبق وتناولناه من أن هذا النموذج يحمل في ذاته ومحتواه " التنامي الذاتي المتواصل " .

وكذلك فهو يمزج بين شقي الإنسان الروحي والمادي ، فيجعل كلاً منهما معبراً إلى الآخر ووسيلة لتحقيقه ، إذن كيف تكون الزكاة أداة من أدوات تمويل عمليات الإنماء ؟ يمكن التأكيد قبل التفصيل على حقيقة مؤداها أن الزكاة تقوم بعملية مزدوجة فيما يتعلق بمسألة التمويل ، فهي تعمل كمحرك ومفجر للمقدرات الاجتماعية — التي سبق الحديث عنها — من ناحية أولى ، وهي من ناحية ثانية تعمل بوصفها أداة من أدوات توليد وتدوير المقدرات المالية في المجتمع أي تجميع وتثمير رأس المال ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : الزكاة أداة لتحريك المقدرات الاجتماعية :

يبدو أثر الزكاة بوصفها أداة لتحريك المقدرات الاجتماعية داخل المجتمع الإسلامي من خلال ما يلي :

❖ زيادة عنصر العمل والحفاظ عليه :

العمل في الإسلام إحدى القيم التي تصل إلى درجة العبادة — وسبق لنا إيضاح ذلك — ، والزكاة تلعب دوراً إيجابياً في زيادة كمية العمل من خلال ما خُصص من حصيلتها للمساكين الذين يصبحون بمقتضى تلك المخصصات أكثر قدرة على المحافظة على كمية العمل المبذول من قبلهم ، والمهددة بالنقصان وربما الانعدام نتيجة قلة الغذاء وكثرة الأمراض .[1]

كما يبدو دور الزكاة في مساعدة الغارمين من التجار والمنتجين الذين عجزوا عن سداد ديونهم التي استدانوها لصالح أنفسهم ، وذلك بسداد ديونهم بما يضمن الحفاظ على استمرار وجودهم في حلبة الإنتاج ، وحفظ مقدراتهم ومواهبهم .[2]

كما أن للزكاة أثراً إيجابياً على نوعية العمل المبذول في العملية الإنتاجية من خلال عمليات التعليم والتدريب ، عن طريق إنفاق جزء من حصيلة الزكاة على تلك العمليات بأنواعها المختلفة ، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية .[3]

❖ زيادة الرغبة في العمل وتشجيع الجهد المنتج :

إضافة إلى ما تقدم تساهم الزكاة في زيادة الرغبة في العمل وتشجيع الجهد المنتج ، وذلك من خلال مسالك عدة :

---

[1] د. عبد الله طاهر ، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع ، من أبحاث ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

[2] المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[3] د. يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٣٣٣ – ٣٣٤ .

– الزكاة – وكما سبق التنويه – عبادة وشعيرة قوامها بذل المال الذي يحبه الإنسان حباً جماً ، ولا يجب على الإنسان إيتاء هذه الفريضة إلا إذا بلغ ماله النصاب المفروض عليه الزكاة ، والإنسان لا يبلغ ذلك النصاب إلا بالجد والاجتهاد والعمل المثمر ، ومن ثم أصبحت الزكاة في ذاتها أداة تلقائية للترغيب في العمل والحث عليه حتى يكون المسلم مزكياً .

– أوضح الإسلام أن للزكاة مستحقين " ولا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرة سوي " ومن ثم فقد وسع الإسلام من دائرة الراغبين في العمل المتعففين عن الزكاة ، " فاليد العليا خير من اليد الدنيا " فأموال الزكاة لا تجوز إلا لمستحقيها ، ويجب الحذر من أخذها ، فقد وصفت بأنها أوساخ جهنم ، ومن ثم فلا محيص للقادر على العمل من الانخراط فيه ، واعتياد الإنتاج والعطاء لا الاستهلاك والأخذ .

ثانياً : الزكاة أداة لتوليد المقدرات المالية :

مثلما كان للزكاة دورها المؤثر في تحريك المقدرات الاجتماعية ، والتي ركزت فيها على عنصر العمل الذي هو نتاج الجهد البشرى ، كان للزكاة أداة دورها الفعال كذلك في زيادة المقدرات المالية المتمثلة تحديداً في رأس المال ، فكيف للزكاة القيام بذلك الدور ؟ .

❖ زيادة القدرة على الاستثمار :

تتوقف القدرة على الاستثمار على مدى توفر الإمكانات الاستثمارية في المجتمع من الناحيتين : الكمية والنوعية ، فالناحية الكمية تتوقف على مدى رفع حجم الادخار في المجتمع سواء على مستوى الوحدات الاقتصادية في القطاع الخاص

[الادخـــار الخـــاص للأفـــراد والمنـــشآت] أو علـــى المـــستوى الحكـــومي في المجتمـــع [الادخار العام] ، والناحية النوعية تتوقف على مدى تعبئة الموارد الاقتـصادية المتعطلـة نحو العملية الإنتاجية ، ويتم ذلك من خلال الآتي :

- الزكاة وزيادة رأس المال :

نجد أن الزكاة تؤثر في زيادة رأس المال ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي :

○ تؤثر الزكاة على مستوى الادخار الخاص من خلال زيادة حجم العمل والتـشجيـع عليـه ، مما يرفع من مستوى دخول الأفراد ، ومن ثم يرتفع مستوى الادخـار لـديهم كـذلك فـإن فرض الزكاة على الموارد الاقتصادية غير المنتجـة ، سـوف يـدفع بـصاحب هـذه المـوارد إلى تشغيلها ليحصل على دخل منها ، أو إلي بيعهـا والـتخلص مـن تبعاتهـا في تحمـل مبلـغ الزكاة عليها ، لأن الزكاة في هذه الحالة تعمل على أكل وعائها تدريجياً ، وعليه فـسيجد الفرد نفسه مضطراً إلى أن يقوم بإنماء وتثمير أمواله الخاصة ، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنتـاج ، ومن ثم رفع مستوى الدخل ورفع مستوى الادخار .[1]

○ يلجأ الفرد بشكل مستمر إلى تعويض المبالغ المدفوعة من دخلـه كزكـاة ، إمـا عـن طريـق تخفيض تكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنـى ، وذلـك يـؤدي إلى رفـع كفـاءة اسـتغلال المـوارد الاقتصادية التي بين يديه ومنع أي سوء في استغلالها ، وإما عن طريق زيادة الإنتـاج ، أي زيادة وعاء الزكاة ، وهذا سيزيد من حجم الإنتاج ومن ثم الادخار .

○ كما يتحتم على الفرد الذي يستثمر موارده ، أن يبحث عن مجالات إنتاجية تحقـق لـه معدل عائد يزيد عن نسبة الزكاة ، حتى يتمكن مـن تحقيـق مـستوى الـدخل الـذي يكفـي

[1]. د. عبد الله طاهر ، حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع .. ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

حاجاته الأساسية ونفقاته الأخرى ، وهذا يعنى أيضاً رفع كفاءة استخدام عنصر رأس المال في المجتمع من خلال رفع إنتاجيته .[1]

○ وبالنسبة لأثر الزكاة على مستوى الادخار العام ، فإن الدولة يمكنها أن تجمع الزكاة ، وتستخدم جزءاً من حصيلتها لتغطية بعض أوجه الإنفاق العام الاستهلاكي ثم استخدام ما يتم توفيره من تلك الأوجه في مجال الإنفاق العام الاستثماري .

○ أيضاً يمكن استخدام جزء من حصيلة الزكاة في إقامة مشروعات إنتاجية لها عائد يتم تمليك أسهمها للفقراء والمساكين ، بحيث يكون العائد المتوقع لمجموعة الأسهم التي يمتلكها الفقير الواحد ، مضافاً إليها دخله من أجر العمل في ذلك المشروع ، إن كان من القادرين المكتسبين ، يجب أن يبلغ مقدار ما يكفي لسد حاجاته الأساسية له ولمن يعولهم شرعاً وهو ما سبق وعرفناه " بنطاق الغنى " ، ويجب أن يناط أمر إدارة تلك المشروعات إلى فئة ذات مؤهلات خاصة بهذه المسئولية ، ويمكن اعتبار هذه الفئة التي تقوم بإدارة مثل هذه المشروعات من فئة العاملين على الزكاة ، ومن ثم يتم تمليكهم جزءً من هذه المشروعات من أسهم العاملين عليها على أن لا تتجاوز ملكيتهم للمشروع نسبة معينة ، وبذلك يستقل المشروع بنفسه ويخرج من ذمة الحكومة إلى ملاّكه الجدد ، ويصبح بذلك وحدة اقتصادية منتجة تعمل بقواها الذاتية في النشاط الاقتصادي .[2]

– الزكاة ونسبة الاستثمار :

ومن ناحية تأثير الزكاة على نسبة الاستثمار ، فيتم ذلك من عدة جوانب [3] :

---

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .
[2]. المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .
[3]. المرجع السابق ، ص ٢٧٠ .

○ تأثير حصيلة الزكاة على توزيع الاستثمارات بين أنواع الأنشطة المختلفة ، حسب ترتيب أولويات الإنتاج من المنظور الإسلامي ، وترتيب أولويات الإنتاج يتبع ترتيب الحاجات سواء كانت للفرد أو للمجتمع ، وحيث أن الهدف الأساسي للزكاة هو ضمان نطاق الغنى وإصابة قوامة العيش للمستحقين ، فإن توجيه ذلك الجزء من حصيلة الزكاة إلى المشروعات الإنتاجية لابد أن يحقق ذلك الهدف ، أي يجب أن تنصب هذه المشروعات الإنتاجية في مجال إنتاج الحاجات الأساسية .

○ كذلك يمكن أن يكون لطبيعة المستحقين للزكاة ، أثر في اختيار طبيعة ونوع المشروعات الإنتاجية المولة من حصيلة الزكاة ، حيث أن هناك بعض أنواع من الأنشطة الإنتاجية قد تناسب طبيعة الفقراء والمساكين المستحقين لها أكثر من غيرها مما يجعلهم قادرين على الكسب من خلالها بطريقة أكثر فعالية من غيرها ، وبهذا تكون حصيلة الزكاة قد عبأت كافة مقدرات المجتمع ، بما يخدم الغرض الأساسي منها ، وهو إغناء الفقراء والمحتاجين ، وإخراجهم من دائرة الفقر والحاجة إلى " نطاق الغنى " ، والاهم من ذلك أن هؤلاء الذين كانوا فقراء وأصبحوا يملكون مصادر دخل تكفيهم ، من المحتمل أن يصبحوا للزكاة فاعلين في المستقبل ، مما يزيد من وعاء الزكاة ، ويترتب على ذلك فعاليتها ومساهمتها الدائمة والمتزايدة في تحقيق الإنماء " الذاتي المتواصل " .

○ أيضاً تؤثر الزكاة في نوعية الاستثمار ، باختيار أسلوب الإنتاج المستخدم في العملية الإنتاجية ، ويجب أن يقوم ذلك الاختيار على أساس الأساليب التي تضمن تشغيل أكبر قدر ممكن من العنصر البشري ، حيث يتيح أكبر قدر ممكن من فرص العمل لكل فقير قادر على الكسب ، وبالتالي فإن استخدام أسلوب إنتاجي كثيف العمل سوف يعمل على تحقيق نطاق الغنى لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع .

❖ زيادة الرغبة في الاستثمار :

وهذه الرغبة تعني ميل أصحاب الأعمال من المستثمرين إلى اتخاذ قرار الاستثمار ، وهذه الرغبة في الاستثمار تتأكد بعدة عوامل تؤدي إلى زيادة الحوافز الاستثمارية ، وتؤثر الزكاة تأثيراً إيجابياً على زيادة تلك الحوافز الاستثمارية ، وذلك من أكثر من جانب :

- إن معدلات الربح ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي ، والأخير يتأثر مباشرة بمستوى الطلب الكلي في المجتمع على السلع والخدمات ، وذلك يعني زيادة الإنفاق الاستهلاكي التي تساهم الزكاة فيه بقسط كبير ، وينتهي الأمر بالزكاة إلى أن تعمل على زيادة الرغبة في الاستثمار من خلال زيادة حجم الأرباح في النشاط الاقتصادي .[1]

- الاستثمار يحتاج إلى تخفيض درجة المخاطرة ، والزكاة تعمل كنوع من التأمين ضد الخطر التجاري والاستثماري ، فتقلل بدرجة كبيرة من مخاطر الخسائر الرأسمالية في المشروعات الاستثمارية مما يزيد من الرغبة في الاستثمار ، حيث أن المستثمرين الذين يحققون خسائر كبيرة في مشروعاتهم ، بحيث يصبحون من الغارمين الذين لهم سهم من حصيلة الزكاة ، سوف يزداد اطمئنانهم إلى العمل الإنتاجي بشكل أكبر .

- كما أن لحصيلة الزكاة دوراً مهماً في زيادة حجم الائتمان في النشاط الاقتصادي ، لأن الدائن سوف يضمن تحصيل مبلغ قرضه إذا عجز المدين عن السداد ، مما يولد الثقة في مجال الأعمال والعلاقات الاقتصادية .

---

[1]. المرجع السابق ، ٢٧١ .

الفصل الثاني

التمويل الخارجي

بالرغم مما قدمنا في الفصل السابق من الإمكانات التي يتيحها نموذج الإنماء الإسلامي ، من أجل تكثيف فرص الاعتماد على التمويل الذاتي الداخلي ، في شكل تحريك وتفعيل للمقدرات الاجتماعية ، أو في شكل محاولات توليد وتخليق مقدرات مالية تعمد إلى مساندة المقدرات الاجتماعية .

بالرغم من ذلك يبقى التمويل الخارجي المتجسد في نقل أرصدة نقدية إلى داخل الدولة الإسلامية من أجل دعم وتمويل عمليات الإنماء بالتعاون مع المقدرات الاجتماعية ودفعها في اتجاه الفعالية ، وتكوين رؤوس أموال كنتاج لتلك العمليات ، يبقى ذلك التمويل القادم عبر الحدود على قدر يعتد به من الأهمية ، إن هو تيسر حسب المعايير والمقاييس التي يضعها نموذج الإنماء الإسلامي في شأن التمويل الخارجي لعمليات الإنماء .

إن المتأمل لنموذج الإنماء الإسلامي سيقدّر له الوقوف على حقيقة مفادها أن ذلك النموذج لم يدع أمراً أو شأناً خاصاً بمسألة الإنماء إلا وتولاّها بالترتيب والتنظيم ، فهو يقدم منظومة متكاملة وبناءً متناسقاً من الأفكار والطروحات ، والآليات التي تنقل الطروحات من النظر إلى الواقع ، ومن هذا المنطلق كانت مسألة التمويل الخارجي من المسائل التي وضع لها نموذج الإنماء الإسلامي ترتيباً يتفق مع أصوله الفكرية ومرجعياته المنهجية .

في موضع غير هذا[1] ، تناولنا منطق الإسلام في التعامل مع مسألتي الدولة الأمة ، وانتهينا إلى حقيقة مؤداها أن الإسلام لا يعرف الحدود السياسية التي تفصل بين الدول الإسلامية ، ويعتبر كل مسلم لبنة من لبنات الأمة الإسلامية ، بغض النظر عن مكان إقامته وموقع تواجده ، فكل مسلم ينتمي إلى الأمة الإسلامية حيثما كان .

---

[1]. موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الاول : السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الثاني : نحو نظرية سياسية إسلامية معاصرة ، الفصل الأول ، المبحث الثاني .

وترتيباً على هذا المنطق تبدو مسئولية الأمة عن أبنائها فرادى وجماعات فريضة واجبة ، الحيد عنها إثم عقابه شديد ، ويتفرع عن هذا المنطق حتمية قيام تكامل وتآخي بين أبناء الأمة ، يجعل منها جسداً واحداً وبنياناً مرصوصاً يشد بعضه بعضاً وينبغي أن تتجاوز هذه النزعة الإسلامية الحدود السياسية بين الدول الإسلامية وتمتد قيم التآخي والتكافل والتآزر بين أبناء الأمة في كل مكان ، وتتجسد تلك القيم في صور وأشكال شتى من التعاون لعل أهمها التعاون الاقتصادي ، ويجد ذلك التعاون بواعثه وموجباته في أسانيد شرعية تجعل منه ضرورة واجبة .

إن واقع تفتت الأمة الإسلامية إلى وحدات سياسية عديدة ، لا ينبغي أن يفُت في عضد أبناء هذه الأمة ، ولا ينبغي أن ينسيها قيمها ومبادئها أو يزيحها عن سلوكاتها أو يزعزع رغبتها في التعاون بجميع صوره ، فهذا الواقع ينبغي أن يتعامل الجميع معه على أنه أمر عارض مصيره إلى الزوال ، ولا يعتبر معوقاً لعمليات التواصل والتعاون بين أبناء الأمة ، بل ينبغي أن تتكاتف الجهود وتتكثف لتحويل ذلك العائق إلى أداة وصل لا قطع وتجميع لا تفريق ، ولعل التكتل الاقتصادي أهم صور ذلك التجمع ، ويتفرع عن ذلك التكتل التعاون من أجل تكوين مصادر تمويل إسلامية لعمليات الإنماء في الدول الإسلامية التي هي في أمس الحاجة إلى رؤوس أموال تساهم في دفع تلك العمليات .

إلا أنه تعن بعض الإشكاليات فيما يتعلق بمسألة التمويل الخارجي التي تفرض على نموذج الإنماء الإسلامي ضرورة الاجتهاد لمعالجتها والتعامل معها بأساليب ذلك النموذج المعهودة من الرشد والسداد ، ومن هذه الإشكاليات الالتجاء الإجباري إلى القروض الأجنبية ، وتتضح إلزامية ذلك الالتجاء في خطوات منطقية تسلم إلى بعضها فإذا قدّرت بدقة وبرشد الاستثمارات الضرورية للإنماء في إحدى الدول الإسلامية وفقاً للمعايير الإسلامية ، وإذا كان

التمويل المتاح من المدخرات المحلية غير كاف ، وأن المصادر الإسلامية للتمويل لم تستطع أن تسد الفجوة ، وهنا يصبح الالتجاء إلى القروض الأجنبية أمراً ضرورياً ، وعندئذ يتدخل نموذج الإنماء الإسلامي لتنظيم هذه المسألة ويضع حلاً لهذه الإشكالية .

في هذا الفصل نتناول بالدراسة والتحليل مسألة التمويل الخارجي ، من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : الأسانيد الشرعية الموجبة للتعاون بين الدول الإسلامية .

المبحث الثاني : تفعيل إمكانات التعاون بين الدول الإسلامية لتكوين مصادر تمويل إسلامية .

المبحث الثالث : الأسانيد الشرعية التي تبيح إمكانية اللجوء إلى مصادر تمويل أجنبية [غير إسلامية] .

المبحث الأول

الأسانيد الشرعية الموجبة للتعاون بين الدول الإسلامية

الرابطة التي تربط بين أبناء الأمة ليست وليدة الرغبة الجامحة التي تتولد في نفوس أبناء الأمة الواحدة في التآلف والاتفاق فقط ، وليست منبعثة من واحدية المصدر والمرجع والمآل ، ولكنها بالإضافة إلى ما تقدم تلبية لأمر إلهي قضاه وقدّره خالق الخلق من عليائه ، فقضى لأبناء الأمة الإسلامية أن يتفقوا ، وقدّر أن يعتصموا بحبله ، ويلتفوا حول دينه لنصرته ، وإظهاره على الدين كله ، كما أظهره الله سبحانه وتعالى .

وعليه فالأخوة الإسلامية تكليف من الله ، والتكليف واجب ، والواجب ملزم وأمره نافذ ، فما هي إذن الأسانيد الشرعية التي تقف وراء رابطة الأخوة الإسلامية والتي تفرض التعاون والتآزر في كافة المجالات ؟ يمكن إيضاح تلك الأسانيد في الآتي :

أولاً : الأمر بالتآخي في القرآن الكريم والسنة :

الإخاء أو التآخي يعني إنزال العلاقة الدينية بين المسلمين منزلة الأخوة من النسب ومن ثم فقيمة الإخاء عبارة عن علاقة بين المسلمين أساسها الدين الإسلامي ، وهذا الدين انطلاقاً من سموه ومكانته يجعل العلاقة بين المسلمين من القوة والمتانة بما يصل بها إلى منزلة ومكانة الأخوة في النسب .

ولقد أضفى الإسلام على قيمة الإخاء طابعاً خاصاً وأعطاها مذاقاً مميزاً ، فقد آخى الإسلام بين أشخاص وأفراد لا يعرف بعضهم بعضاً ، وينحدرون من أصول لا يمت بعضها إلى

بعض بصلة ، وكانت أخوة الدين في كثير من الأحيان أقوى وأمتن من أخوة النسب ، وعلى هذا الأساس المتين نشأت وتوطدت أركان الدولة الإسلامية الأولى التي أسسها الرسول الكريم في المدينة المنورة .

لقد أبرزت الشريعة الإسلامية قيمة الإخاء بصورة واضحة وجلية ، ويمكن تتبع ذلك من خلال الآتي :

❖ **القرآن الكريم :**

قال تعالى ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَاۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾.[1]

وقال تعالى ﴿ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِۗ وَنُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾.[2]

وقال تعالى ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَٰنًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَٰبِلِينَ ﴾.[3]

وقال تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾.[4]

وقال تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾.[5]

[1] سورة آل عمران : ١٠٣ .
[2] سورة التوبة : ١١ .
[3] سورة الحجر : ٤٧ .
[4] سورة الحجرات : ١٠ .
[5] سورة الحشر : ١٠ .

❖ السنة المطهرة :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إذا دعا المسلم لأخيه المسلم بظهر الغيب قال الملك آمين ولك مثله " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتواصلهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً " .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن المؤمن من أهل الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد يألم المؤمن من أهل الإيمان كما يألم الرأس في الجسد " .

ثانياً : التعاون والتكافل :

تفريعاً عن فريضة التآخي والتآزر بين أبناء الأمة كان التعاون والتكافل هما القيمتان الجديرتان بالإيضاح والتبيان انطلاقاً من أهميتهما المطلقة وبالذات في الوقت الراهن فالتعاون والتكافل ضرورة تستوجبها ظروف الأمة وهي قبل ذلك فريضة شرعية مثلها مثل التآخي .

الإخاء والتعاون والتكافل هي قيم تعد بمثابة المرتكزات الأساسية للروابط التي تربط بين أبناء الأمة الإسلامية ، وتلك القيم تعني مجتمعة أن يتكفل القوي الضعيف ، ومن يملك من لا يملك ، فالمسلم يهمه شأن أخيه ، فيشقى لشقائه ويسعد لسعادته وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " ، فالتواصل والتراحم بين أبناء الأمة الإسلامية هو إحدى سماتها ، وذلك التراحم والتواصل لا يقتصر على الأمور والمسائل المعنوية والوجدانية ، وإنما يتجاوز ذلك إلى التعاون المادي والاقتصادي .

قال تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾.[1]

[1]. سورة المائدة : ٢ .

المبحث الثاني

تفعيل إمكانات التعاون بين الدول الإسلامية لتكوين مصادر تمويل إسلامية

القيم التي سبق أن أوردناها وأوردنا الدليل على كونها فريضة واجب على أبناء الأمة ينبغي أن تترجم إلى سلوكات وسياسات وإلاّ فقدت الكثير من معناها ، فعلى الدول الإسلامية التي تملك أي عنصر من عناصر بناء وإنماء الأمة أن تعود بذلك العنصر على من لا يملك ، وعناصر الإنماء كما قدمنا كثيرة منها المقدرات الاجتماعية ومنها المقدرات المالية ، وتعتبر المقدرات المالية من مستلزمات بل ومن ضرورات الإنماء في الوقت الراهن ، ومن ثم ينبغي على أبناء الأمة تفعيل إمكانات التعاون بينهم لتكوين مصادر تمويل إسلامية ، ثم العودة بتلك المقدرات المالية على من لا يملكها لتساعده في الإنماء والإحداث ، ويمكن إيضاح ذلك في الخطوات التالية :

أولاً : إنشاء شبكة من العلاقات البينية على مستوى العالم الإسلامي :

لقد فضّلنا البدء بهذه الخطوة الخاصة بنقل المقدرات المالية أو رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على نطاق العالم الإسلامي ، انطلاقاً من كون هذه الخطوة قد تتيح الفرصة لإبراز عوامل التلاقي والعناق المختلفة والعلاقات الخاصة بين الدول وبعضها البعض التي تتمثل في علاقات الجوار الجغرافي أو الامتدادات العرقية .. الخ ، وتأخذ هذه النوعية من العلاقات صفة التبادلية ، فقد تمنح إحدى الدول ذات الوفرة المادية رؤوس الأموال وتقابلها الدولة الأخرى بالعنصر البشري كقوة عاملة أو مقدرات اجتماعية أخرى طبيعية .

ثانياً : استثمار فوائض رؤوس الأموال داخل العالم الإسلامي :

الخطوة التالية هي قيام الدول ذات الوفرة المادية أو التي لديها فوائض في رؤوس الأموال باستثمار فوائض أموالها داخل دول العالم الإسلامي ، ويحق للدول صاحبة الاستثمارات أن تتخير الدول ذات البيئات الاقتصادية المناسبة ، أو بعبارة أكثر دقة التي تطبق أحكام الشريعة الإسلامية ، وتأخذ بالنظام الاقتصادي الإسلامي ، وبالتالي نموذج الإسلام في الإنماء ، فالاستثمارات لا تنمو ولا تثمر إلا في جو من الاستقرار والأمن ، وذلك لا يكفله إلا النظام الاقتصادي الإسلامي .

ثالثاً : إقامة مصارف ومؤسسات تمويل إسلامية :

الخطوة التالية فيما يتعلق بخطوات التعاون المالي والاقتصادي بين أبناء الأمة الإسلامية ، تكمن في إقامة مصارف ومؤسسات تمويل إسلامية ، تتولى إمداد الدول الإسلامية شحيحة المقدرات المالية أو رؤوس الأموال ، بفوائض رؤوس الأموال اللازمة لعمليات الإنماء والإحداث فيها .

ويتطلب إقامة هذه المصارف والمؤسسات التمويلية جملة من الشروط ، يتمثل أهمها فيما يلي :

❖ بيئة إسلامية مناسبة : تتمثل في نظام إسلامي يطبق الشريعة الإسلامية ، ونظام اقتصادي إسلامي قائم على أسس ومبادئ إسلامية ونموذج إنماء إسلامي ، ومن شأن هذه المصارف والمؤسسات التمويلية أن تتعامل وتتفاعل مع هذه البيئة وتحقق أهدافها .

- تلبية المتطلبات المالية اللازمة لعمليات الإنماء بالشكل الكافي ، حتى تتمكن من سد حاجات عمليات الإنماء من رؤوس الأموال ، وحتى تعفي هذه الدول ذات الاحتياج المالي مغبة الاعتماد على مصادر تمويل أخرى غير إسلامية ، ومعلوم أن اعتماد عمليات الإنماء في الدول ذات النقص الرأسمالي على مصادر تمويل إسلامية وأخرى غير إسلامية ، يؤدي إلى حدوث ازدواجية ناشئة عن التعامل مع هذين النوعين من التمويل ، تترتب عليها عواقب غير محمودة .

- يمكن تحويل الفوائض الرأسمالية من دول الفائض الرأسمالي إلى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ، مما يؤدي إلى تضخيم رؤوس أموال تلك المصارف والمؤسسات ، ومن ثم تتهيأ الفرصة لتلبية احتياجات الدول الإسلامية قدر المستطاع .

المبحث الثالث

الأسانيد الشرعية

التي تبيح إمكانية اللجوء إلى مصادر تمويل أجنبية [غير إسلامية]

المسألة التالية فيما يتعلق بالتمويل الخارجي لعمليات الإنماء وفق النموذج الإسلامي هي مسألة تتعرض لها دول إسلامية كثيرة ، ومفاد هذه المسألة أن الظروف قد تتجمع وتفرض على دولة من الدول الإسلامية حتمية الاتجاه إلى الاقتراض من مصادر تمويل أجنبية [غير إسلامية] فماذا يكون موقف تلك الدولة ؟ ، وسيتم توضيح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : ظروف الاتجاه إلى مصادر التمويل الأجنبية [غير الإسلامية] :

تتمثل الظروف التي تفرض على الدولة الإسلامية الاتجاه إلى مصادر تمويل غير إسلامية في الآتي :

❖ أن ثمة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية والنظام الاقتصادي الإسلامي وتأخذ بنموذج الإنماء الإسلامي ، وقد قدَّرت الاستثمارات الضرورية اللازمة للإنماء والإحداث بدقة ورشد ، ووفقاً لمعايير وضوابط نابعة من نموذج الإنماء الإسلامي .

❖ تعاني الدولة المذكورة أعلاه من نقص في التمويل المتاح من المدخرات المحلية أو المقدرات المالية الذاتية ، وهذا النقص لم تُجد معه كافة العلاجات المطروحة .

❖ أن مصادر التمويل الإسلامية المتاحة ، لم تستطع أن تسد الفجوة ، وتمكن عمليات الإنماء من تحقيق أهدافها .

❖ أن الدولة المذكورة قد باشرت عمليات الإنماء بتفعيل وتحريك المقدرات الاجتماعية المتاحة لديها من موارد طبيعية وموارد بشرية ومقدرات مالية متاحة ذاتياً وعبر التمويل الإسلامي .

❖ أن هذه الدولة لا تزال في احتياج شديد إلى رؤوس أموال لمواصلة السير في طريق الإنماء والإحداث ، وأن عدم التمكن من تحصيل تلك الأموال سوف يؤثر على مسيرة الإنماء وربما يقضي عليها .

ثانياً : الاضطرار إلى الاتجاه إلى التمويل غير الإسلامي :

إزاء الظروف التي تواجهها الدولة المذكورة في البند أعلاه ماذا عليها أن تفعل ؟ إن أمام هذه الدولة خيارين [1] :

❖ **الخيار الأول** : التنازل عن بعض أهداف عمليات الإنماء والإحداث ، وذلك ينتج عنه تقليل المتطلبات المالية ، وينتج عنه في ذات الوقت تطبيق نموذج إنماء إسلامي مبتسر ، وهذا غير وارد حيث أن النموذج إما أن يطبق كوحدة واحدة أو لا يطبق إطلاقاً ، ومن ثم تتأثر عمليات الإنماء ، وتظل الدولة ترزح تحت وطأة التخلف وتدور في حلقة الفقر .

❖ **الخيار الثاني** : قبول مبدأ الإقراض بفائدة من مصادر غير إسلامية لفترة مؤقتة إلى أن يتم تحريك عمليات الإنماء وتوليد رؤوس أموال داخلية .

---

[1]. د. عبد الرحمن يسري أحمد ، تعبئة الدولة الإسلامية للموارد الخارجية ، من الأبحاث المقدمة في ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي .

لقد أصبحت المفاضلة إذن بين استمرار الفقر والتخلف أو أخذ الربا ، وهما خياران أحلاهما مُر ، فهل الدولة في هذه الحالة مضطرة لأن تأخذ الربا ، حتى تتحرر من الفقر والتخلف ؟ إن الاضطرار الذي يبيح ارتكاب المحرم أو أخذ الربا هو الذي يؤدي إلى الهلاك أو فقدان الحياة ، معنى ذلك أن قبول الآخذ بالربا يوزن بالهلاك أو الموت ، ولكن أليس التخلف والفقر هو موت وهلاك لمجتمع بأكمله ، بل وربما لأجيال قادمة .

إن وضعية التخلف والفقر وآثارها المستقبلية المدمرة قد تبرر لجؤ الدولة الإسلامية إلى الاقتراض بفائدة وأخذ الربا لفترة محدودة ، ولكن مع مراعاة المحاذير التي يوضحها البند التالي .

ثالثاً : محاذير وضوابط قبول القروض الأجنبية بفائدة :

إذا دُفعت الدولة الإسلامية التي تعاني من نقص المقدرات المالية [رؤوس أموال] إلى الاقتراض من الدول أو المؤسسات المالية الأجنبية ، فإنها ينبغي أن تحذر جملة من المحاذير ، وتضع مجموعة من الضوابط التي ترتبط بمسألة الاقتراض من الدول غير الإسلامية ، وتتمثل هذه المحاذير والضوابط في الآتي :

❖ إن مسألة الاقتراض من جهات أجنبية [غير إسلامية] دول أو مؤسسات مالية ينبغي أن تتم بشكل مؤقت ولفترة محددة بدقة ، فلا ينبغي أن تكون سياسة عامة طويلة المدى أو أساسية في نموذج الإنماء الإسلامي .

❖ أن لا يسمح لتلك الاستثمارات الأجنبية بالسيطرة على بعض أنواع النشاط المهم أو بعض القطاعات المهمة في الاقتصادات الآخذة في النمو والمتلقية لتلك الاستثمارات .

❖ الرقابة الدقيقة والمتابعة المستمرة للاستثمارات الأجنبية ، وكذلك ينبغـي التأكـد مـن أن مثل هذه الأموال لن تتسرب إلى مصارف غير التي خُصصت لها .

❖ ينبغـي مـشاركة حكومـات الـدول المتلقيـة للقـروض والأمـوال الأجنبيـة في مـشروعات الاستثمار الأجنبي لضمان السيطرة عليها ، وأهم صيغ تلك المشاركة هي مشاركة الحكومات المتلقية في المشروعات ذات الرأسمال الأجنبي بنسبة ٥١ ٪ على الأقل .

❖ الحذر من أن تقود الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى نوع من التبعيـة والـسيطرة الاقتصادية التي تمهد لأن تكون مدخلاً للتدخل في شئون البلاد الداخلية .

بالإضافة إلى ما تقدم ، ثمة معونات فنية ومالية ومنح حرة من الأجانـب [غـير المـسلمين] فلا يعيبها شئ من حيث المبدأ ، إلا أنه يلزم التأكد من عدم تلونهـا بـاللون الـسياسي ، أو تغليفها بغلاف مذهبي أو عقيدي معين .

الباب الخامس

توزيع مقدّرات وثمار الإنماء

في نهاية المطاف وبعد أن باشر نموذج الإنماء الإسلامي عملياته وفعالياته ، يعمد إلى توزيـع حصيلة وثمار تلك العمليـات والفعاليـات ، ويـنهج النمـوذج الإسـلامي نهجـاً مختلفـاً عـن النماذج الإنمائيـة الأخـرى ، فيمـا يتعلـق بعمليـة توزيـع نـواتج الإنمـاء وثمارهـا ، وتنـتج خصوصية ذلك النهج من طبيعة ذلك النموذج وطبيعة أهدافه وعملياته وأدوات تمويله .

وتعتبر عملية توزيع نواتج الإنماء عملية دقيقة وحساسة ، إذ يتوقف عليها التقييم النهـائي لفعالية النموذج وجديته في تحقيق أهدافه ، وتجتهد كافة النمـاذج الإنمائيـة الموضـوعة مـن أجل تحقيق التوزيع العادل لثمار ونتاج الإنماء ، ومن أجـل ذلـك صـيغت نظريـات عديـدة ووضُعت تصورات شتى ، ولكنها جميعها كانت محل نظر ومثار جـدل ، يؤكـدان قـصورها وقصور النماذج الإنمائيـة الـتي أفرزتهـا ، فـالتوزيع العـادل لنـواتج الإنمـاء هـو مـا عرفتـه النظريات الموضوعية " بفكـرة عدالـة توزيـع الثـروة " أو " حفـظ التـوازن الاقتـصادي بـين أفراد المجتمـع " .

ونموذج الإنماء الإسلامي يملك منطقاً ذاتياً فيما يتعلق بتوزيع ثمار ونتاج الإنماء ، فهو يملك إزاء التوزيع أسلوبين : الأسلوب الأول ، توزيع العوامل والمقومات التي بتجمعهـا وتفاعلـها يأتي الإثمار ويتم ، الأسلوب الثـاني : توزيـع الثمـار بعـد تحققهـا علـى أيـدي الدولـة أو الأفراد ، فإذا وزعت المقومات والعوامل أوكلت مهمة الإثمار إلى الأفراد ، وإذا وُزعت الثمار وزعت وهي في حالة نضج واكتمال .

ولعـل نمـوذج الإنمـاء الإسـلامي هـو الوحيـد الـذي يهـتم بتوزيـع مقـدرات الإنمـاء علـى مرحلتين :

المرحلة الأولى وهي لا تزال بكراً غير مخلَّقة في شكل عناصر لم تدخل بعد إلى دولاب الإنتاج ، ومن ثم يصبح كل فرد مالكاً لجزء من عنصر من عناصر الإنتاج ، وجماع هذه الجزئيات إن هو إلا ثروة المجتمع ومجموع أرزاقه وأقواته قبل أن تدخل إلى حلبة التوليف والإنتاج ، ومعنى ما تقدم أن كل فرد من أفراد المجتمع وفق نموذج الإنماء الإسلامي يملك جزئية من مقدرات الإنماء ، وعليه أن يستغل وينمي تلك الجزئية ، ومن مجموع جهود الأفراد الهادفة إلى إنماء الجزئيات المملوكة لكل منهم يتم الإنماء .

المرحلة الثانية ، توزيع مقدرات الإنماء بعد أن تتحول من وضعية المادة الخام إلى وضعية المنتج النهائي في شكل سلع وخدمات ، وفي هذه المرحلة يتم إشباع رغبات وتلبية متطلبات من لم يتم إشباع رغباته وتلبية متطلباته من المرحلة الأولى ، حتى نصل بجميع أفراد المجتمع إلى نطاق الغنى .

في هذا الباب نتناول عملية توزيع مقدرات وثمار الإنماء ، وهي آخر عمليات نموذج الإنماء الإسلامي ، ويتم تناول هذه العملية من خلال الفصلين التاليين :

الفصل الأول : توزيع مقدرات الإنماء .

الفصل الثاني : توزيع ثمار الإنماء .

الفصل الأول

توزيع مقدرات الإنماء

توزيع مقدرات الإنماء يعنى توزيع ثروة المجتمع وهي مادة أولية ، وتحميل أفراد المجتمع مسئولية أثمارها ، وهذه هي إحدى سمات نموذج الإنماء الإسلامي التي ينفرد بها على سواه من نماذج الإنماء الأخرى ، وعندما توزع الثورة التي يملكها المجتمع على أفراده فإن ذلك يعنى توزيع مسئولية الإنماء على الأفراد ، فالثروة لا تعنى حيازة المتلكات ، ولكن تعنى في ذات الوقت تثمير هذه الثروة وإنماءها بشكل مستمر ، فالإسلام إذن يتعامل مع الممتلكات الإنتاجية على أنها مسئولية ، ولا يحق لأحد أن يعطل أي ممتلك إنتاجي ، وقد سبق لنا إيضاح ذلك تفصيلاً .

إن نموذج الإنماء الإسلامي يُلزم كل فرد من أفراد المجتمع يمتلك أحد عناصر الثروة أن يبذل كل جهده من أجل إنماء ذلك العنصر ، وإذا لم يقدّر لمالك الثروة أن ينميها ويحافظ على عطائها وإنتاجها ، فيمكن للدولة أن تسحب من ذلك المالك حق التملك استناداً إلى عجزه عن إنماء ذلك العنصر واستغلاله الاستغلال الأمثل المطلوب منه والذي يعود بالنفع على عموم المجتمع ، ومن ثم كان تملك عناصر الثروة في المجتمع مسئولية جسيمة .

إن توزيع مقدرات الإنماء بالوصف السابق يعنى توزيع مقدرات الإنماء وإمكاناته قبل أن تصبح مخرجات إنتاجية في شكل سلع وخدمات ، ومعنى ذلك أن كل فرد قد تسلم عنصراً أو مادة أولية ليتولى هو تحويلها إلى سلعة أو خدمة إما بالاشتراك مع الآخرين أو بالاعتماد على نفسه .

نخلص مما سبق أن نموذج الإنماء الإسلامي يهدف إلى خلق رؤوس أموال لدى أفراد المجتمع ، حتى يتساوى الجميع في الغنى ، وذلك من خلال توزيع مقدرات الإنماء وعناصر الثروة والإنتاج ، ولم يستهدف أبداً نزع أملاك الأغنياء لتوزيعها على الفقراء فهو ينشر الغنى بإغناء الفقراء ، ولا ينشر الفقر بإفقار الأغنياء لصلحة الفقراء .

في هذا الفصل نتناول جملة من القضايا والمسائل المتعلقة بعملية توزيع مقدرات الإنماء والذي يلاحظ أنه توزيع لمصادر وعناصر الثروة قبل دخولها حلبة الإنتاج ، ويمكن القيام بذلك التناول من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : ما المقصود بتوزيع مقدرات الإنماء

المبحث الثاني : توزيع مقدرات الإنماء يعنى توزيع ما قبل الإنتاج .

المبحث الثالث : نموذج الإنماء الإسلامي يهدف إلى خلق رؤوس أموال لدى الفقراء وليس نزع أملاك الأغنياء .

المبحث الأول

ما المقصود بتوزيع مقدرات الإنماء

سبق لنا تناول مقدرات الإنماء ، وصاحب ذلك التناول تقسيم تلك المقدرات إلى : مقدرات اجتماعية فعلية مملوكة للمجتمع ، ومقدرات مالية تتمثل في رؤوس أموال تساهم في عمليات الإنماء بتحريك وتفعيل المقدرات الاجتماعية وتثميرها ، وسوف نوضح في هذا المبحث المقصود بمقدرات الإنماء ، وماذا يعني توزيعها على أفراد المجتمع ؟ :

أولاً : ما المقصود بمقدرات الإنماء :

مقدرات الإنماء تعنى كل طاقة مادية كانت أم بشرية ، يؤدي تفعيلها وتشغيلها إلى توليد إضافة جديدة إلى ممتلكات وثروات المجتمع ، وهذا التعريف يحوي العناصر التالية :

* المقدرات عبارة عن طاقات مادية أو بشرية ، والطاقات المادية تتمثل في كل ما يمتلكه المجتمع من موارد طبيعية كالأرض والثروات المعدنية والمياه .. الخ ، أما الطاقات البشرية فتتمثل في الأفراد ، وقد وصفت تلك العناصر بأنها طاقات لأنها قابلة للاستغلال والإنتاج ، وليست خاملة أو غير منتجة .

* المقدرات طاقات قابلة للتفعيل والتشغيل ، حيث أن تلك المقدرات يكمن فيها عنصر الإنتاج والفعالية ، ويمكن استغلال هذين العنصرين الكامنين بالتفعيل والتحريك وعندها تعطي هذه المقدرات وتثمر .

• تفعيل وتشغيل المقدرات يولد إضافة جديدة إلى ممتلكات وثروات المجتمع ، حيث تتحرك — كما سبق الإيضاح — العناصر الكامنة بتلك المقدرات ، فتولد ثروات وممتلكات جديدة تضاف إلى ثروات وممتلكات المجتمع ، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتم تفعيل وتشغيل الطاقات والعناصر الكامنة داخل مقدرات الإنماء ، فستظل في حالة خمول وركود وعدم قدرة على العطاء والإنتاج .

ثانياً : ماذا يعني توزيع مقدرات الإنماء ؟ :

نموذج الإنماء الإسلامي يميل إلى توزيع المقدرات بوصفها السابق على أفراد المجتمع حتى يتولوا تفعيل وتشغيل الطاقات والعناصر الكامنة بداخلها ، فيتسنى لها الإنتاج والعطاء ، ومعنى هذا أن ذلك النموذج عندما يقوم بتوزيع تلك المقدرات على أفراد المجتمع ، فإنه يوزع مع تلك المقدرات مسئوليات وأعباءً وأدواراً يؤديها كل فرد مساهمة منه في عمليات الإنماء ، وتلك المسئوليات والأعباء هي مسئوليات وأعباء تشغيل وتفعيل تلك المقدرات ، ويأخذ ذلك التشغيل والتفعيل أحد شكلين :

❖ **الشكل الأول** : نقل تلك المقدرات من حالة الخمول والركود إلى حالة النشاط والفعالية ، فتصبح منتجة ، ثم الحفاظ عليها في حالة الإنتاج والعطاء .

❖ **الشكل الثاني** : الحفاظ على تلك المقدرات في حالة الإنتاج والعطاء وتطويرها وتطوير إنتاجها بشكل دائم .

ولكن هل ينال كل فرد من أفراد المجتمع حظه من مقدرات الإنماء ؟ بالطبع ثمة أفراد لن يقدر لهم نيل حظهم من تلك المقدرات ، نظراً لعدم مقدرتهم على المساهمة في عمليات الإنماء ، فماذا يكون موقف النظام السياسي أو الدولة في هذه الحالة إزاء هؤلاء الأفراد ؟ .

معلوم أن من يساهم في تفعيل وتشغيل مقدرات الإنماء سينال حظه من نتاج وثمار تلك المقدرات عندما تنتج وتثمر ، أما من لم يقدر له الحصول على قدر من تلك المقدرات ، فسوف يحرم من تلك الثمار والنتاج ، وهنا يبرز دور الدولة والمجتمع في تعويض من فاتهم الحصول على نصيب من مقدرات الإنماء ، وذلك التعويض يتمثل في ما سوف نتناوله في الفصل الثاني وهو ما يعرف بتوزيع ثمار ونتاج الإنماء .

المبحث الثاني

توزيع مقدرات الإنماء يعني توزيع ما قبل الإنتاج

بعد أن تناولنا المقصود بمقدرات الإنماء وكيفية توزيعها حسب منطق نموذج الإنماء الإسلامي ، ننتقل إلى دراسة توزيع مقدرات الإنماء قبل أن يتم الإنتاج ، ويُعرف هذا الأسلوب بمبدأ توزيع ما قبل الإنتاج ، ويتم ذلك من خلال توزيع ما يولد الأجور وهو فرص العمل ، وما يولد الريع وهو الأرض ، وما يولد الربح وهو رؤوس الأموال الإنتاجية ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : توزيع ما يولد الأجور :

يتولد الأجر لقاء العمل والجهد البشري العضلي أو الذهني ، وعندما يتم توزيع فرص العمل على أفراد المجتمع ، فقد ضمن الأفراد بذلك المشاركة في تفعيل وتشغيل مقدرات الإنماء من ناحيتين :

❖ **الناحية الأولى** : طاقات العمل والجهد البشري الذي يمتلكه أفراد المجتمع سواء كانت جهداً عضلياً أو جهداً ذهنياً .

❖ **الناحية الثانية** : الطاقات المادية التي يمتلكها المجتمع مثل الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال ، ومن التقاء الفصيلين من الطاقات تتم عملية الإنتاج ، ويحصل الفرد على نظير عمله وجهده ممثلاً في الأجر .

ويرتبط بمسألة توزيع ما يولد الأجر وهو العمل مسألة أخرى مهمة ، هي المتعلقة بمقومات العمل ، فللعمل المنتج مقومات تتكاتف جميعها من أجل تحقيق أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، وتتمثل تلك المقومات في الآتي :

❖ هل ينبغي توفر الرغبة في العمل أم القدرة عليه ، إن نموذج الإنماء الإسلامي يركز على القادرين على العمل وليس على الراغبين فيه ، فليس كل الراغبين في العمل قادرين عليه ، وليس كل من يملك الرغبة يملك القدرة ، أما القادر على العمل وفق النموذج الإسلامي فهو محور الاهتمام ، فالقادر على العمل ينبغي أن يستخرج ما لديه من طاقة ، لأن إهمال تلك الطاقة وتعطيلها محرم شرعاً — كما سبق وأوضحنا — فكل طاقة كامنة بشرية كانت أم طبيعية ، ينبغي تفعيلها وتحريكها بما يؤدي إلى استثمارها واستغلال مكنونها .

والطاقة الكامنة لدى الفرد المسلم ينبغي استغلالها فيما يولد الأجر من ناحية والإنتاج من ناحية أخرى ، وهنا يحق للدولة أن تلزم كل ذي مرة سوي أن يعمل ، ولا تجعل له حقاً في صدقة أو زكاة طالما توفرت له فرصة العمل .

❖ توفير فرصة العمل ، المقوم الثاني هو توفير فرصة العمل لاستغلال الطاقة الكامنة لدى الفرد المسلم القادر على العمل ، وهنا تبرز مهمة الدولة ودورها في ضرورة استغلال تلك الطاقات البشرية الهائلة ، وذلك بتوفير فرصة العمل وتوجيه الأفراد إليها .

وتثار دائماً إشكالية دور الدولة في توفير فرصة العمل واستغلال الطاقات البشرية المتوفرة لديها ، ولقد كثرت الأقاويل في هذا الصدد ، ونسى الجميع الطرح الإسلامي في هذا الخصوص ، ومفاد ذلك الطرح أننا — وكما سبق أن أوضحنا — إزاء ثلاث قطاعات داخل المجتمع ، قطاع الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص ، ومسئولية استغلال الطاقات

البشرية داخل المجتمع موزعة بين هذه القطاعات الثلاث ، فكل قادر على العمل راغب فيه يتحمل القطاعات الثلاث إثم تعطيل طاقاته وإهدارها .

❖ إعداد القادرين على العمل ، كذلك فالفرد القادر على العمل إذا توفرت له فرصة العمل والإنتاج ، ينبغي أن يتم تأهيله وتدريبه في مجال عمله حتى يُخرِج كل ما لديه من طاقة بكفاءة وفعالية .

في هذا الصدد تظهر كذلك معادلة التشغيل الكامل للعنصر البشري داخل المجتمع ، والتشغيل الكامل يعني أمرين :

- الأمر الأول : أن يتم استغلال واستيعاب جميع القادرين على العمل داخل المجتمع .
- الأمر الثاني : أن يؤدي كل فرد عمله بأقصى طاقة ممكنة ولا يهدر منها شيئاً .

ثانياً : توزيع ما يولد الريع :

يتولد الريع عن الأرض ، فالريع هو مقابل تأجير الأرض ، وقد سبق لنا إيضاح الطرح الإسلامي فيما يتعلق بتملك الأرض ، وهو يدور أساساً حول نقل الأرض من حالة الموات إلى حالة الحياة والإنتاج ، وعند ذلك يحق لمالك الأرض الاستفادة من ريعها بالتأجير ، أو من إنتاجها بزراعتها واستغلالها .

وهنا يتوجب على الدولة الإسلامية أن تبذل قصارى جهدها من أجل حث أفراد المجتمع وترغيبهم في استصلاح الأرض وزراعتها وتملكها ، وسوف تستفيد من ذلك أطراف عديدة ، المالك بتملك العين والاستفادة من عائدها ، المجتمع بالاستفادة من ناتج الأرض ، الدولة بالاستفادة من الأمن والاستقرار .

ثالثاً : توزيع ما يولد الربح :

يتولد الربح نتيجة استغلال رأس المال ، ورأس المال قد يتوافر لدى الدولة ، من دخول ممتلكاتها ، أو ينتقل إليها من دولة إسلامية كقرض حسن أو من مؤسسة مالية أو بنك إسلامي كقرض حسن كذلك ، وهذه الأموال ينبغي أن تتحول مباشرة إلى دعم عمليات الإنماء التي تتوزع بين أكثر من فاعل : الدولة والقطاع الخاص .

وتقوم الدولة بإقراض الأفراد أو القطاع الخاص لإقامة مشاريع ووحدات إنتاجية يستفيد منها مالكوها وجميع أفراد المجتمع بتوسيع فرص العمل وزيادة الإنتاج .

مما تقدم يلاحظ أن مقدرات الإنماء وإمكاناته قد توزعت على أفراد المجتمع قبل بدء عمليات الإنتاج ، ثم تدخل تلك المقدرات إلى حلبة الإنتاج وهي في أيدي مالكيها سواء أكانت أجوراً أو أرضاً أو رؤوس أموال ، وهذا الأسلوب ينفرد به نموذج الإنماء الإسلامي ، ويتفضل على سواه من نماذج الإنماء .

المبحث الثالث

نموذج الإنماء الإسلامي يهدف إلى خلق رؤوس أموال لدى الفقراء وليس نزع أملاك الأغنياء

يتلمس الإسلام عن طريق نموذجه في الإنماء سبلاً رائدة من أجل توزيع موارد الثروة بين أفراد المجتمع ، ويتبع من أجل ذلك خطوات رتبها منطقياً ، حتى تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية ، وتتمثل تلك الخطوات في الآتي :

أولاً : ثروة المجتمع لا تملكها قلة :

سبق أن أوضحنا أن الدولة الإسلامية مكلفة بأن تجعل تحت يد كل إنسان ما يستخدم فيه قدرته على الإنماء والإنتاج ، وذلك بنشر نطاق الملكية الفردية واسعاً وبشتى السبل : الترغيب منها والترهيب ، ويقود ذلك النهج إلى أن يكون المال متداولاً بين الناس ولا يكون دولة بين الأغنياء ، قال تعالى ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[1] ، فاحتجاز المال لدى البعض وحرمان الأكثرية منه أمر محرم في الإسلام ، ونقيضه المتمثل في نشر نطاق الملكية الخاصة أمر مقرر ومطلوب في الإسلام ، وقد وضع الإسلام من السياسات والأساليب ما يضع هذا النهج على أرض الواقع ، وهذا ما يتناوله البند التالي .

[1]. سورة الحشر : ٧ .

ثانياً : توليد رؤوس أموال يملكها الفقراء :

لم تقم الدولة الإسلامية لتحقيق المبدأ المشار إليه بنزع ملكيات الأغنياء وتوزيعها على الفقراء ، ولم تفعل ذلك على مدى تاريخها ، وفي ذلك قال الرسول الكريم والمعلم الأول صلى الله عليه وسلم : " لألقين الله تعالى من قبل أن أعطي أحداً مال أحد من غير طيب نفس منه " ، فالإسلام لا يقر توزيع ما بيد الأغنياء على الفقراء ، فيستوي الجميع في الفقر ، ولكنه أرشد إلى خلق رؤوس أموال إنتاجية تُملّك للفقراء وتتجاوز بهم نطاق الفقر إلى نطاق الغني ، حتى يستوي الجميع في الغنى ، ومن ثم كان نشر نطاق الملكية الخاصة وسيلة لتحقيق الإنماء لا وسيلة لتبديد طاقات المجتمع .

إن هذا الإطار النظري يجد نماذجه السلوكية في سياسات الدولة الإسلامية في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين ، فلقد واجه الرسول الكريم منذ بداية تكوين الدولة الإسلامية وضعاً اقتصادياً تتركز فيه الثروة والموارد في يد جماعة من المسلمين هم الأنصار دون بقية المسلمين وهم المهاجرون ، ثم واجه الصحابة بعد رسول الله وضعاً اقتصادياً متشابهاً يتمثل في ملكية بعض المسلمين أموالاً ضخمة وثروات طائلة .

لقد سعى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى إيجاد أموال جديدة تمثلت فيما أفاء الله به عليه من أموال بني النضير نشر بها نطاق الملكية في المجتمع ، ولم يقم الرسول الكريم بتوزيع ما بأيدي الأنصار على المسلمين جميعاً ، كذلك سار الخلفاء الراشدون على الهدي النبوي الرشيد ، يدعون الناس إلى العمل ويوجهونهم إلى تملك ملكيات جديدة بإقطاعهم الأرض ، ثم مساعدتهم على عمارتها والعمل فيها .

هكذا يقيم الإسلام التوازن بين فئات المجتمع ، حيث يجعل لكل فرد في المجتمع ملكية بدلاً من أن يجرد البعض ليعطي البعض الآخر ، فحافظ على ملكية من يملك وساعد من لا يملك على أن يملك بخلق الفرص أمامه .[1]

---

[1]. د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

الفصل الثاني

توزيع ثمار الإنماء

كما للإنماء مقدرات فله كذلك ثمار ونتاج ، وأوضحنا أن المقدرات توزع قبل أن تدخل حلبة الإنتاج ، ثم تدخل حلبة الإنتاج على أيدي مالكيها ، ولكن ما هو الحال بالنسبة إلى مخرجات ونتاج عمليات الإنماء ، هل يحصل مالكو المقدرات على كل ذلك النتاج ، ويكون نصيب ما لا يملك المقدرات الحرمان والضياع ؟ ليس هذا هو منطق الإسلام ولا نهج نموذجه في الإنماء ، ولكن كل أفراد المجتمع شركاء في نتاج الإنماء وثماره ، فالثروة ملك للمجتمع .

إن الإسلام ينظر إلى العلاقة بين الفرد المسلم في المجتمع المسلم وبين ثمرات ونتاج الإنماء نظرة خاصة ، نابعة من تحديده وتأطيره المبدئي والأساسي لمهمة الإنسان في الكون وإعانته على أداء هذه المهمة التي خُلق الكون والإنسان من أجلها ، وهي عبادة الله الواحد الأحد ، إن الإسلام يرى في الإنسان كائناً له متطلبات ضرورية وحاجات أساسية ، يتعين إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته ويرقّيها .

لقد صاغ الإسلام إطاراً محدداً لشكل وحجم ذلك الإشباع ، وهو نطاق الغنى الذي سبق تعريفه وتفصيله ، ولكن أفراد المجتمع منهم من يملك نصيباً من مقدرات الإنماء ويساهم بذلك النصيب في الإنتاج ، ومنهم من لم يقدر على العمل لعجز أو مرض أو شيخوخة ، ومنهم من لم يجد فرصة العمل والمشاركة في عمليات الإنماء والإنتاج ، ومنهم من لم يرغب في العمل رغم توافره ، فكيف تعامل الإسلام مع كل فئة من هذه الفئات .

وبعد تحقيق نطاق الغنى لكل فرد من أفراد الفئات المذكورة ، كيف ينظر الإسلام إلى المتميزين من أفراده ، والذين اختصهم الله بمهارات ومقدرات فردية وشخصية ، إن الإسلام ينظر إلى هؤلاء نظرة إعزاز وتكريم ، ويكفل لهم أن يجنوا نظير ذلك التميز ، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ! .

في هذا الفصل نتناول عمليات توزيع نتاج وثمار الإنماء وفق نموذج الإنماء الإسلامي وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : تحقيق نطاق الغنى .

المبحث الثاني : للمحسن المتميز جزاء إحسانه وتميزه .

المبحث الأول

تحقيق نطاق الغنى

نطاق الغنى كما سبق تفصيله هو الذي يكفل الحياة الكريمة لكل مسلم يعيش داخل المجتمع الإسلامي ، ويطبق الشريعة الإسلامية ، ويعمل وفق نموذج الإنماء الإسلامي ، إلا أن نطاق الغنى الذي يكفله الإسلام لكل فرد لا يفرق بين فرد وآخر ولكنه يفرق بين جهد كل فرد وعطائه ، ويتوقف على ذلك الجهد وذاك العطاء ، ويتضح ذلك من خلال التحليل التالي :

أولاً : من نال قسطاً من مقدرات الإنماء :

أول الفئات في المجتمع المسلم التي سنناقش أحقيتها في الانضواء تحت نطاق الغنى هي فئة من يملكون نصيباً من مقدرات الإنماء ، التي هي في ذات الوقت تمثل عناصر للإنتاج ، وأفراد هذه الفئة — كما سبق التحليل — يتلقون دخولاً وعوائد لقاء مساهمتهم بما لديهم من مقدرات سواء أكانت عملاً أو أرضاً أو رأس مال ، والسؤال الآن : ما شأنهم إذن بنطاق الغنى طالما أنهم يتلقون عوائد ودخولاً نظير مساهماتهم في الإنتاج ؟ تتحدد علاقة أفراد هذه الفئة بنطاق الغنى عندما تتدنى دخولهم بشكل لا يحقق لهم نطاق الغنى ، فإذا كان العامل لا يتلقى أجراً لقاء عمله يحقق له نطاق الغنى ، فهو محور اهتمام مبدأ نطاق الغنى الإسلامي ، وهكذا وضع أي فرد ينتمي إلى هذه الفئة ولا يُلحِقه دخله بنطاق الغنى .

ثانياً : من لا يقدر على العمل :

الفئة الثانية هي فئة من لا يقدرون على العمل نتيجة العجز أو المرض أو الشيخوخة وأفراد هذه الفئة كذلك هم محور اهتمام مبدأ نطاق الغنى ، حيث يُطالب المجتمع من خلال مبدأ التكافل الاجتماعي ، وتُطالب الدولة من خلال مبدأ الضمان الاجتماعي ، بتحقيق نطاق الغنى لأفراد هذه الفئة ، فالمجتمع المسلم كفيل هؤلاء .

ثالثاً : من لم يجد فرصة العمل :

لقد افرز الواقع المعاصر فئة جديدة داخل المجتمع المسلم هي فئة من لا يجدون فرصة العمل والإنتاج ، وأفراد هذه الفئة هم إفراز وضحايا لعوامل كثيرة ، ليس هنا محل مناقشتها ، فماذا يفعل هؤلاء ؟ فهم لا يجدون فرصة العمل رغم رغبتهم فيه وقدرتهم عليه واستعدادهم لبذل الجهد والعطاء ؟ إن حق أفراد هذه الفئة في العمل دين في عنق وذمة المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية ، والمجتمع والدولة سواء في تقاسم هذا الدين المفروض تجاه أفراد هذه الفئة ، وهم أمام خيار من خيارين :

❖ **الخيار الأول** : توفير فرصة العمل ، أو توزيع مقدرات الإنماء الأخرى على أفراد هذه الفئة ، فإذا ضمن لهم مردود هذه المقدرات نطاق الغنى فبها ونعم ، وإذا لم تحقق لهم تلك المردودات نطاق الغنى فعلى الدولة والمجتمع تحقيق ذلك .

❖ **الخيار الثاني** : إذا لم يقدر للدولة والمجتمع توفير فرصة العمل أو توزيع مقدرات الإنماء الأخرى ، فهما معاً مطالبان بتوفير وتحقيق نطاق الغنى لأفراد هذه الفئة .

رابعاً : من لا يرغب في العمل وهو يقدر عليه :

فئة أخيرة قد توجد داخل المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية ، وهي فئة من يقدرون على العمل ولا يرغبون فيه رغم توافر فرصه ! وهذه الفئة ينبغي أن يُفرض عليها العمل فرضاً ، وإلا فلا حظ لها في زكاة أو صدقة ، ولا يُقبل من المسلم أن يكون عالة على غيره ، بالرغم مما حباه الله من عقل سوي وبدن عفي وعمل منتج .

المبحث الثاني

للمحسن المتميز جزاء إحسانه وتميزه

لقد سبق لنا أن فصّلنا أن الله سبحانه وتعالى أقرَّ اغتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات ، وتفضيل الله للناس بعضهم على بعض في النهج الإسلامي ليس اعتباطياً ، وإنما هو بقدر ما يبذلونه من جهد وعمل صالح ، يصل إلى حد الإحسان والإجادة .

وإذا كان الناس يتفاوتون في كفاءاتهم وفي مقدار ما يبذلونه من جهد ، فإنه من الطبيعي أن يتفاوتوا في مقدار ما يحصّلونه من دخل وما يكونونه من ثروة ، فالتفاوت في الدخول والثروات هو ما يقره الإسلام باعتباره أمراً طبيعياً ، وباعتباره حافزاً على الجد والعمل ، إذ لو تساوى الجميع في الدخول والثروة لما عَني أحدهم بزيادة جهده .[1]

إلا أن التفاوت الذي يسمح به الإسلام ويقره هو التفاوت المنضبط الذي يحفز على العمل ، ويحقق التكامل لا التناقض ، والتعاون لا الصراع ، أي بالقدر الذي لا يجعل من المال دُولة بين الأغنياء ، كما سبق الإيضاح .

إن الإسلام يعرف الثراء والأثرياء ، ولكن المسلم الثري يلتزم بحكم الشرع ، وله مواصفات تميزه عن غيره من الأثرياء ، فهو يتصف بما يلي[2] :

---

[1]. د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .
[2]. المرجع السابق ، ص ص ٨٦-٩٠ .

❖ الثري المسلم لا يكنز ماله ولا يحبسه عن التداول والإنتاج ، بل هو مطالب باستثماره لقول الله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾.[1]

❖ الثري المسلم لا يصرف ماله على غير مقتضى العقل ، وإلا كان في عداد السفهاء وجاز الحجر عليه وعلى تصرفاته ، فهو مطالب بالرشد في الإنفاق الشخصي ، وذلك لقول الله تعالى ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾.[2]

❖ الثري المسلم لا يعيش عيشة مترفة تؤدي إلى البطر ، بل هو مطالب بعدم الغلو في معيشته والاعتدال في حياته ، فقد قال الله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴾.[3]

❖ الثري المسلم ينفق كل ما زاد عن حاجته في سبيل الله ، لقول الله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾.[4]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" يا بن آدم ، إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك " والعفو أو الفضل هو كل ما زاد عن الحاجة ، فالإسلام لا يكتفي بفريضة الزكاة ،

---

[1]. سورة التوبة : ٣٤-٣٥ .
[2]. سورة النساء : ٥ .
[3]. سورة هود : ١١٦ .
[4]. سورة البقرة : ٢١٩ .

بـل يطالـب القـادرين بفريـضة الإنفـاق في سـبيل الله ، وينـذرهم إذا أغفلوهـا بالتهلكـة والحساب العسير ، إذ يقـول الله تعـالى ﴿ وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾.[1]

ولقولـه سـبحانه وتعـالى ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.[2]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" السخي قريب من الله ، قريب من الناس قريب من الجنة ، والبخيل بعيد عن الله بعيد عن الناس بعيد عن الجنة ، ولجاهل سخي أحـب إلى الله من عابد بخيل " .

إن الثري المسلم يلتزم بالإنفاق في سبيل الله ، أي سبيل المجتمع ، ولا يكتفي بأداء الزكـاة ، وتزداد مسئولياته كلما وسَّع الله عليه ، وعليه أن يباشر ذلك الإنفـاق تلقائيـاً بـدافع مـن عقيدتـه وابتغـاء مرضـاة الله ، وإلا حـق للدولـة التـدخل وإلزامـه بـأداء هـذه الفريـضة — فريضة الإنفاق — على الوجه الذي تراه محققاً للصالح العام .

ومؤدى ما تقدم أن الثري المسلم هو الذي يستثمر ماله كله لصالح المجتمع ، وهو الذي ينفق ما زاد عن حاجته لصالح المجتمع ، مبتغياً في اسـتثماره وإنفاقـه وجـه الله متيقنـاً مـن أن ماله أمانة ووديعة أودعها الله في يده ، وأنها بلاء واختبار ليس له منه إلا ما يـسد حاجتـه بالحق دون استعلاء أو مخيلة ودون سرف أو ترف ، ومن ثم فالثري المسلم ليس أمامه

[1]. سورة البقرة : ١٩٥ .
[2]. سورة آل عمران : ١٨٠ .

بالنسبة لماله الزائد عن نطاق الغنى إلا أحد خيارين :


- إما استثماره في مشروعات إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع .

- وإما إنفاقه على الفقراء والمحتاجين في مشروعات خيرية .

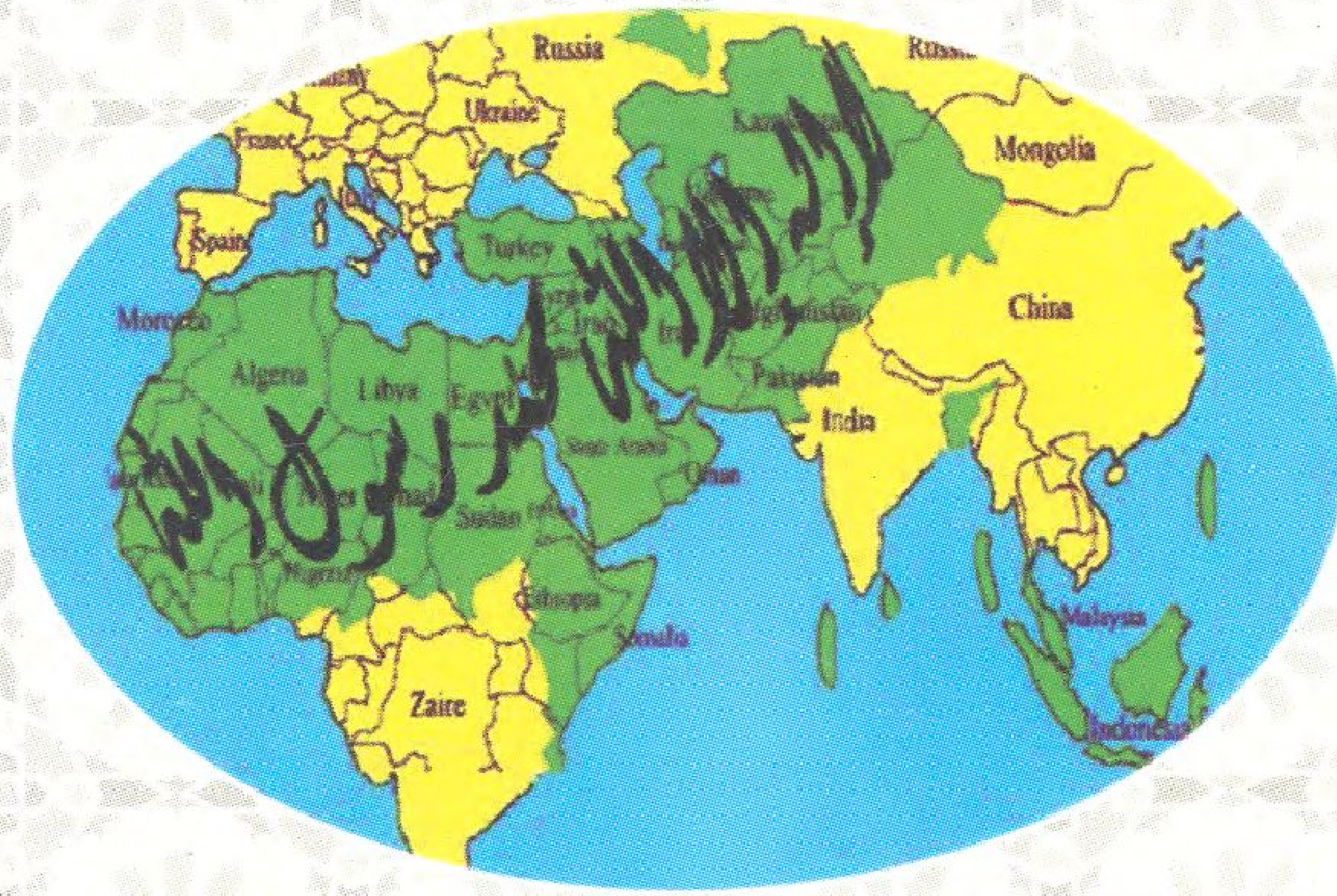
والله من وراء القصد

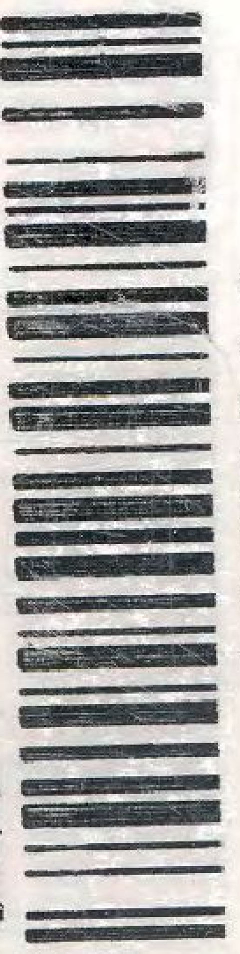


البريد الإليكتروني
ALDORAR_ALZAHERA@YAHOO.COM



من أجل
منهج إلهي محقق
وعالم إسلامي موحد
وحياة اجتماعية طيبة
ومسلم صالح حصيف
وخاتمة سعيدة





نهدي هذا
الجهد المتواضع
العبد الفقير إلى عون ربه